

A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/43/PV.11
12 October 1988

الجمعية العامة



ARABIC

الدورة الثالثة والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية عشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، الساعة ١٥/٠٠

(الارجنتين)	السيد كابوتو	: <u>الرئيس</u>
(فانواتو)	السيد فان ليروب (نائب الرئيس)	: <u>شم</u>
(الارجنتين)	السيد كابوتو (الرئيس)	: <u>شم</u>
(فانواتو)	السيد فان ليروب (نائب الرئيس)	: <u>شم</u>
(إكوادور)	السيد كوردوفيز (نائب الرئيس)	: <u>شم</u>
(سوازيلند)	السيد دلاميني (نائب الرئيس)	: <u>شم</u>

المناقشة العامة (تابع)

كلمة كل من :

السيد سيبولفيدا أمور (المكسيك)

السيد لينيهان (ايرلندا)

السيد لونكار (يوغوسلافيا)

.../...

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

١ (٢)

خطاب السيد براييان مولروني ، رئيس وزراء كندا

السيد مالميركا بيولي (كوبا)

السيد نفوز اكارل ابوند (زاتير)

السيد فرنانديز اوردونيز (اسبانيا)

السيد عبد الله (عمان)

السيد غوبيلز (لكسمبرغ)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد سيبولفيدا أمور (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود

أن أستهل كلمتي بتهنئة الأمم المتحدة وأمينها العام على منح جائزة نوبل للسلام لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ، الذي أعلن هذا الصباح . إننا نرحب بحقيقة أن هذه الجائزة منحت لهيئة ضرورية لفعالية عمل الأمم المتحدة . فهي تجسد اعتراف المجتمع الدولي بالعمل الحميد الذي أدته الأمم المتحدة من أجل الأمن الحقيقي لجميع الدول .

وباسم حكومة المكسيك ، أتقدم بالتهاني القلبية اليكم أيها السيد كابوتو ، وزير شؤون خارجية جمهورية الأرجنتين ، لانتخابكم ، عن جدارة ، لمنصب رئيس الجمعية العامة في هذه الدورة . إن حنكتكم وقدرتكم السياسية ، سيدي ، ستسهم في إنجاح مساعيها ، وفي نهوضكم بأعباء مهامكم الدقيقة ، يمكنكم الاعتماد على دعم وفد المكسيك . فعلاقات الصداقة الوثيقة التي تجمع بين شعبينا وحكومتينا تتيح لنا أن نجدد ونؤكد ثانية على طموحاتنا المشتركة المتمثلة في ضرورة إنجاح دورة الجمعية العامة هذه .

وأود أيضا أن أعرب عن ثقتنا الخاصة وإيماننا بالسيد خافيير بيريز دي كوييار . ان المجتمع الدولي يعرف أن التغييرات التي نلمسها في الشؤون الدولية اعتمدت إلى حد كبير على مساهمته السياسية وحنكته التفاوضية . إن الأعمال التي اضطلع بها أميننا العام تجدد إيماننا بمنظومة الأمم المتحدة ، وتعزز مكانة المنظمة وتساعد في التغلب على أزمة التعددية . إننا فخورون بالسيد خافيير بيريز دي كوييار ، السياسي الدبلوماسي ابن أمريكا اللاتينية ، الذي نهض باقتدار كبير بقضية السلم والعدالة والقانون الدولي .

عندما تولت حكومة الرئيس ميغويل دي لا مدريد الحكم في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ ، كان الوضع الدولي صعبا صعبا خاصة . فقد كانت حدة التوترات قد ازدادت بين الدولتين العظميين الرئيسيتين وتوقفت مفاوضات نزع السلاح . وكانت الدولتان العظيمتان الرئيسيتان قد اتخذتا أيضا مواقف عدائية حول شتى نقاط الاضطراب في العالم . وأدت المجابهة بين الشرق والغرب إلى زيادة حدة التوتر في المناخ الدولي . وكانت الامم المتحدة قد باتت هدفا للنقد ، لأنها بدت عاجزة عن تلبية احتياجات السلم والامن* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد فان ليروب (فانواتو) .

لقد كانت الأمم المتحدة كلها ، ووكالاتها المتخصصة ، هدفا لنقد غير منصف ، ظل هدفه تشويه دورها الحقيقي .

والمسألة أن عددا من البلدان أعطى أهمية خاصة للعلاقات الثنائية وطالب الآخرين بأن يسلكوا سلوكا يحقق مصالحه قصيرة الأمد وأهدافه الاستراتيجية الخاصة . وقد أدى ذلك إلى إضعاف نظام التعددية ، وزاد الأمر تفاقمًا على عياب أزمة مالية تسبب فيها عمدا أولئك الذين كانوا يسعون إلى بسط نفوذهم بما يحقق سياستهم الخارجية . فكانت الأمم المتحدة هدفا لمعاملة مالية غير كريمة نتيجة لتلك النظرة الضيقة التي نرجو أن تكون قد ولت بغير رجعة . ولم توافق المكسيك في أي وقت على القرارات التي اتخذتها بالإرادة المنفردة الدول الرئيسية التي تدفع أكبر الاشتراكات ، والتي امتنعت عن الوفاء بالتزاماتها متخذة بعد ذلك الامتناع وسيلة ضغط على الدول الأعضاء وعلى المنظمة ، ومتسببة بذلك في كسر قاعدة العالمية في واحدة من أهم الوكالات المتخصصة . وكانت العبرة المستفادة من تلك الحالة واضحة : وهي إنسه ما لم تتوافر الإرادة السياسية من جانب الدول الأعضاء سيتعذر الوصول إلى حل لازمة التعددية والمنظمة الدولية .

وقد أضيفت إلى المواجهات السياسية والعسكرية ، مشكلة تعتبر أخطر مشاكل حياتنا الدولية المعاصرة ، وهي مشكلة التفاوت الهائل بين الجنوب النامي والشمال الصناعي . فالحوار الذي دار لفترة من الوقت بغية إقامة نظام اقتصادي دولي جديد توقف . وأحبطت خلال الثمانينات تطلعات الجنوب إلى إجراء مفاوضات يمكن أن تغضي إلى توزيع أفضل للثروة والموارد لا غنى عنه لتحقيق الرخاء والتنمية .

وقد عانت من آثار تلك الأزمة ، في المقام الأول ، أشد الدول فقرا . وكان من مفارقات التاريخ أن أفقر البلدان وأشدّها حاجة إلى تشجيع التنمية الاجتماعية وتميزها بـموارد جديدة هي التي أصبحت تصدر رؤوس الأموال والثروة إلى المراكز المالية الدولية ، أي إلى تلك البلدان التي تتوافر لديها الموارد الكافية .

لقد كان من دواعي إغتابنا أن الأمم المتحدة والأمين العام كان لهما دور أساسي فيما شهدته العالم من تغييرات مؤخرا . كما نرحب بما حققه الرئيس ريغان والأمين العام غورباتشوف من تقدم في ميدان نزع السلاح . ولا بد من تعليق أهمية كبرى على توقيع المعاهدة السوفياتية الأمريكية بشأن إزالة قواتها النووية متوسطة المدى والاقصر مدى والتصديق على تلك الاتفاقية . ونحن ندعو الى سرعة إبرام معاهدات أخرى لتحقيق خفض كبير في الاسلحة الاستراتيجية ، وإزالة الاسلحة الكيميائية . فهذه الاتفاقات تثبت أن أعقد المشاكل يمكن أن تحل متى توافر القدر الكافي من الإرادة السياسية والعزيمة . كما أنها تبين أن الأمن والتوازن ليسا مرادفين بالضرورة لزيادة التسلح ، وأن المفاوضات الدبلوماسية لا غنى عنها لحل أعقد المشاكل والوصول الى حلول تضمن الحقوق المشروعة والمصالح الوطنية الحقيقية لجميع الأطراف .

حقيقة الأمر أنه لم تنجز بعد سوى الخطوات الأولى على الطريق الطويل المؤدي الى تحرير العالم من خطر الحرب النووية . ولذا ، يتعين الالتزام الدقيق بالتعهدات المقطوعة والتمسك بالعزم على التفاوض . وفي هذا الصدد ، لم يكن من الأمور المشجعة قصور الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرمة لنزع السلاح دون التوصل الى نتائج . ومن الضروري في ميدان نزع السلاح أن يشترك المجتمع الدولي عن طريق الوكالات التي أنشئت خصيما لهذا الغرض ، وإلا فسنظل محكومين بالعلاقات بين الدول النووية أي أننا سنظل خاضعين لمعايير وآراء ومصالح لا تتفق بالضرورة مع نظائرها في بلدان أخرى ترغب أشد الرغبة في الخلاص من وجود أسلحة التدمير التي يمكن أن تقضي على وجودها ذاته .

لقد كان السلام ، وسيظل دائما ، الهدف الرئيسي الذي تسعى اليه المكسيك في سياستها الخارجية ، كما تجلّى في مشاركة الرئيس دي لا مدريد في مبادرة السلام ونزع السلاح التي عرضت باسم مبادرة مجموعة الستة والتي كان لها دورها في إيجاد المناخ المناسب للتفاوض بين الدولتين العظميين الرئيسيتين . وإنني أؤكد ، كما فعلت مجموعة الستة ، الى الحاجة الى الوقف التام للتجارب النووية ومنع امتداد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي ، وإجراء مناقشة جادة حول الحد من الاسلحة التقليدية .

أثبتت أحداث الشهور الأخيرة أنه لا بديل لدور الأمم المتحدة في تحقيق السلم والتنمية . ففي ظل مناخ الوفاق ، يجب تعزيز الاتفاقات المتفاوض عليها وحل المنازعات التي تمس العديد من الأقاليم والبلدان . وقد تمسكت حكومة المكسيك دائماً بالتسوية السلمية للمنازعات الدولية على أساس احترام مبادئ تقرير المصير وعدم التدخل . ولذا يشعر المرء بالتفاؤل عندما يرى انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان وأن حق تقرير المصير أصبح يمارس بصورة عملية ، كما يتغافل بالوصول إلى وقف إطلاق النار بين إيران والعراق ، وتوقف الحرب التي فرقت ما بين المدنيين في هذين البلدين مدة ثمانية أعوام . كما ينبغي أن نرحب بمفاوضات الدول الأربعة التي أدت إلى وقف إطلاق النار بين جنوب أفريقيا وبنغالا . وسوف يتيح وقف العمليات العسكرية لشعب بنغالا أن يتقدم نحو الاستقلال الاقتصادي والتنمية الاجتماعية متحرراً من الأخطار الخارجية والتدخل الخارجي .

ونحن مهتمون بصفة خاصة بالاتفاقات التي عقدت لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، بشأن استقلال ناميبيا . فالمكسيك ، بوصفها عضواً في مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، قد أدانت دائماً الاحتلال غير المشروع لتلك الأرض . ولذا فإننا نعيد تأكيد التزامنا تجاه شعب ناميبيا ، وتجاه المنظمة الشعبية لأفريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) منظمته الأساسية ، وتجاه حقه في ممارسة حقوقه السيادية كاملة ، ووجوب إنهاء تلك البقية التي عفا عليها الزمن من بقايا العهد الاستعماري .

كما نؤكد رفضنا للممارسات البربرية للفصل العنصري التي أدانتها الأمم المتحدة دائماً . وسيظل السلم في ذلك الأقليم واحترام القانون الدولي مجرد حلم مثالي ما لم يوضع حد للفصل العنصري . لا بد أن نواصل مطالبة جنوب أفريقيا بأن تضع حداً لسياساتها العدوانية ضد دول خط المواجهة والسياسات التي تتبعها لزعة الاستقرار في الأقليم .

ونأمل مخلصين أن تؤدي المحادثات بشأن النزاع الكمبوتشي إلى اتفاقات تضمن لشعب كمبوتشيا حقه في تقرير المصير والتخلص من المنازعات الطائفية الفتاكة

واحترام سيادة البلد وسلامته الاقليمية ، الامر الذي يستدعي بالضرورة انسحاب القوات الاجنبية .

ويطلب السلام الدائم في الشرق الاوسط الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير . ويجب أن تكون جميع دول المنطقة ، بما في ذلك اسرائيل ، قادرة على أن تعيش داخل حدود آمنة معترف بها . ولا بد أن نطالب ثانية باعادة الاراضي التي احتلت منذ عام ١٩٦٧ ، ومنع الغزو بالقوة العسكرية وضمان حقوق الانسان للاهالي المدنيين الفلسطينيين في المنطقة . ولذلك أصبح عقد مؤتمر دولي تشارك فيه جميع الاطراف تحت رعاية الامم المتحدة أمرا بالغ الأهمية . وينبغي لنا أن نشجع الاتصالات التي يمكن أن تفضي الى تسوية هذا النزاع الذي يعتبر من أطول المنازعات أمدا منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية .

ومن المشجع أيضا أن يكون قد تم الاقتراب من إيجاد حل سياسي للصراع في الصحراء الغربية من شأنه أن يحقق الاستقلال وتقرير المصير للشعب الصحراوي . غير أننا نشعر بالقلق من جهة أخرى لتعثر المفاوضات في أمريكا الوسطى . فإن المكسيك تعتبر أن احترام حق شعوب أمريكا الوسطى في تقرير المصير ورفض أي تدخل خارجي أو استخدام للقوة أو القهر تظل متطلبات جوهرية لتحقيق السلم والتنمية في المنطقة .

إن الخطوات التي اتخذتها المكسيك للمساعدة على إحلال السلم في المنطقة معروفة جيدا . فقد دعت مجموعة كونتادورا وفريق الدعم احترام مبدئي عدم التدخل في شؤون كل شعوب البرزخ وحققها في تقرير المصير احتراما كاملا في المنطقة ، لتمكين هذه الأمم من تحقيق الاستقرار والتعاون اللازمين لتنفيذ تنميتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

وفي آب/أغسطس ١٩٨٧ ، وقعت بلدان أمريكا الوسطى على اتفاقات اسكيبولاس . والصلة السياسية بين هذه الاتفاقات ومجموعة كونتادورا وفريق الدعم واضحة تماما . كما أنها تشكل أساسا صالحا وعمليا لإعادة إحلال السلم في المنطقة . وهذه المبادئ ينبغي أن تمثل لها بلدان أمريكا الوسطى وتحترمها كل دول المجتمع الدولي ، وبخاصة الدول التي تربطها صلات ومصالح بالمنطقة .

إن جهود مجموعة كونتادورا واتفاقات اسكيبولاس تستحق أن تكفل بالنجاح ، وسوف تنجح طالما أمكن التخلي عن التفسيرات القائمة على الهيمنة والسياسات الأمنية التي لا تتفق مع أمن أمريكا اللاتينية أو مصالحها . من الصحيح أن شعوب المنطقة ترغب في الأمن والسلم والديمقراطية ؛ لكن السلم والأمن والديمقراطية تعني الاستقلال الذاتي وحرية تقرير المصير ، بمنجاة من التدخل الخارجي ، والتنمية غير المشروطة بقيود أو شروط مسبقة والتعاون بين أنداد في ظل احترام كامل للسيادة .

لقد كافحت مجموعة كونتادورا وفريق الدعم من أجل تجنب اتساع نطاق هذا الصراع ، الذي يمكن أن يعصف بآمال شعوب أمريكا الوسطى وينتشر إلى أجزاء أخرى من

القارة . كما كنا نرغب أيضا في أن تصبح الديمقراطية شيئا حقيقيا وأصيلا من صنع الشعوب . وبالمثل ، كانت بيننا وبين مناطق أخرى ومنظمات دولية اتصالات - أجد لزاما عليّ في هذا الصدد أن أخص منها بالذكر المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - وجدنا أن بمقدورها أن تساعد على تخليص المنطقة من الفقر والتخلف اللذين يشكلان في واقع الأمر السبب الأساسي للمصاعبات .

إن السلم سيسطع في أمريكا الوسطى مبددا الآفاق المعتمدة لحرب طال أمدها . ففي تلك المنطقة من العالم يجب أن يعلو حكم القانون على الاعتبارات العسكرية والأيدولوجية ، حتى ترجح كفة العقل والمصالح الطويلة الأجل لكل شعوب القارة على كفة الاعتبارات التكتيكية والعسكرية المباشرة .

وإنني مقتنع بأن أشد المسائل أهمية في الحياة الحديثة ، هي الحاجة إلى تصحيح أوضاع العلاقات الاقتصادية المجحفة عديمة التوازن القائمة في العالم ، وأن هذه المهمة تشكل إحدى المهام الكبرى التي تواجه مجتمع الدول والمنظمات الدولية في الوقت الراهن .

إن هذا العقد ، وهو عقد له أهمية سياسية كبرى ، اتسم أيضا بتقييد التنمية وبالصعاب التي ظلت تعترض سبيل إعادة النظر في الحالة الاقتصادية للبلدان غير الصناعية بطريقة منفتحة وبنّاءة إذ سادت في هذا الصدد الريبة ، وضيق الأفق واعتبارات أنانية .

لقد قيل إن الثمانينات كانت فرصة مضيعة فيما يخص التنمية . فبالرغم من الجهود التي بذلناها ، لم نتمكن من جعل بلداننا تفضلع بدور أوسع نطاقا وأكثر فعالية في الاقتصاد الدولي . إن الافتقار إلى استجابة فيما يخص مشكلة المديونية ومشاكل الارتفاع المفرط في أسعار الفائدة والقيود التجارية وانخفاض أسعار المواد الخام ، وبوجه عام القيود المالية القاسية المفروضة على تنمية بلداننا ، كلها مسائل معروفة للجميع .

وبالرغم من الفلسفة التي تعتنقها البلدان الصناعية الرئيسية ، تشتد النزعة الحمائية في مجال التجارة ونشهد ظهور ما يسمى "الحمائية الجديدة" . وتلك ممارسات تعوق بشدة فرص وصولنا إلى أسواق البلدان الصناعية ومن ثم إمكانيات وفائنا بالتزاماتنا الداخلية والخارجية .

إن القيود التي تفرض بالإرادة المنفردة في مجال التجارة الدولية تبعث على أشد الأسف ، وبخاصة إذا ما أخذنا في اعتبارنا أنها - في الممارسة العملية - تتناقض مع الالتزام الذي تعهدت به البلدان الموقعة على الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) لدى انعقاد "جولة أوروغواي" ، وأخذنا في اعتبارنا أيضا أنها قد تضر بالإمكانات الإنمائية للبلدان غير الصناعية ، الأمر الذي قد ينجم عنه أثر ضار على النمو الاقتصادي العالمي ككل .

إن ضخامة الموارد المخصصة لخدمة الديون في الأمم النامية وفتح التمويل الدولي يشكلان نقلا صافيا للموارد إلى العالم الخارجي ، وهو ما يقطع جزءا هاما من عائداتنا التصديرية ، ويقيّد بشدة وارداتنا ويجعل عملية التكيف الداخلي أقل اتفقا ، على نحو متزايد ، مع ما يتطلبه النمو الاقتصادي أو التوزيع المنصف للرفاه الاجتماعي . ولقد كان لجدولة الديون أثر طفيف على آجال وشروط الدفع إلا أنها لم توفر حلا حقيقيا للمشكلة .

إن العالم النامي ، وأمريكا اللاتينية بوجه خاص ، يدعو إلى حلول طويلة الأجل عن طريق مفاوضات عادلة ومعقولة مع البلدان الصناعية لتسوية مشكلة المديونية الخارجية وتمويل التنمية ، وإعادة تنشيط الاقتصاد الدولي .

ولذا ، طالبنا بأن تكيّف خدمة الديون ، في كل الأحوال ، للقدرة الحقيقية للبلدان المدينة على الدفع ، مع الاعتراف بمبدأ المسؤولية المشتركة والحاجة إلى المساواة في توزيع الكلفة . ومن الضروري أيضا إجراء مفاوضات متوازنة لزيادة حجم صادرات البلدان النامية ومعدلها . وفي إطار الغات ، يجب أن يكون هناك تنفيذ دقيق للالتزامات بوقف وإزالة القيود المفروضة على التجارة والتي تشكل انتهاكا للتعهدات التي قطعتها البلدان الموقعة على الاتفاق العام على نفسها .

فالقضايا الرئيسية هنا متعلقة بالحاجة إلى تغيير العلاقات الاقتصادية فيما بين الدول بحيث لا تظل الثروة التي تجمعت بفضل إبداع الإنسان وجهده مركزة في أيدي عدد صغير من البلدان وفي شريط ضيق من كوكبنا . وهذا هو ، بلا ريب ، التحدي الرئيسي الذي يواجهه كلا من المجتمع الدولي المعاصر والامم المتحدة .

إن السعي إلى توفير احترام الحقوق والحريات الأساسية يشكل أحد المنجزات الكبرى للأمم المتحدة . وقد أجبرتنا ديناميات الحياة - بعد أربعين سنة من اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان - على تعميق تطبيقه وتعديله وحمايته وتوسيع نطاقه . فلنعمل على حماية المؤسسات التي أنشئت لصون هذه المبادئ الأساسية ، بما فيها احترام فئات المجتمع والقضايا التي لم تكن مفهومة بشكل كاف قبل سنوات قليلة .

ومن ناحية أخرى ، ستواصل المكسيك شن الحرب على التهديد الخطير الذي يشكله الاتجار في العقاقير . ونحن نؤيد كل الخطوات التي اتخذت في هذا المجال على الصعيد متعدد الاطراف ، لأن الاتجار في العقاقير ظاهرة دولية لا سبيل إلى مواجهتها مواجهة فعّالة إلا من خلال تجميع مواردنا جميعا .

فالذي نحتاج إليه تعاون دولي ببناء فعال يأخذ في الحسبان ، وبطريقة متوازنة ، هذه الظاهرة الإجرامية الضارة بالمجتمع غاية الضرر من كل جوانبها : انتاجا واتجارا واستهلاكا . وهو تعاون يجب أن يكون تعبيرا عن التضامن الدولي لاسباب للخلاف أو التلاعب . وستواصل المكسيك معركتها الضارية ضد هذا الوباء الإجرامي ، بل هذا الخطر الذي يتهدد الصحة العامة . لكنه يتطلب ممن أصابهم ووباء تلك الجريمة الدولية أن يظلموا بمسؤولياتهم ولا يمكن لحكومات مراكز الاستهلاك الرئيسية أن تلجأ إلى استخدام حلول سهلة غير ناجعة لتجنب العبء الاساسي لما هو مشكلتهم .

اسمحوا لي أن أعرب من جديد عن إيمان المكسيك العميق بدور منظومة الأمم المتحدة الذي لا غنى عنه . فمن العسير التفكير في تحقيق أية تسوية سياسية في أي مكان من العالم بغير وجود الأمم المتحدة ودون تعاونها النشط في هذا الصدد . وحتى في الحالات التي يقوم فيها الغير بإجراء المفاوضات الرئيسية ، تكون للأمم المتحدة أهمية حاسمة لأنها تتولى ، نيابة عن المجتمع الدولي ، صياغة الاتفاقات وتنفيذها ومراقبة الوفاء بها ، وفي كل الحالات تقريبا تكون لاجهزتها ولاية عامة في تحديد التسوية .

ولا يمكن القيام بأي مشروع تعاوني رئيسي دون دعمها وبغير مواردها التقنية . كما لا يمكن أيضا أن يوجد تعايش سلمي بين الدول على أساس من سيادة القانون والاحترام المتبادل دون ما تقدمه الأمم المتحدة من ضمانات ودعم سياسي . في سان فرانسيسكو ، أنيطت بالمنظمة مهمة صيانة السلم والامن بين الدول . وما زال هذا المشروع الرائع لحضارتنا ، الذي جاء في أعقاب فترة من الهمجية ، يتمتع بصلاحيات تامة ، رهنا بمراعاة شرط واحد هو أن تتقيد الدول في سلوكها بالقواعد التي فرضتها هي أنفسها والتزمت بها . وما برحت المحافل المتعددة الاطراف ذات قيمة كبرى للبلدان النامية بوصفها مكانا تعرب فيه عن مشاكلها وتناضل من أجل الدفاع عن مصالحها . وفي مجتمع يزيد على ١٦٠ دولة ، يجب - بطبيعة الحال - أن تكون لدينا ديمقراطية دولية .

وهذا لا يعني "طفغان الاغلبية" إنما يعني تجميع المشاكل والإعراب عنها بطريقة موحدة ونظر المجتمع الدولي لها . فنزع السلاح ، وإنهاء الاستعمار ، واحترام سيادة الشعوب وحقوق الإنسان ، والقضاء على الفصل العنصري ، وتسوية الصراعات الاقليمية ، وأهداف التعاون الدولي ، لم تكن مطلقا تعبيراً أجوف عن الطفغان بل تظل كلها شروطاً مسبقة للحرية والامن والكرامة للغالبية العظمى من سكان العالم . وهذه المقاصد يناصرها اليوم - فعلا - أولئك الذين كانوا يوماً يعارضونها .

لقد تحققت منجزات لا سبيل إلى إنكارها ولا بد من تعزيزها ، لكن هناك أيضاً مسائل ما زالت معلقة كالاختلالات الاقتصادية العالمية ، والصراع الدائر في أمريكا الوسطى . ويتوقف حل كل هذه المسائل إلى حد كبير على قيام البلدان النامية باتخاذ إجراء موحد .

لذا ، لا بد من تعزيز آليات التنسيق والتشاور الدولية والاقليمية وزيادة فعاليتها . إن حركة عدم الانحياز ومجموعة ال ٧٧ ملتزمتان بالإعداد للمستقبل كإما يتوافر للأجيال القادمة مزيد من الغذاء والإسكان والتعليم والملبس الأفضل . والهيكل الاقليمي أيضاً لديها الكثير الذي يتعين عليها القيام به في هذا الصدد ، ويجب أن يكون هناك تنسيق وتعاون فيما بينها على أساس من أهداف مشتركة وجهود متضافرة .

ونحن ، في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ، نقوم بتعزيز التنسيق السياسي وما برحنا نحقق تقدماً صوب التكامل الاقتصادي لبلداننا . إن التعبئة الموحدة لموارد أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي المادية والبشرية الهائلة متعطي بلداننا - بلا شك - قدرة أكبر من المفاوضات الخارجية ، وفرصاً جديدة للتعاون والتنمية داخليا . إن أعمال فريق رؤساء أمريكا اللاتينية الثمانية دليل واضح على إصرارنا على السعي لإيجاد حلول لمشاكلنا وإعادة تحديد الصلات مع بقية بلدان العالم ، كما اتضح بأمانة في حل أكابولكو التوفيقى - الميثاق الاساسى لنظام التنسيق السياسى فى أمريكا اللاتينية - الذى يفتح الطريق لمزيد من التعاون الاقليمي . لقد كان للأزمة أشر إيجابى واحد - على الأقل - تمثل فى زيادة التقارب بين شعوب أمريكا اللاتينية ،

وقد تسنى ذلك بفضل التغييرات الديمقراطية التي وقعت في مجتمعاتنا خلال السنوات الاخيرة . وهكذا ، نقترب من مرحلة سنقوم فيها بتعزيز وحدتنا وإحراز تقدم على طريق التكامل الاقتصادي ، ودعم مؤسساتنا الديمقراطية وإعطاء قوة دفع جديدة لاقتصاداتنا ، وزيادة رفاهية شعوبنا .

إننا نقترب من نهاية الثمانينات ومشاعر التفاؤل تخامرنا بشأن دور الدبلوماسية والتفاوض بوصفهما أداتين سياسيتين لهما مكانة خاصة في العلاقات بين الدول . وقد حل الانفراج محل المواجهة والتعصب اللذين كانا سائدين في بداية العقد ، كما أن نزع السلاح - وهو مسألة حيوية مرت بفترة من الركود العميق - يثير الآن آمالا مجددة . وثمة تقدم يحرز في تسوية الصراعات الاقليمية . ومع ذلك ، فإننا نخشى أن نشهد - في شكل جديد - عودة العصر الذي كان محتما فيه على غالبية الدول أن توافق على الاتفاق أو التنافس بين القوى الكبرى بل وتؤكدده . فلا سبيل إلى إقامة سلم حقيقي وتوفير أمن فعلي إلا بالمشاركة النشطة من جانب مجتمع للدول منظم سياسيا يمارس نشاطه داخل إطار الأمم المتحدة وفي ظل سلطتها الدستورية .

إن القضية الكبرى للسنوات القادمة ستكون حتما منصبة على التنمية الاقتصادية لاكثر البلدان فقرا . لأن الاداء الهزيل فيما يتعلق بالمشاكل الاقتصادية للأمم غير الصناعية لا يضاهاي أبدا أوجه التقدم في حسم الصراعات الدولية . ولا يمكن إحراز أي تقدم صوب الاستقرار والسلم والأمن على الصعيد الدولي ما لم تتخذ خطوات فعالة في إطار الآليات التي تتشاطر فيها المسؤولية البلدان المتقدمة والبلدان النامية معا ، مما يكفل النمو الاقتصادي المستمر للبلدان النامية . ويتعين على هذه الآليات أن توجه انتباهها السياسي إلى ثلاث نقاط هي : التدفقات المالية ، والمديونية والتجارة الخارجية .

تكرر المكسيك اقتناعها بأنه لا يمكن اليوم إقامة حياة دولية متحضرة إلا على أساس من احترام القانون والكرامة السيادية لكل الأمم والرفاه الاقتصادي والاجتماعي الحقيقي لشعوبها . وإذ ذاك فقط سيتسنى استتباب السلم وتحقيق التنمية الديمقراطية .

السيد لينيهان (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ، بادئ

ذي بدء ، أن أتقدم الى السيد دانتي كابوتو بخالص تهنيتي على انتخابه رئيسا للدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة . وأود أيضا أن أشيد بسلفه السيد بيتر فلورين الذي تمكن ، بفعالية واقتدار ، من ادارة شؤون الدورة الثانية والأربعين وأعمال الدورة الاستثنائية المكرمة لنزع السلاح .

خاطب صديقي وزميلي السيد كارلوس بابولياس ، وزير خارجية اليونان ، الجمعية العامة قبلي باسم الدول الاثنتي عشرة أعضاء المجموعة الأوروبية ، وايرلندا تضم صوتها تماما الى ما أبداه من ملاحظات .

يسعدنا ، إذ نجتمع في الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة ونستعرض ما يدور على المسرح العالمي أن نلاحظ أن احتمالات المستقبل تبدو الآن أكثر إشراقا مما كانت في العام الماضي ، بل وأفضل مما كانت طوال سنوات كثيرة ، إذ يبدو الآن أن سلسلة من الازمات الاقليمية التي كانت موضع مناقشة في هذه الجمعية العامة لسنوات كثيرة مضت قد أخذت تتحرك من نقطة الجمود ، ولو اننا نعترف أنه لا بد من اتخاذ الخطوة الاولى في عدد من حالات أخرى . لذا ينبغي أن يكون تفاؤلنا باعتدال وان أمكننا أن نستمد التشجيع مما تحقق بالفعل .

ومما يزيد من سعادة وفدنا أن نلاحظ الدور الاساسي الذي اضطلعت به الامم المتحدة في التقدم الذي أحرز حتى الآن . لقد اعتبرنا هذه المنظمة دائما المحفل المركزي لحسم الصراعات الدولية . ولم نكن غافلين عن أوجه ضعفها ، التي كثيرا ما شُدد عليها في السنوات الاخيرة . إلا أننا - إذا ما نظرنا الى ما وراء أوجه الضعف تلك - نجد أن المنظمة احتفظت بقدرتها على تحقيق الاهداف النبيلة المحددة في الميثاق .

إن التشديد الذي انصب في السنوات القليلة الاخيرة على أوجه النقص الموجودة في المنطقة لم يكن سلبيا كله . ولم يكن مما يبعث على الدهشة أن التقييم الموضوعي لنقد المنظمة بعد مضي أكثر من ٤٠ سنة على وجودها حتم اتخاذ بعض التدابير اللازمة

لاملاحها . لذلك فإننا رحبنا بجهود الأمين العام الرامية الى زيادة كفاءة الامم المتحدة وتحسين مستوى أدائها اليومي ، وقد أيدنا هذه الجهود . ونود أن ننسوه بالتقدم المحرز صوب بلوغ هذا الهدف ونستطيع أن نؤكد للأمين العام تأييدنا لمسعاه المستمر هذا . ونعتقد أن أمورا كثيرة مطروحة في هذا الصدد .

إن ما يتعين التأكيد عليه هنا هو استمرار وجود المنظمة وفقا للمبادئ المحددة في الميثاق . ومن شأن ذلك أن يرسى المنظمة على أساس التكافؤ في السيادة بين جميع أعضائها ، ويفرض التزامات معينة على الاعضاء . هذه المبادئ وتلك الالتزامات لم تكن بطبيعة الحال موضع ارتياح دائما لدى كل الدول الاعضاء . وإبان السنوات الثلاثة والاربعين الماضية ، لم يخل الامر من شعور دولة أو أخرى ببعض الضيق إزاء المنظمة ، إلا أنه مما تجدر ملاحظته أن جميع الدول اعترفت بأن المنظمة تظل مع بدور لا غنى عنه .

ومن الواضح أن الالتزام الحقيقي الذي يجد تعبيرا له في الاداء الفعال للامم المتحدة طبقا للميثاق له جاذبية خاصة لبلد مثل بلدي يعتمد أمنه لا على قوة السلاح بل على اقامة نظام دولي يبنيني على احترام القانون الدولي ، ومع ذلك نود أن نعتبر إهتمامنا بالامم المتحدة إهتماما لا ينبع من مجرد الانانية . ففي عصر أسلحة التدمير الشامل ، سواء كانت نووية أو كيميائية أو تقليدية ، وهو عصر يتسم بالتكافل دائم التعاطف ، لا يمكن أن يكون هناك شك في أن الإطار الذي توفره الامم المتحدة يخدم مصلحة جميع الدول .

بيد أن وجود الإطار لن يحقق في حد ذاته سيادة القانون القائم على العدالة المتسمة بالسماحة والذي يشكل الأساس الوحيد الممكن للسلم الدائم . هناك ضرورة للالتزام واضح من جانب الدول الاعضاء ، بما في ذلك المحاربين الفعليين أو المحتملين ، باستخدام الآليات المتاحة بمقتضى الميثاق استخداما كاملا . وعلى أعضاء مجلس الأمن بطبيعة الحال مسؤوليات خاصة في هذا الصدد ، ونحن نرحب بما بدأ من استعدادهم المتزايد للاضطلاع بتلك المسؤوليات . وينبغي لنا جميعا أن نبين ما يمكننا

القيام به لتحويل مهارات وقدرات الانسان من الحرب أو التهديد بالحرب صوب التحسن الاقتصادي والاجتماعي . وأية تضحيات كهذه يتطلبها مثل ذلك التحول تكون صغيرة متسى ما قورنت بالتكلفة المروعة في الارواح البشرية والمعاناة الانسانية التي تنجم حتما عن أي حرب .

إذا نظرنا الى سجل العام المنصرم ، سنجد أنه مما يشير الاهتمام أن نتساءل عن السبب في إحراز هذا التقدم في تلك الفترة في حين لم يمكن إحرازه خلال السنوات العشر السابقة ، على سبيل المثال . وفي رأيي أنه لن يكون من المناسب تلمس سبب واحد بعينه لذلك . إلا أنه لا بد من الاعتراف بأن العلاقة بين الدولتين العظميين الرئيسيتين لها أهمية أساسية في هذا الصدد . فهذه العلاقة هي العامل المحدد الأساسي للمناخ الدولي ، وهو مناخ يؤثر على العلاقات الدولية عموما . وترحب جميع الدول الاعضاء في الأمم المتحدة بالتحسن الذي طرأ على العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . وقد كان لهذا التحسن أثر ذو شقين . فقد أدى الى تعهد من جانب الدولتين العظميين الرئيسيتين لا بتحسين علاقاتهما الثنائية فحسب ، بل وبتلمس السبل التي تؤدي الى تخفيض امكانيات المجابهة بينهما في الصراعات الاقليمية . لذا أدى التحسن الذي طرأ على المناخ الدولي نتيجة لذلك الى اقناع المشتركين في الصراعات الاقليمية بأن يتلمسوا بأنفسهم السبل التي تؤدي الى حسم تلك الصراعات سلميا .

ومع الاعتراف بأهمية العلاقة بين الدولتين العظميين الرئيسيتين ، يجدر بنا أن نلاحظ أن مشاركة الأمم المتحدة في كل حالة من حالات الصراع كانت عنصرا أساسيا فيما أحرز من تقدم صوب حسم تلك الصراعات الاقليمية . وأود أن أهنئ الأمين العام بوجه خاص على النجاح الذي أحرزه حتى الآن في هذا الصدد . ولا بد من تمكينه من الاعتماد على التأييد الكامل والتعاون المخلص من جانب كل أعضاء المنظمة ، بما في ذلك - بطبيعة الحال - الدولتين العظميين الرئيسيتين ، فيما يبذله من جهود ترمي الى ضمان السلم والاستقرار الدوليين .

ولئن كان الالتزام السياسي شرطا ضروريا للعمل الفعال من جانب الامم المتحدة من أجل صون السلم والامن والنهوض بالحسم السلمي للصراعات ، إلا أنه ليس بـكاف ، للأسف ، في حد ذاته . فلا يقل أهمية عن ذلك ضمان الوسائل المالية الضرورية . فمن يُرد بلوغ غاية ما ، عليه أن يُرد أيضا الوسيلة التي تبلفه تلك الغاية . إن الاخفاق في ضمان الوسائل المالية يؤدي الى عدم تحقيق الفوائد المحتملة لما يؤدي اليه التوافق السياسي في الامم المتحدة ، وبالتالي فإنه يعرض مصداقية المنظمة لخطر كبير . لذا يكون من المحتمي إرساء الشؤون المالية في الامم المتحدة على أساس راسخ ومتمين . وكل ما هو مطلوب هنا أن تفي جميع الدول الاعضاء بالالتزام القانوني الذي تعهدت به بحرية وتسد مساهمتها الإلزامية في الميزانية العامة وفي شتى حسابات عمليات حفظ السلم . ومما يبعث على الارتياح أن نلاحظ المؤشرات الاخيرة التي بينت أن الدول الاعضاء تعترف فعلا بضرورة الوفاء بهذا الالتزام وأنها اتخذت خطوات عملية لتنفيذ ذلك .

واليوم فقط سُلّطت الاضواء على عملية حفظ السلم التي تقوم بها المنظمة بحصول قوات حفظ الامن التابعة للأمم المتحدة على جائزة نوبل للسلام التي تستحقها عن جدارة . وانني لاهنئ قوات حفظ السلم التابعة للمنظمة على فوزها بهذه الجائزة ، التي جاءت في وقت ملائم تماما . ومن العوامل الهامة لمشاركة المنظمة في تسوية الصراعات الاقليمية في العام الماضي الدور الذي تضطلع به آلية قوات حفظ السلم وقوات المراقبة التابعة للأمم المتحدة ، وهي آلية أنشئت مؤخرا جدا لرصد تنفيذ اتفاقات جنيف بشأن افغانستان ووقف اطلاق النار في الحرب بين ايران والعراق .

وفي عدد من المناطق الأخرى التي نأمل جميعاً أن يتسنى إحراز تقدم مبكر فيها صوب التسوية ستمثل قوات حفظ السلام أو قوات المراقبين التابعة للأمم المتحدة عنصراً أساسياً في هذه التسوية .

وأود هنا أن أركز بوجه خاص على الصعوبات المالية التي تواجهها عملية حفظ السلام بما في ذلك قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان . إن عبء تمويل هذه القوات لا يجب أن يقع بصورة غير متناسبة على عدد صغير من البلدان المساهمة في القوات . وفي كل حالة يُلزم القرار بشأن هذه القوات المنظمة ككل . ومن الأهمية الحاسمة أن يُرسى أساس أمن لتمويل عمليات حفظ السلم مما يكفل للبلدان المساهمة في القوات احترام الأحكام المتفق عليها بشأن التمويل ويؤمن تلك البلدان من مواجهة التحمل بعبء مالي مجحف نتيجة لاضطاعها بهذه المهمة .

واسمحوا لي أن أقول هنا أن قلقي لا ينصب على المال فحسب . فواقع الأمر ، أن المبالغ التي يتعلق بها الأمر تصبح ضخمة متى قورنت بالتضحيات الجسام التي بذلها أفراد قوات حفظ السلم وقوات المراقبين إبان خدمتهم تحت علم الأمم المتحدة . ولا بد من تقبل التكاليف المالية بوصفها ضئيلة الأهمية عندما يأخذ المرء بعين الاعتبار أنها تنفق للحيلولة دون الموت والدمار والمعاناة الإنسانية التي يكفلها عادة عمل هذه القوات ، مهما كان الأساس هنا . ولكن حتى بالنسبة للتكاليف المالية ، تظل قوات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة بديلاً اقتصادياً بحثاً للإبقاء على قوات أحادية أو متعددة الأطراف تفرض تكاليف جسيمة وأقل احتمالاً بأن تيسر التقدم صوب تسوية دائمة ، لأنها تعتبر عادة متحيزة .

أما قلقي فينصبُ أساساً على الآثار السياسية التي تترتب على قصور جميع الدول الأعضاء دون الوفاء بالتزاماتها المالية بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة . وأنا هنا لا أتكلم عن الصعوبات المؤقتة ذات الطابع المالي أو الاقتصادي التي قد تجابهها أية دولة من حين لآخر ، بل أشير إلى القرارات التي تتخذها الدول لاحتياص أنصبتها المقررة الإلزامية لأسباب سياسية . وقد تفسّر هذه القرارات من جانب الأطراف في نزاع ما على أنها تعني عدم تأييد عملية معينة من عمليات حفظ السلم . وفي حقيقة الأمر ،

من الصعب أن نتصور قرارا متعمدا باحتياص الانصبة المقررة إلا كتعبير عن سحب التأييد لعملية ما . وعندما يأخذ المرء بعين الاعتبار ضرورة الاهتداء إلى الحلول السياسية في نهاية المطاف ، فإن هذه المخاطرة تصبح أمرا غير مقبول . وإذا ما شاءت بعض الدول الاعضاء أن تختار وتنتقي عمليات المراقبين أو عمليات حفظ السلام التي تعود أن تساهم فيها أو تحجب عنها مساهماتها المالية الالزامية ، فقد تتعرض بعض العمليات فرادى للخطر . والأسوأ من ذلك ، فإن المفهوم الكامل لنشاط حفظ السلام الذي تقوم به الامم المتحدة والذي تُعَلَّق عليه آمال كثيرة الآن ، قد يجرد من مصداقيته .

إننا نحتفل هذا العام بالذكرى الأربعين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . ويمكن للمرء أن يقول أن وجود الامم المتحدة بذاته نبع من الإدراك الذي تمخضت عنه تجربة الحرب المريرة لكون السلم والامن الدائمان والحقيقيان بين الدول لا يسد أن يستندا إلى الاعتراف العالمي بالكرامة المتأصلة للكائن البشري وقيمه . ولهذا صلاحيته الباقية اليوم بنفس القدر الذي كان له عند صدور الإعلان على أساسه في أول الامر . ولقد قررت الجمعية العامة بالاجماع في دورتها الاخيرة أن تستخدم مناسبة هذه الذكرى لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم وتجديد التزام المنظمة بهذا الهدف وتشجيع الدول الاعضاء على ضمان النهوض بالحقوق المكرمة في الإعلان وحمايتها . وإذا كان يتعين علينا أن نبني على أساس التقدم الهائل الذي أحرز إبان السنوات الأربعين الماضية في تطوير مكوك دولية لحماية الإنسان ، فنحن بحاجة إلى حملة ذات مصداقية وقابلة للاستمرار تشنها الامم المتحدة بغية النهوض بالتقيد العالمي بهذه الحقوق والتمتع بها . وفي الوقت الذي ما زالت تجري فيه انتهاكات خطيرة معروفة على نطاق واسع ، لا مجال إطلاقا للرضى عن الذات .

إن الاعتداد بمنجزات الامم المتحدة في مجال حقوق الإنسان له ما يبرره . ومن المفارقات أن إحدى المنجزات الهامة تتمثل في ازدياد إدراك درجة الانتهاكات لهذه الحقوق في جميع أنحاء العالم بصورة مثيرة . فالمجتمع الدولي يسلم اليوم بكرامة الفرد وقيمه المتأصلة ، ويقبل اعتبار حماية حقوق الإنسان وتعزيزها التزاما دوليا . وفي حين لا يمكن أن تعمل الامم المتحدة ذاتها المعايير التي لعبت دورا

أساسيا في إرسائها ، لا ينبغي التقليل من شأن السلطة المعنوية التي يمكن أن تمارسها من أجل تصويب الانتهاكات في هذا المجال . وإنه لمن الأدوات الهامة في مجال ممارسة الضغط ، نصره لضحايا القمع ، ايجاد رأي عام مطلع مشبع بالقيم المكرمة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . لذلك يظل للمنظمة دور إيجابي للغاية تضطلع به في إبقاء الوعي العام مدركا لضرورة اليقظة ، وفي تعبئة دعم الرأي العام الدولي لما من شأنه تصحيح الانتهاكات حيثما وقعت .

تدرك إيرلندا قيمة المساهمات الهائلة التي قدمها الافراد والمنظمات الدولية والوطنية التي تستوحى المثل المحددة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لتعبئة الضغط العام الفعّال للدفاع عن الحريات الأساسية من أجل ضحايا الاضطهاد وتحللها . وفي العديد من الحالات قُدمت تلك المساهمات بمخاطرة شخصية كبيرة من جانب من قدموها . ونحن نعلق أهمية أساسية على المساعي المبذولة في مجال حقوق الإنسان نظرا لاقتناعنا بحقيقة الكلمات الاستهلاكية في الإعلان العالمي . إن الاعتراف بالكرامة المتأصلة وبالحقوق المتكافئة والثابتة لجميع أفراد الأسرة البشرية أساس الحرية والعدالة والسلام في العالم .

سبق أن أشرت إلى التحسن الذي طرأ على العلاقات بين الشرق والغرب في الآونة الأخيرة .

وتعتقد حكومتي أن الأمر يقتضي المحافظة على الزخم الذي ولّده قوّتا واشنطن وموسكو بين الرئيس ريفان والأمين العام غورباتشوف ووقف وعكس مجرى الاتجاه صوب تزايد سباق التسلح . إن الالتزام الذي اتفق بشأنه لتخفيف القوات النووية بنسبة ٥٠ في المائة لم يتحقق بعد ، إلا أن هناك التزاما ، على الأقل .

في هذا الوقت المشجع في المفاوضات الأمريكية - السوفياتية الثنائية بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح تزداد أهمية بزوغ التزام جديد بالعملية متعددة الاطراف وبتحقيق منجزات ملموسة تؤكد من جديد اهتمام جميع البلدان بالهدف المتمثل في نزع السلاح العام والكامل .

وتتمثل الخطوة الأولى التي نعتقد أنه يمكن اتخاذها وينبغي اتخاذها دونما إبطاء في إبرام معاهدة لغرض حظر شامل على التجارب النووية . وعلى الصعيد التقني ، يمكن أن تقلل هذه المعاهدة القدرة على تصميم أسلحة جديدة وإن لم تؤدَّ إلى إزالتها . والأهم من ذلك ، أنها ستمثل دلالة واضحة على نية تخفيف الاعتماد على وسائل الدفاع الخطيرة وغير المنطقية هذه في نهاية المطاف . وإن وفدي لعلى اقتناع بـأن المشاكل التقنية التي تعترض ، على ما يبدو ، التوصل إلى اتفاق بشأن حظر التجارب النووية ، يمكن تذليلها إذا ما توافرت الإرادة السياسية .

فمن الواضح ، أو مما ينبغي أن يكون واضحاً ، أن حيازة الأسلحة النووية تؤدي بصورة حتمية إلى رد مماثل من الآخرين ، مما يزيد زيادة كبيرة الخطر المحيق بأمن بلد ما بل وبإمكانات بقاءه . ومع ذلك ، لا يزال هناك عدد من البلدان التي لم تتخلى بعد عن خيار الأسلحة النووية ولا تزال خارج إطار معاهدة عدم الانتشار .

والذي تعتقده حكومتي انه لا يمكن لاحد أن يجني فائدة من إنتشار الاسلحة النووية . ولذا نأمل أن تعزز معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية في السنوات المقبلة ، وأن يزداد عدد المصدقين عليها ، وأن تصبح عنصرا دائما في حقبة تتسم بجهود أعظم للنهوض بالحد من الاسلحة النووية ونزع السلاح .

صدم المجتمع الدولي صدمة عميقة بالتقارير الاخيرة عن استخدام الاسلحة الكيميائية . ويتحتم علينا جميعا أن نشعر بالقلق البالغ لكون ما اعتبرناه تقدما في هذا الميدان طوال ٦٢ سنة انقضت منذ ١٩٢٥ ، تاريخ بروتوكول حظر الاسلحة الكيميائية ، قد عكس ، وبات علينا أن نكفل ألا يصبح هذا العكس استهلالا له ما بعده . وعلى المشتركين في مؤتمر نزع السلاح أن يكرسوا أنفسهم لمهمة التفاوض بشأن اتفاقية تحظر انتاج اسلحة كيميائية بغية التعجيل بإبرامها ، بحيث يمكن إزالة هذا الشبح بصورة نهائية من فوق وجه الأرض .

تأمل حكومتي أن ينعكس التحسن الذي طرأ على العلاقات بين الشرق والغرب ، والتطورات الحاصلة أخيرا في الاتحاد السوفياتي على اجتماع مؤتمر الامن والتعاون الاوروبي المنعقد حاليا في فيينا . إن الثقة المتبادلة ضرورية جدا لضمان السلم والامن الدائمين حيث ينبغي أن تشمل جميع العلاقات بين بلدان الشرق والغرب ، ولا يمكن حصرها في المجال العسكري وحده . ومن ثم ، فإننا نتطلع إلى اتفاق في فيينا في المستقبل القريب بشأن الاتفاق حول وثيقة ختامية تنص على إجراء مفاوضات جديدة بشأن القوات التقليدية ، وإحراز مزيد من التقدم في البعد الانساني لوثيقة هلسنكي الختامية .

تبدو الحاجة إلى إجراء تسوية عاجلة منظمة في الشرق الاوسط جلية لكل أولئك من يتمنون الخير لشعب اسرائيل وسكان الاراضي المحتلة . إن الحالة الراهنة على حد تعبير بيان المجلس الاوروبي بهذا الشأن "لا يمكن أن تستمر" ولن يوضع حد لها إلا عن طريق تسوية سياسية دائمة وعادلة وشاملة للنزاع العربي الاسرائيلي . إن الدعامتين المبدئيتين التوأمين اللتين تركز عليهما السياسة الايرلندية تجاه هذه المسألة

الصعبة هما : حق جميع الدول في المنطقة ، ومنها اسرائيل ، في الوجود داخل حدود آمنة ، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير بكل ما ينطوي عليه هذا الحق . ونحن نسلم بأن هذا الحق ينطوي على الحق في دولة مستقلة ، إذا ما قرر الشعب الفلسطيني ذلك . ويناشد الوفد الايرلندي بتجنحية كل العقبات التي تقطع الطريق على مفاوضات تنبني على هذه المبادئ .

فأي حل لهذه القضية يتطلب القبول ، والاعتراف الاساسي المتبادل بالروح الانسانية التي لا تقهر قبولا يكفل ألا يرغم شعب على الاستسلام والا يوضع وضعا يبرمه على الرضوخ للقوة الغاشمة . ونحن نعتقد أن شعوب المنطقة ، وفقا لافضل تقاليدنا ، تود من قادتها أن يمارسوا مبادئ التسامح وحسن الجوار المجسدة في الميثاق . ويحدونا الأمل أن يكون تطور الاحداث داخل المنطقة وخارجها تطورا من شأنه أن يتيح ، في النهاية ، تلبية التطلعات السلمية لشعوب المنطقة . ويتطلب السير قدما أن يكون ذلك السير في ظل قيادة تتحلّى بالشجاعة والحكمة وصدق الرؤية . فتلك هي القيادة السياسية التي تدعو إليها الحاجة بشكل خاص في هذا المجال .

إن مصاعب لبنان لا يمكن أن تفصل عن الصراع الاوسع في الشرق الاوسط . وللأسف ازدادت حدة التوتر هناك في الايام الاخيرة . ونأمل متابعة السعي صوب المصالحة والاستقرار في لبنان ، وان تمارس القوى خارج ذلك البلد ضبط النفس ، وأن تحترم السلامة الاقليمية للبنان وسيادته واستقلاله السياسي ، فذلك هو المطلب الاساسي إن كان للسلم أن يستتب في ذلك البلد .

وأود أن أشيد بقوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان التي ما زالت تعمل في ظل ظروف صعبة في جنوب لبنان ، وهي قوة لم يسمح لها أبدا أن تؤدي مهمتها بالرغم من تجديد مجلس الأمن المتكرر لولايتها خلال السنوات العشر الماضية . ولا بد أن تتمتع تلك القوة بالتعاون الكامل من جانب كل أطراف النزاع . وتؤكد حكومتي من جديد دعوتها إلى وضع حد للمضايقة التي تتعرض لها قوة الامم المتحدة في لبنان ، وتحث جميع الأطراف على التعاون معها تعاوننا كاملا .

لقد رحبنا بوقف اطلاق النار بين إيران والعراق . ونود أن نهنئ الامين العام على جهوده المضنية لتحقيق هذا الهدف . ودون التقليل بأي حال من الصعوبات التي ما زال علينا أن نتغلب عليها ، وجدنا مدعاة للتشجيع في أن قيادتي البلدين تحلثا بالشجاعة والحكمة اللازمتين لاتخاذ خطوات أولى على الطريق المشرف المؤدي إلى السلام . ونتمنى الخير للامين العام ، والاطراف المعنية في جهودها المتصلة ، ونأمل أن يعم السلام الجميع في البلدين .

تمثل اتفاقات جنيف بشأن افغانستان خطوة هامة صوب حل أزمة ذلك البلد . وهي تفرض التزامات على جميع الاطراف . وتهيب إيرلندا بجميع الاطراف المعنية أن تنفذ بالكامل عملية السلام الواردة في تلك الاتفاقات .

ونرحب بالاتصالات التي تمت مؤخرا بين البرلمانين من الشطرين الشمالي والجنوبي في شبه جزيرة كوريا ، والجهود التي بذلت لاستئناف الحوار المباشر الذي كان معلقا للتوصل إلى حل بالطرق السلمية . ومن ناحية أخرى ، نعبر عن أفضل التمنيات بنجاح الالعاب الاولمبية التي تجري هناك ، باعتبارها محالا للتعاون الدولي العملي - والتي تحظى حاليا باهتمام الملايين في كل أنحاء المعمورة .

عندما نلقي نظرة على جنوب افريقيا فإننا لا نرى أي تقدم منذ العام الماضي ، بل على العكس ، نرى أن نظام الفصل العنصري تعزز بمزيد من القمع ، والرقابة الصارمة ، وفرض الحظر على جميع المنظمات التي لا تلتزم بسياسة الحكومة التزاما كاملا . إن فرض الصمت الفعال على منظمات السود السياسية ، والحركة النقابية ، والحظر المفروض على منظمات كالرابطة المدنية في سويتو ، ولجنة أزمة التعليم الوطنية ، إجراءات لا يمكن قبولها ، تعد كلها ضربات قاصمة أخرى موجّهة ضد سكان السود المعذبين . ولا بد من مناشدة حكومة جنوب افريقيا ، مرة أخرى ، التوقف عن تحديها للرأي العام الدولي ، واتخاذ الخطوات الضرورية لتفكيك الفصل العنصري بدءا بالافراج عن جميع المسجونين السياسيين ومنهم نيلسون مانديلا ، ورفع الحظر المفروض على ثماني عشرة منظمة ممنوعة حاليا من ممارسة المعارضة السلمية للفصل العنصري .

وفيما يتعلق ببناميبيا ، من المحتمل اتخاذ اجراءات عاجلة تمكن من تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) على نحو سلس ، وفي حين أن جنوب افريقيا قد أعربت مؤخرا عن استعدادها للتوقف عن عرقلة عملية التنفيذ وهذا أمر نرحب به ، وإن كان قد جاء متأخرا عن موعده كثيرا ، فإن واجب المجتمع الدولي يقتضي أن يضمن ألا تختلق عقبات أخرى لعرقلة انتقال ذلك البلد إلى وضع الاستقرار .

إن السلم والاستقرار الدائمين في امريكا الوسطي لن يتأتيا إلا عن طريق استمرار جهود بلدان امريكا الوسطي أنفسها بدعم كامل من جانب الاعضاء الآخرين في المجتمع الدولي . ونحن نناشدها أن تواصل المضي في الطريق الذي اختطته لانفسها ، ولا سيما ما جاء في اتفاق غواتيمالا المؤرخ في آب/اغسطس ١٩٨٧ ، ومواصلة الحوار الوطني والتماس التسويات السلمية .

أشرت في الكلمة التي أدليت بها في الجمعية العامة في العام الماضي إلى التهديد الذي يهدد رخاء ملايين من الناس بسبب المناخ الاقتصادي العالمي غير المستقر . ولسوء الحظ ، فإن المشاكل الاقتصادية ما زالت موجودة وتتمثل في المشاكل المتداخلة المتمثلة بديون البلدان النامية ، وانخفاض أسعار السلع الأساسية ، والحواجز المفروضة في التجارة الدولية ، وانخفاض التدفقات المالية إلى المناطق النامية . فهذه المشاكل وغيرها من المشاكل الاقتصادية والبيئية ما زالت تهدد وجود وحياة الملايين من البشر .

وفي الأسابيع الماضية ، مثلا ، وقعت فيضانات ضخمة سببت معاناة كبيرة وراح ضحيتها الكثيرون في بنغلاديش وفي السودان . ويتواصل بذل الجهود الدولية الرئيسية لمكافحة الجفاف في اثيوبيا . وفي بعض البلدان الأفريقية ، تحول الاضطرابات المدنية دون تحقيق التنمية مع الأسف ، وفي بعض الأحيان تمل هذه الاضطرابات إلى حد نشوب حرب أهلية . وفي أماكن أخرى ، يتم تشجيع هذه الاضطرابات من الخارج . وهذه هي الحالة في موزامبيق التي وقعت ضحية للجهود المبذولة من جنوب افريقيا لزراعة استقرارها . وفيما يتعلق بأنغولا ، فهناك دلائل مشجعة تشير إلى أن من المحتمل توقف عملية زراعة الاستقرار وسقوط الضحايا من الأبرياء .

ان المجتمع الدولي يعترف بحاجة افريقيا إلى المساعدة الخارجية إذا ما أريد لها أن تنمي طاقاتها ، وترفع مستويات الدخل لديها فوق مستويات الكفاف . ولقد قدمت البلدان المانحة الفردية ، والمؤسسات المتعددة الاطراف ، وعلى مدى عقدين ، مساعدة انمائية رسمية على نطاق واسع ، وذلك على الرغم من أن النتائج كانت مخيبة للأمال .

اننا نأمل في أن تشكل نتائج الاجتماع الاستعراضي الأخير المعني بافريقيا ، والقرارات الأخيرة ، التي أرحب بها ، لزيادة رأس مال البنك الدولي وإمداد صناديق رابطة التنمية الدولية للمرة الخامسة بالأموال ، خطوات هامة لمعالجة مشاكل التنمية في إفريقيا .

ان التقرير الذي أحضرته معي اليوم لأعرضه عليكم في هذه الجمعية بشأن الحالة في إيرلندا الشمالية يتضمن وقائع سارة وأخرى غير سارة . وإنني على يقين من أنني أتكلم بالنيابة عن الغالبية العظمى من الشعب في إيرلندا ، شمالها وجنوبها ، عندما أقول أننا ننظر جميعا بحزن بالغ للعنف الذي أضرب بإيرلندا الشمالية لمدة تقرب من ٢٠ عاما ، ولم يسفر هذا الهدف إلا عن سقوط الضحايا ، والتدمير ومعاناة شعب المنطقة ، سواء كانوا من القوميين أو الاتحاديين . فالمعاناة والالم ، كما نعرف جميعا ، لا يميزان من حيث أشرهما .

ولست في حاجة إلى أن أعلن من جديد أن الحكومة الايرلندية تشارك جميع الحكومات الديمقراطية إلتزامها بمكافحة الإرهاب ؛ وفي الحقيقة ، إن تصميمنا على تحقيق هذا الأمر كان واضحا تماما خلال العام الماضي . غير أن انجاز السلم والتقدم السياسي يعتبر حتما مهمة أوسع نطاقا وأكثر تعقيدا من مجرد إطلاق حملات مكافحة العنف . ان تاريخ الأمم المتحدة وتجربتها يؤكدان ضرورة الاستجابة لمعالجة أسباب الخلاف إلى جانب معالجة أعراضه .

وبالنسبة لإيرلندا الشمالية بالتحديد من الضروري ليس فقط الاعتراف بحقوق وهويات واتجاهات الثقافتين ولكن أيضا تشجيع التوفيق بينها والنهوض بها على نحو أشمل . ولئن مس التوخي الفعال لهذا الهدف مجالات الحكم كافة فإنه سيؤثر على نحو مباشر في نظام إقامة العدل - حيث أن الحاجة أصبحت ملحة أكثر من أي وقت مضى ؛ الي اثبات الحيادة المطلقة ؛ وفي العلاقات بين قوات الامن والمجتمع المحلي ؛ وفي معالجة المشاكل الحقيقية التي تكمن في التمييز والحرمان في المجالين الاقتصادي والاجتماعي . ويستهدف الاتفاق الانكليزي الايرلندي المبرم في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ معالجة الكثير من هذه المشاكل . وما زالت الحكومتان البريطانية والايرلندية ملتزمتين ، على نحو راسخ بتنفيذ الاتفاق وتقومان بتنفيذه بنشاط - وفي الحقيقة ، اجتمع المؤتمر الحكومي الدولي ، المنشأ بموجب الاتفاق ، خلال هذا العام ، أكثر من أي فترة مضت منذ توقيع الاتفاق . وقد تم إحراز المزيد من التقدم القيم . بيد أنني

أضلل الجمعية ما لم أعلن بوضوح أنه ما زال جزء كبير من المسائل الحساسة يتعين معالجته بشكل فعال . ان استعراض أعمال المؤتمر الحكومي الدولي ، المقرر عقده في فترة لاحقة من هذا العام ، سيعطي للحكومتين فرصة هامة لاستعراض التقدم المحرز إلى الآن ، وسيتيح لهما بالتحديد ، دراسة كيفية استخدام اختصاصات الإتفاق وآليته في المستقبل لإنجاز التقدم السياسي الحقيقي .

ومن الدروس الأخرى التي يمكن استخلاصها من تاريخ هذه المنظومة العظيمة ، أهمية الحوار في تعزيز تفهم المشاكل ، والمعالم التي يجب تسوية المشاكل في إطارها . ونحن في أيرلندا نتحمل جميعا مسؤولية مشتركة للعمل تجاه إيجاد حل بروح من التفاهم والاحترام المتبادلين ، مهما اختلفت تصوراتنا بالنسبة للمستقبل . ولنبدأ ، بوصفنا قادة سياسيين ، الحوار فيما بيننا على نحو صريح ومنفتح ، وهذا أقل ما ندين به لشعوبنا التي طالما كافحت من أجل التوصل إلى سلم دائم .

وأدرك أنه يمكنني أن أعتد على تأييد هذه المنظومة للجهود التي نبذلها للتحرك ، بشكل خلاق وفعال ، تجاه تسوية مشاكل أيرلندا الشمالية . ان تحقيق السلم من خلال إحراز التقدم السياسي هو الهدف الذي وضعناه لأنفسنا ، وهو هدف يتفق تماما مع ميثاق الأمم المتحدة .

وعندما يستعرض المرء العلاقات الدولية واحتمالات التقدم في الفترة المقبلة ، فإنه يجب أن يفعل ذلك بقدر من الحذر . غير أن هذه الرغبة الطبيعية عن الإتيان بتوقعات غير حقيقية للحلول الفورية للمشاكل التي تتطلب تطبيق الحكمة والتفاهم على نحو يتسم بالصبر لا ينبغي أن يدفعنا إلى تجاهل أحد التطورات المشجعة جدا الذي حدث في العام الماضي والذي يتمثل في اعتراف الدول الاعضاء من جديد بقيمة الأمم المتحدة بوصفها محفلا رئيسيا لتسوية النزاع الدولي . إن الأمم المتحدة هي بالفعل المحفل الذي يعبر فيه على نحو سليم وصحيح عن التزام جميع أعضاء المجتمع الدولي بتنظيم شؤونهم وفقا للقانون الدولي . وانه ليسعدنا الاعتراف بهذا الدور الفريد والرئيسي لمنظومتنا في ذلك السياق ، حتى ولو جاء هذا الاعتراف متأخرا .

السيد لونكار (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أولا

أن أهنتكم ، سيادة الرئيس ، على انتخابكم رئيسا للدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة . وأود أيضا أن أشير إلى اعتزازنا بكم بوصفكم صديقا عزيزا لنا ، وبوصفكم من رجال الدبلوماسية والسياسة المرموقين في الأرجنتين .

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للسيد بيتر فلورين ، نائب وزير خارجية

الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، لإدارته الناجحة للدورة الثانية والاربعين .

ان التغييرات العميقة التي حدثت على المسرح الدولي في السنة الماضية أتاحت

في حد ذاتها لاعمال دورة هذه الجمعية العامة مناخا مختلفا وأفضل بكثير . غير أن

هذه التغييرات تفرض على هذه الدورة التزاما اضافيا يتمثل في تقييم النطاق الحقيقي

لهذه التغييرات ، وفي إبراز مهمة المنظومة الأخرى - مهمة تحقيق السلم .

ان جائزة نوبل للسلام التي منحت لعمليات الامم المتحدة لصيانة السلم تمثل اعترافا بارزا بانجازات المنظمة .

وقد سادت في تقرير الامين العام نبذة التفاؤل الحذر . وهذا أمر نتفهمه ونعتبره واقعيا في عصرنا هذا .

وأود ان أعرب للسيد خافيير بيريز دي كوبيار عن امتناني واعترافي بأوجه النجاح التي أحرزتها هذه المنظمة العالمية خلال العام المنصرم .

وحقيقة الأمر هي ان الدورة الثالثة والأربعين تبدأ أعمالها في ظروف مؤاتية . وعملية المفاوضات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية لا تزال مستمرة . ولها أثر إيجابي على كل جوانب العلاقات الدولية تقريبا . وتحسين العلاقة بين هاتين الدولتين من شأنه ان يحرز التقدم في السعي من أجل إيجاد الحلول لمعظم الازمات في عالمنا لان هناك تكافلا واضحا بين التوفيق بين الدولتين العظميين من جهة والتطورات في العلاقات الدولية بشكل عام من جهة أخرى .

ويبدو للمرة الأولى ان التصعيد الخطير لسباق التسلح قد توقف .

وهذه العمليات ليست نتيجة العلاقات المباشرة بين الدولتين العظميين فحسب ، ولكنها ايضا نتيجة وعي المجتمع الدولي بحتمية الحوار .

وما هو دور وإسهام سياسة عدم الانحياز وحركة بلدان عدم الانحياز في تعزيز هذا الوعي ؟ ما فتئت حركة بلدان عدم الانحياز تسعى منذ إنشائها للتغلب على الانقسامات القائمة على التكتلات وكل الانقسامات الأخرى في العالم . وخلال ما يقرب من ثلاثين عاما طلبت إلى الدول الكبرى بوضع حد للمواجهة والمضي نحو المفاوضات وتحقيق التعاون فيما بينها .

واعتقد انه بوسعنا ان نقول ان العمليات الإيجابية الجارية تؤكد مبادئ سياسة عدم الانحياز .

وان مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز الذي انعقد في بداية هذا الشهر في نيقوسيا قد برهن على تصميم الحركة على مواصلة ممارسة التأثير النشط على تطور العلاقات الدولية .

فما هي أهمية اجتماع نيقوسيا من وجهة نظر يوغوسلافيا بمفهوم عالمنا المعاصر ؟

أولا ، عند الترحيب بالتقارب بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لا تزال بلدان عدم الانحياز في الوقت نفسه تلقت الانتباه إلى المشكلات الخطيرة التي تعوق طريق هذه العملية . ولهذه الاسباب ، ورغبة منها في تعزيز وتوسيع نطاق مناخ الانفراج ستبذل قصارى جهدها للإبقاء على المناخ الإيجابي الحالي . والجهود التي تبذل ، والنتائج التي تم إحرازها ينبغي ان تترجم الي عملية دائمة وشاملة تفيد كل البلدان والشعوب .

ثانيا ، ان الثنائية بين الدولتين العظميين حقيقة من حقائق عصرنا . ومع ذلك ، فإن هذه الثنائية في حد ذاتها لا تضمن تسوية المشكلات في العالم . فالتعاون بين الدولتين العظميين يعتبر شرطا أساسيا مسبقا ؛ بيد أنه لا يمكن تحقيق الحلول الحقيقية والدائمة الا بمشاركة كل الاطراف المعنية .

والبلدان غير المنحازة على استعداد للإسهام النشط والبناء في الجهود الرامية إلى حسم المشكلات الإقليمية والعالمية . وهذا ما عبر عنه أمس بهلغة رئيسنا ، رئيس جمهورية زمبابوي ، السيد روبرت موغابي * .

ان المبادرات الناجحة التي اتخذتها مؤخرا الامم المتحدة تؤكد دورها الذي لا غنى عنه . وقد شهدت الاحداث في العام الماضي على ان التقدم عند معالجة الازمات العالمية يمكن تحقيقه من خلال المشاركة المباشرة أو على الاقل غير المباشرة للامم المتحدة . وتلك عملية بالطبع ذات اتجاهين . ان تخفيف التوتر يدفع الدول الكبرى إلى ان تكون أكثر اعتمادا على آليات الامم المتحدة . وهذا يفسح المجال للمنظمة العالمية لاتخاذ إجراء أكثر إبداعا وتحررا كما يمكن دولها الاعضاء من الاخذ بزمم المبادرات .

* عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة .

ونريد أن نصدق أن الوقت الذي كان من الضروري فيه أن نقاوم محاولا تهميش الأمم المتحدة قد ولى ، وأن مهمتنا في المستقبل هي تركيز جهودنا لجعل مشاركتها أكبر وأكثر حسما في حل المشكلات العالمية .

ورغم أن بلدان عدم الانحياز تشكل الغالبية في الأمم المتحدة ليس لها مصلحة لأن تدعو إلى حكم الأغلبية ، كما أنها ليست بحاجة إلى ذلك . فهي تدرك أن هذه ليست الطريقة السليمة لحل المشكلات .

وعملياً تكيف الأمم المتحدة مع الاحتياجات الحالية وترشد أنشطتها ينبغي التعجيل بها . وفي هذا المنعطف ، إن حل المشكلات المالية الحالية للأمم المتحدة وتمويل أنشطتها الهامة في المستقبل من أجل السلم من الأمور ذات الأولوية القصوى .

تواجه المنظمة العالمية عدة تحديات : مواصلة حل بؤر التوتر الحالية والتعجيل بذلك الحل ، وقد يكون أهم من ذلك بدء خطوات في ذلك الاتجاه في مجالات لا تزال بحاجة إلى تلك الخطوات .

ومن الضروري أيضاً متابعة وتعزيز عملية نزع السلاح وكذلك بدء تناول المشكلات الاقتصادية الدولية .

بعد ثماني سنوات من إراقة الدماء يمكن لشعبي إيران والعراق أن يتطلعا إلى المستقبل بمزيد من الثقة . فقد حلت المفاوضات محل الحرب .

ويحدونا الأمل بأن يتحقق الحل العادل لهذا النزاع من خلال التنفيذ الشابت والكامل للقرار ٥٩٨ (١٩٨٧) . ويخدم ذلك مصلحة هذين البلدين ، ومصلحة السلم والأمن في المنطقة والعالم أيضاً .

وبعد سنوات عديدة من الاحتلال غير القانوني من جانب جنوب أفريقيا ، تقترب ناميبيا اليوم من أن تصبح دولة مستقلة ذات سيادة كما تنص على ذلك خطة الأمم المتحدة .

واننا نرحب بعملية المفاوضات بين أنغولا وكوبا وجنوب أفريقيا . وان وضع حد للصراع في الجنوب الإفريقي وحصول ناميبيا على استقلالها سيسهمان بدرجة كبيرة في

استتباب الامن والتعاون في تلك المنطقة . ونعتقد ان نهاية الفصل العنصري البغيض -
الذي لا يزال من اللازم القيام بالعمل الدولي الحاسم ، بما في ذلك الجزاءات
الشاملة ، ضده - لن تكون آنثذ بعيدة .

وان الامتثال لاتفاقات جديد المتعلقة بأفغانستان وتنفيذها التام ، مما
يعتبر ذا أهمية قصوى اذا أردنا تحقيق السلم والاستقلال ومركز عدم الانحياز والتنمية
الحررة لهذا البلد وشعبه .

ويولد الارتباط البناء من جانب مختلف العناصر في المنطقة الامل في ان شعب كمبوتشيا ، وهو من بين الاعضاء المؤسسين لحركة بلدان عدم الانحياز ، سيتمتع بعد انتظار طويل بحقه في السلم والاستقلال والسيادة في تقرير مصيره .

اننا نؤمن ايضا بان استمرار مهمة المساعي الحميدة التي يقوم بها الامين العام واستئناف المحادثات بين الطائفتين القبرصيتين سيحققان تقدما نحو حسم مشكلة قبرص .

وبالمثل ، يحدونا الامل ان يتم في المستقبل القريب ، عن طريق اشتراك منظماتنا وبلدان المنطقة ، حل مشكلة الصحراء الغربية وفقا لقرارات الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية .

إلا ان هذا المناخ المتحسن في العالم لم يؤثر بعد على بعض الازمات القائمة . ان تنفيذ خطة السلم التي وضعتها بلدان امريكا الوسطى الخمسة يصطدم بصعوبات وعقبات خطيرة . ولا بد لنا الاستمرار في تأييد الجهود الرامية إلى ايجاد حل عادل للحالة في امريكا الوسطى ، وحق نيكاراغوا في حماية سيادتها وسلامتها .

لقد آن الاوان لتهيح المجتمع الدولي للشعب الفلسطيني التمتع بحقه في تقرير المصير واقامة دولته . وتؤيد يوغوسلافيا ، بالاشتراك مع عدد كبير من البلدان الاخرى ، العقد المبكر لمؤتمر دولي تحت رعاية الامم المتحدة وبمشاركة كل الاطراف المعنية مباشرة ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الوحيد والمشروع للشعب الفلسطيني . هذا هو الاسلوب الواقعي لتحقيق حل شامل لازمة الشرق الاوسط وليكفل لجميع بلدان المنطقة العيش في سلم وأمن داخل اراضيها .

ان القطاع الاوسع من المجتمع الدولي يطالب باعطاء زخم جديد لعملية نزع السلاح التي بدأت . وقد جرى التركيز على ذلك بصورة خاصة في الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ، التي كان يمكننا فيها ، لو توفرت لدينا الارادة السياسية الاقوى وبذلنا قدرا أكبر من الجهود ، ان نحقق المزيد من النتائج . ومع ذلك ، يحدونا الامل ان تؤخذ الاقترحات العديدة

المقدمة خلال تلك الدورة ، بما في ذلك الاقتراحات الصادرة عن يوغوسلافيا ، في حين الاعتبار خلال الدورة الحالية . ان السلم والامن لا يمكن ان يكونا حكرا لاحد ولا يمكن اعتبارهما حقا مقصورا على أحد . فمصير البشرية هو شاغلنا ومسؤوليتنا جميعا .

وإذا كان هدفنا هو القضاء التام على الاسلحة النووية فان عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية يعد من أكثر المهام الحاحا . ويحظى نزع السلاح النووي بطبيعة الحال بالاهمية الاولى . ولكن لا ينبغي اغفال الانواع الاخرى من الاسلحة . ونحن نرى انه ينبغي انجاز العمل المتعلق باعداد اتفاقية للأسلحة الكيميائية على وجه السرعة ، فاستمرار تحديث الاسلحة التقليدية وتكديسها واستخدامها يفسر بشكل واضح سبب مطالبتنا بالشرع ايضا في مفاوضات بشأن الاسلحة التقليدية على المستويات الثنائية والاقليمية والمتعددة الاطراف .*

انني اعتقد ان الوقت اصبح مؤاتيا لقيام جميع البلدان باتخاذ اجراء واسع النطاق ومدروس للنهوض بتحسين العلاقات والتعاون في ميدان الاقتصاد الدولي . ويجب الا يفوت المجتمع الدولي الفرصة التاريخية التي يتيحها اتجاه الانعراج والتفاوض . وينبغي اعطاء الاولوية القصوى للمشكلات التي تقوم بينها علاقات متبادلة ، مشكلات الدين والتجارة والتمويل والتكنولوجيا والتنمية .

ومن الاهمية ملاحظة ان مشكلة الديون الواقعة على البلدان النامية يزداد ادراكها باعتبارها مشكلة عالمية بالغة الخطورة . وهناك اتفاق من حيث المبدأ على انه ينبغي السعي إلى ايجاد الحلول عن طريق استراتيجيات متفق عليها تنحو إلى التنمية . ومن شأن التخفيض الفعال لمستوى مديونية البلدان النامية ان يزيل احدى العقبات الرئيسية التي تعيق تنميتها والتي تعرقل أيضا توسيع نطاق الاقتصاد العالمي ككل . ونحن نقمّ بشكل ايجابي قرارات قمة تورونتو المتصلة بديون أقل البلدان نموا . ويحدونا الامل ان تؤدي هذه القرارات إلى القيام باعمال اضافية تشمل جوانب اوسع لمشاكل الديون .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فان ليروب (فانواتو)

ان الدائرة المفرغة التي تحيط بالبلدان النامية بالنسبة للتجارة الدولية ينبغي كسرها . فلا يمكن تلبية مطلب سداد الديون بالكامل اذا فرضت قيود على الصادرات التي تشكل المورد الوحيد لتمويل خدمة الديون . وما زلنا ملتزمين بالنظام التجاري المتعدد الاطراف غير المقيد ، ولكننا نزداد اقتناعا بالحاجة العاجلة إلى القضاء على أوجه الاختلال الخطيرة المتكسمة المتعلقة به . وان الشرط المسبق للاستمرار الناجح لجولة اوروغواي بشأن المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف وإنجازها هو وقف النزعة الحمائية وعكس اتجاهها ، والنظر في مجالات جديدة مثل الخدمات والاستثمار المتصل بالتجارة والتدابير الاخرى التي تدخل في نطاق متطلبات التنمية .

وان الاهتمام المتزايد الذي يكرس للمشاكل البيئية له ما يبرره . فالتقدم لا يمكن تحقيقه دون وجود تنمية صناعية وتكنولوجية ، ولكن لا يمكن ضمانه الا اذا اتخذت اجراءات الحماية الضرورية في وقتها المناسب . فالامر متعلق ببقاء الجنس البشري على كوكب يكون مناسباً للبشر .

ان استمرار المشاركة النشطة للمجتمع الدولي في تعزيز حقوق الانسان وحمايتها يعد شرطاً مسبقاً لاية عملية حقيقية ترمي إلى اضعاف الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية ولصيانة السلم العالمي . وهذه الاهداف النبيلة مهددة ايضاً بظاهرة الارهاب .

ومهما كان العمل الذي تقوم به هذه المنظمة العالمية ينبغي ان يساعد الانسان على ان يبني بسلم وبحرية حاضره ومستقبلا افضل . ولهذه الغاية ينص اعلان نيومسيا على ان تتبع حركة بلدان عدم الانحياز سياسة تقوم على احترام حقوق الافراد والشعوب والنهوض بها وتحقيقها .

وبالإضافة إلى ما تقوم به هذه المنظمة من عمل ، يجري النهوض بتعددية
الاطراف عن طريق عدد من أشكال التعاون الاقليمي التي نعتبرها مفيدة للغاية . فمن
خلال هذا التعاون تعبر البلدان المشاركة عن شواغلها وتطلعاتها بطريقة أصيلة
ومباشرة .*

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كوردوفيز (اكوادور)

وقد عقد الاجتماع الاول لوزراء خارجية بلدان البلقان في بلغراد في شباط/فبراير الماضي . ولقد عزز هذا الاجتماع إيماننا بأن بلدان البلقان ستسهم إسهاما هاما في عمليات تحسين العلاقات الدولية .

وفي اجتماع المتابعة المعقود في فيينا للمؤتمر المعني بالامن والتعاون في أوروبا ، ما برحت يوغوسلافيا ، مع غيرها من بلدان عدم الانحياز والبلدان المحايدة في أوروبا ، تسعى إلى تحقيق نتيجة ناجحة لهذا الاجتماع .

تظهر التجربة التاريخية والسياسية لهذا الجيل أنه لا يمكن إعمال المبادئ النبيلة والراسخة التي أنشئت عليها هذه المنظمة وتحقيق الطموحات المشروعة للمجتمع الدولي دون إضفاء الطابع الديمقراطي بشكل واسع النطاق على العلاقات الدولية .

وخلافا للأزمة التي كانت فيها الحرية والاستقلال والسلم مثلا عليا ، ولكنها هدف لا يمكن تحقيقه تقريبا ، توجد الآن على نحو تدريجي ظروف حقيقية من أجل إقامة نظام دولي جديد ما كانت لتحلم بتحقيقه الأجيال السابقة ، وبخاصة الأجيال التي عاشت أهوال الحربين العالميتين .

والتكافل المتزايد هو الأساس الموضوعي لاندماج العالم الذي يتحول من عالم ذي قطبين إلى عالم متعدد الاقطاب حتى يمكن أن يصبح في يوم من الايام عالما تعدديا حقا . فلا يمكن تصوّر عالم واحد وآمن إلا عن طريق مشاركة الجميع مشاركة تامة . ولهذا السبب نكرس أنفسنا من جديد وبحماس أعظم من ذي قبل للوفاء بالمهام التي تواجه الأمم المتحدة والتي تمهد السبيل أمام إقامة نظام عالمي أفضل وأعدل ، تتمكن فيه كل الدول المشاركة من تحقيق مصالحها الوطنية والمشاركة على حد سواء .

إن الإقحام الخطير للايديولوجية في العلاقات الدولية وفرض "الحقائق الخالدة" ، يبدو أنهما يتبددان تدريجيا . وهذا ييسر المساعي الرامية إلى وضع الاسس ، خطوة خطوة ، لمستقبل أكثر أمنا واستقرارا . ومثل هذا العالم لا يمكن أن يركز على توازن القوة وسيطرتها وعلى استبعاد أغلبية البلدان عن عملية التنمية الاقتصادية والتكنولوجية . وفي رأينا ينبغي أن تركز هذه العملية على التأكيد التام

على بعض المبادئ والعمليات التي تعزز في الوقت الحالي وعلى تنفيذها تنفيذا تاما ،
 إلا وهي الاستقلال في إطار التكافل المتزايد ، وعالم متعدد الاقطاب بدلا من عالم ذي
 قطبين ، وتعددية النظم الاجتماعية السياسية ، والتعايش والتعاون بينها على أساس
 المساواة ، وحقوق الإنسان بوصفها قيما عالمية ، والتسوية السلمية لكل الصراعات
 والنزاعات ، والمشاركة العالمية في التنمية الاقتصادية التكنولوجية لصالح البشرية .
 وكل هذا يعني في الحقيقة الفعلية إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات
 الدولية ، أي مشاركة جميع البلدان في معالجة وحسم القضايا الدولية .

وفي رأينا ان العملية الضرورية والحتمية للاندماج المستقبلي للعالم يمكن أن
 تستند إلى هذه الاسس . وهذا يعني القضاء التدريجي على جميع الحواجز التي لا تزال
 تُقسّم العالم اليوم . ففي عالم مندمج بهذه الطريقة يمكن أن تقوم علاقة قوية ذات
 مسارين بين تنمية العالم ككل وتنمية أجزائه وأفراده الذين يتكون منهم البلدان
 والشعوب .

ومع الاحترام التام لمبادئ الحرية والاستقلال والمساواة ، يتعين علينا أن
 نتطلع صوب عالم لن يُترك فيه جزء واحد خارج التنمية المزدهرة . ولا نزال بحاجة إلى
 الإيمان الذي تمخضت عنه منظمتنا ، حتى يمكن عن طريق الجهود المتضافرة للجميع أن
 تتحول رؤانا إلى واقع ملموس . ومن المنطلق الحالي ، قد يبدو هذا مثلا أعلى لا يمكن
 التيقن من تحقيقه ، ويبدو على أية حال أنه ينتمي إلى المستقبل البعيد . ومع ذلك
 فإننا نعتقد أنه يجب علينا أن نسعى من أجل تحقيقه في ذلك المستقبل .

خطاب السيد برايان مولروني ، رئيس وزراء كندا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تستمع الجمعية العامة الآن إلى

خطاب يلقيه رئيس وزراء كندا .

اصطُحَب السيد برايان مولروني ، رئيس وزراء كندا ، إلى المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يسرني أيما سرور أن أرحب

بصاحب السعادة الرايت أونورابل برايان مولروني ، رئيس وزراء كندا ، وأن أدعوه
 لمخاطبة الجمعية العامة .

السيد مولروني (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسبحوا لي أولا

أن أهنئ السيد كابوتو على انتخابه رئيسا للجمعية العامة . وأعتقد أن حكمته وخبرته ستجعلان هذه الدورة منتجة بصورة خاصة .

يشرفني أن أكون هنا اليوم لآخاطب الجمعية العامة للأمم المتحدة ، بوتقة آمال البشر في السلم في عالم مضطرب . وأعتقد أننا على مشارف عصر جديد تصبح فيه الاختلافات التي تقسمنا أقل أهمية من الأخطار التي يتعين علينا أن نواجهها معا . وهو عصر جديد يمكن بل ويجب أن تواكب فيه الأعمال الملموسة التي تجعل عالمنا أكثر أمنا الالتزامات المحددة بتقليل الفقر في العالم النامي وحماية بيئتنا المشتركة .

طوال فترة جيلين عاش العالم في ظل شبح الحرب النووية ، ولكننا اليوم نجتمع في وقت تتحقق فيه منجزات هامة في مجال تحديد الأسلحة .

ومعاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى خطوة أولى تاريخية في مجال تخفيض الأسلحة ، وأعتقد أننا ندين بها إلى حد كبير إلى شجاعة وقيادة الرئيس ريفان ، في الولايات المتحدة الأمريكية والأمين العام غورباتشوف ، في الاتحاد السوفياتي . فلقد وضعا الأساس ، ويمكننا الآن البناء على هذا الأساس .

(تكلم بالفرنسية)

يمكننا أن نخفض الأسلحة الاستراتيجية . ويمكننا أن نحد من انتشار الأسلحة النووية . ويمكننا أن نحد التجارب النووية . وكل خطوة في هذا الاتجاه تقربنا من الحظر الشامل للتجارب . ويجب علينا أن نضاعف جهودنا للتوصل إلى معاهدة تحظر الأسلحة الكيميائية .

وفي هذا الصدد ، أرحب باقتراح الرئيس ريفان بمعد اجتماع مبكر لموقعي بروتوكول جنيف الخاص بحظر الأسلحة الكيميائية . ويجب علينا أيضا أن نحدد الأسلحة التقليدية . ولا ينبغي أن يغيب عن بالنا أن الحروب التقليدية هي التي لا يزال الناس يموتون فيها اليوم . وأشجع هذه الجمعية على أن تحفز وتوفر مزيدا من المنجزات في مجال نزع السلاح .

(واصل كلمته بالإنكليزية)

وقد لمسنا أيضا بعض التقدم في قضايا الأمن الإقليمي في هذه السنة الأخيرة ، وهو تقدم لم يكن بوسع الدول الاعضاء إلا أن تحلم به في الماضي . في أفغانستان ، جاءت محاولة فرض الحلول عن طريق الغزو والاحتلال بالفشل ، وها قد بدأ الاتحاد السوفياتي في سحب قواته . وما زالت الأمم المتحدة منخرطة بنشاط في البحث عن حلول . وفي الخليج لم يتمكن بلد من فرض إرادته بالقوة ، والآن ، وفي سلام ، يجوب ممثلو الأمم المتحدة - ومنهم ٥٠٠ كندي - منطقة كانت مؤخرا ساحة قتال مات فيها مئات الألوف .

ودور كندا في هذه الاحداث يتسق مع تقليدنا العريق - الذي يزيد عمره على أربعة عقود - في صيانة السلم ، وهو دور تظلع به دوما وطواعية . وقد اشتركت كندا في كل قوة من قوات الأمم المتحدة لصيانة السلم منذ إنشائها ، ونحن نفخر بهذا الإسهام لاننا نؤمن بأنه يساعد في تحقيق الاستقرار في مناطق متفجرة من العالم ، حتى وإن كان في كثير من الاحيان صعبا وباهظ الثمن .

واليوم هناك جزء كبير من قواتنا المسلحة إما يشترك في صيانة السلم في شتى بقاع العالم أو يتدرب على واجبات جديدة في خدمة السلم . ومنح جائزة نوبل للسلام اليوم لقوات صيانة السلم إشادة عظيمة بالأمين العام للأمم المتحدة وبرجال ونساء شجعان أتوا من جميع البلدان ، ليجوبوا مناطق الخطر في العالم سعيا لتحقيق السلم الدائم . واسمحوا لي أن أتقدم ، باسم الجميع ، بخالص التهاني إلى أميننا العام .

ولكننا لا نلمس التقدم الذي نتمناه في كل مكان . فهناك دورة مفرغة من القمع والعنف لا تتوقف في جنوب افريقيا . وكلنا نعرف السبب ، إنه ذلك الانتهاك الجماعي والمؤسي الذي يصيب حقوق الإنسان والذي يسمى الفصل العنصري . وعلى الصعيد الدولي تزداد الضغوط وتحدث أشرها . إن العالم بأسره يرى أن الفصل العنصري بغيض : لا بد إذن أن يوحد العالم بأسره صغوفه ليضع نهاية له . وقد اتخذت كندا من جانبها تدابير قوية لتخليص حضارتنا من هذا الشر الغريبي في نوعه والمعروف بالفصل العنصري .

ولا تراودنا أوهام حول مدى فعالية جهودنا وحدها ، لهذا سعينا بنشاط إلى تحقيق الأهداف بالتعاون مع حكومات أخرى وخصوصا في الكومنولث والبلدان الناطقة بالفرنسية . وطبقنا منذ البداية كل الجزاءات المتفق عليها في إطار الكومنولث ومنوادل القيام بذلك ، ومنسعى إلى توسيع نطاق تطبيقها وزيادة فعاليتها وتشجيع الآخرين على الاشتراك في اعتماد مثل هذه التدابير وتطبيقها .

واتساقا مع سياستنا الرامية إلى تمديد زيادة الضغط بصفة مستمرة ومنتظمة على جنوب افريقيا ، أعلنت حكومتنا في أوائل هذا الاسبوع تدابير جديدة محددة لتشديد الحظر على العقود الحكومية مع شركات جنوب افريقيا ، وفرض حظر جديد على التكنولوجيا المتقدمة ، بالإضافة إلى مبادرات تستهدف تحقيق الدعم العملي للجهود السلمية المناهضة للفصل العنصري . وبسبب الاخطار التي تتهدد المشروعات الإنمائية الرئيسية في دول خط المواجهة ، نعتزم تقديم المساعدة بالتنسيق مع غيرنا للحفاظ على هذه المبادرات الإنمائية .

إن التحرك لصالح الكرامة الإنسانية أصبح الآن أمرا لا رجعة فيه . ولا شك في أن تغيرات جوهرية ستحدث في جنوب افريقيا . ولا يبقى إلا أن نتساءل متى سيحدث ذلك وكيف وبأي تكلفة من الأرواح البشرية . ولا بد أن نتأكد من أن تأتي الإجابة على وجه السرعة وبالطرق السلمية ، وأن يتوفر إطار يمكن أن يؤدي إلى قيام دولة جنوب افريقيا الديمقراطية غير العنصري . ولا يمكن لأطفال مانديلا أن يعرفوا الهبات التي تمنحها الحرية - إلا آنسذ .

(تكلم بالفرنسية)

إن مشاكل الشرق الأوسط تشغل هذه الجمعية منذ إنشاء الأمم المتحدة . ومنذ ذلك الحين تستعصي الحلول السلمية التي في غيابها زاد العنف والتطرف . إلا أن هذا سبب يدعونا إلى مضاعفة الجهود لا إلى اليأس والقنوط .

واليوم ، هناك تأييد متعاظم لمؤتمر دولي يُتَشكَّل كما ينبغي ويقوم على أساس حق إسرائيل في الوجود والاعتراف بحقوق الفلسطينيين . وترى كندا أن هذا المؤتمر

يمكن أن يوفر طريقا للحوار ويبتعد بنا عن حالة من الواضح أنها لا تبشر بالخير بل تنذر بمزيد من المعاناة .

إن بعض المنازعات الإقليمية ما زال يمثل تحديا لشجاعتنا وقدرتنا الخلاقة ، غير أنه في فترة قصيرة كان التقدم نحو عالم أكثر سلما تقدما جذريا ومشجعا جدا . فمن كان يتنبأ منذ عام بأن القوات السوفياتية ستسحب اليوم من أفغانستان ، وبأن القوات الفيتنامية ستبدأ في الانسحاب من كمبوديا ، وبأن قوات الأمم المتحدة لصيانة السلم ستجوب الحدود الإيرانية العراقية ، وبأن المفاوضات بشأن أنغولا والصحراء الغربية ستؤتي بواكير ثمارها ، وبأن الأمين العام سيناقش بنفسه استقلال ناميبيا مع حكومة جنوب افريقيا ؟

إن من كانوا يتشككون في قيمة تعددية الأطراف والأمم المتحدة عليهم أن يعيدوا اليوم تقييم آرائهم .

(واصل الكلمة بالإنكليزية)

إن التقرير الأخير للأمين العام عن أعمال هذه المنظمة وثيقة جديرة بأن تكون مصدر إلهام لهذه الجمعية العامة .

في ظل هذا الأمل البازغ في السلم نرى السبيل الذي ينبغي أن نسلكه أمامنا واضح . وهو السبيل إلى المصالحة لا المواجهة بين الشرق والغرب . إنه السبيل إلى التعاون والسخاء لا إلى التشدد وتبادل الاتهامات في العلاقات بين الشمال والجنوب . وهو السبيل إلى المفاوضات لا إلى الحرب في المنازعات الإقليمية . إنه السبيل إلى تنفيذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمد منذ ٤٠ سنة مضت .

يجب أن نمنح الأمل لمن وجدوا حريتهم في التعبير وقد أسكتتها البنادق . ويجب أن نغذي شعلة الحرية في جميع المناطق التي تنتهك فيها الحقوق الأساسية . ويجب أن نعزز دور مجلس الأمن في السعي إلى صنع السلم وصيانتته في جميع أنحاء العالم . وهذا كله من الممكن أن يتحقق ، ولكن السبيل الوحيد إلى ذلك هو مساعدة الجميع في هذه الجمعية العامة .

على امتداد جيلين كاملين كانت مسائل سباق التسلح والمنازعات الإقليمية وتهديد الغناء النووي شغل الأمم المتحدة الشاغل ، وستظل كذلك . وأعتقد أننا وملنا إلى منعطف من التاريخ يتعين علينا فيه أن نكرس قدرا أكبر من الطاقة السياسية لمشاكل أخرى غير الأمن قد تكون مساوية له في هذه الأهمية ولكنها لم تحظ بمثل ما ناله من أولوية .

وهنا أود بصفة خاصة أن أتكلم عن الفقر المدقع والبيئة التي تتعرض للخطر . وأعتقد أننا لن نحصل على الأمن الحقيقي إلا إذا نجحنا في حسم هاتين المشكلتين .

وقد تصدرت هاتان المسألتان جداول أعمال اجتماعات القمة التي ترأستها كندا في العام الماضي - من الكومنولث والبلدان الناطقة بالفرنسية إلى مؤتمر القمة الاقتصادي في تورنتو . في تلك الاجتماعات لمست اقتناعا متزايدا بين الزعماء الوطنيين بأن هاتين المشكلتين يمكن - بل يجب - معالجتهما ، ولا بد من تناولهما قبل نهاية هذا القرن . وهما تستحقان نفس الدرجة من الأولوية هنا في الأمم المتحدة .

إن الفقر يقوّض دعائم الأمن ويخل بالمساواة ويقضي على الأمل . واليوم يقدر أن بليون شخص على الأقل يعيشون في فقر مدقع . وهم جوع ، مرضى في أغلب الأحيان ، وأميون ، ويموتون في شبابهم .

إن تخفيف الفقر لا بد أن يُعطى أولوية جديدة على جدول الأعمال الوطني والدولي . ولا بد أن نعمل من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية لأكثر القطاعات فقرا في عالمنا والنمو الاقتصادي الذي لا يدمر بيئتنا الجميلة .

في تورنتو جدد زعماء البلدان الصناعية الرئيسية التزامهم بالعمل في سبيل النمو المتواصل لصالح كل من البلدان الصناعية والبلدان النامية بصفة خاصة .

كما أننا نعمل من أجل وضع نظام تجاري أكثر انفتاحا وأكثر نفعا للجميع الأمم . وأعتقد أن ذلك يمكن تعزيزه على الصعيد الثنائي ، كما هو الحال بالنسبة لاتفاق التجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة ، وهو أكبر اتفاق تجاري في تاريخ التجارة الثنائية .

ويمكن تدعميه أيضا على مستوى إقليمي ، كما هو الحال في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وفي أوروبا ، بحلول عام ١٩٩٢ .

(تكلم بالفرنسية)

وينبغي دعمه أيضا عن طريق مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") والمحادثات المتعددة الاطراف مثل جولة أوروغواي لمفاوضات التجارة . وإحراز تقدم في تلك المحادثات أمر ضروري لدى الاستعراض نصف المرحلي لمجموعة "غات" المقرر إجراؤه في مونتريال في شهر كانون الاول/ديسمبر القادم .

إن المساعدة الإنمائية المتزايدة ، وبخاصة للبلدان الأكثر فقرا ، أمر حتمي آخر . وقد اختتمت كندا توا استعراضا لسياسة المساعدة الإنمائية الرسمية الخاصة بها . لقد أعدنا وضع اتجاهاتنا لتحسين نوعية المساعدة التي نقدمها وزيادة كميته ، وللاعتراف بالدور الخاص الذي تفضلع به المرأة في التنمية ، وللتركيز على أفقر الناس في أفقر البلدان . ولهذا فإن كندا ألغت تماما ديون المساعدة الإنمائية الرسمية لعدد كبير من البلدان . ومن المعقول يقينا أن القروض الممنوحة للأغراض الإنمائية ينبغي ألا يسمح لها بأن تكون عائقا لتلك التنمية ذاتها . وليس في ذلك إيشار . إن لكل البلدان ، شمالها وجنوبها ، غنيها وفقيرها ، نصيبا متساويا في عالم يجب أن تقسم الثروة فيه بطريقة أكثر إنصافا . ولهذا فإن برنامج مساعداتنا يتكون الآن كليّة من منح . ونحن نؤكد أن المساعدة الكندية ستواصل زيادتها لتصل إلى هدف الـ ٠,٦ في المائة من الناتج الإجمالي القومي بحلول عام ١٩٩٥ ، ولتحقق الهدف المرغوب فيه وهو ٠,٧ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠ - أي بعد أقل من ١٢ سنة من الآن .

(واصل الكلمة بالإنكليزية)

بإمكانني أن أبين بطريقة أفضل الأهمية التي نعلقها على الأمم المتحدة ، بالإشارة إلى أن كندا تعد رابع أكبر مساهم في منظومة الأمم المتحدة . ومعظم مساهماتها توجه إلى المساعدة الإنمائية . لكن كندا عموما تشعر بأن هناك الكثير الذي يمكن بل ينبغي القيام به .

إن افريقيا تمثل حالة خاصة للغاية . وكندا تتحمل مسؤولياتها بجدية بموجب برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ . وفي عام ١٩٨٦ - ١٩٨٧ وزعت كندا مبلغا إجماليا قدره بليون تقريبا من الدولارات الأمريكية في افريقيا ، عن طريق جميع القنوات المتعددة الاطراف والشائبة وغير الحكومية . وسيوجه حوالي نصف مساعدتنا الشائبة إلى افريقيا خلال السنوات الخمس القادمة . لكن الفقر في افريقيا أو في أي مكان آخر لا يمكن القضاء عليه عن طريق التجارة وتقديم المساعدة من بلدان متقدمة النمو فحسب رغم أن هذه أجزاء حيوية في أي برنامج دولي فعال . ويتطلب هذا أيضا استراتيجيات اقتصادية وإنمائية وطنية سليمة ، وتقع على حكومات البلدان النامية مسؤولية مباشرة للغاية أمام شعوبها لتحقيق التقدم الكبير .

(تكلّم بالفرنسية)

لقد قلت إننا يجب أن نكسر الطاقات المحررة بتحقيق أمن أكبر لمشكّلتين ملحّتين بقدر متساوٍ . إحداهما الفقر ، والأخرى حماية البيئة . إن العالم يواجه أزمة بيئية ليس لها مثيل في حجمها . والطبيعة ترسل إلينا رسالة عاجلة نخاطر بتجاهلها . وعلامات هذه الأزمة تحيط بنا جميعا وهي نقص الأشجار ، والتربة المنهكة والتصحّر ومصادر الأسماك المستنزفة والفقمة التي تموت في بحر الشمال ، وحيثان "بيلوغا" الملقاة على شواطئ نهر سانت لورانس في كندا نفسها . بل إن البعض يقول بأننا وصلنا إلى نقطة يتعرض فيها بقاء البشرية نفسه للخطر .

لقد قال رئيس اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية ، رئيس الوزراء برونديتلاند إن التهديد الذي يتعرض له أمننا البيئي "يقع في المرتبة الثانية بعد الحرب النووية" . والآن وقد خفضنا من احتمال نشوب حرب نووية عالمية ، نواجه غزو البحار الهائجة والهواء الملوث والصحاري الزاحفة .

إن هناك إدراكا متناميا بأن البيئة والاقتصاد وصحة الإنسان مترابطة ارتباطا

لا ينفصم .

(واصل الكلمة بالإنكليزية)

وفي الوقت الذي نعاني فيه في الشمال من آثار تجاهل مجتمعنا الصناعي للبيئة ، يعاني الجنوب من الترددي البيئي الذي يسببه الفقر والنمو السكاني والضغط الناشئ عن التنمية الاقتصادية الفورية .

إن تدمير غابات الأمطار في البرازيل ، والقضاء على الغابات في افريقيا جنوب الصحراء ، وتلوث مياه الشرب في المدن المنبسطة في العالم النامي ، تعد نتيجة بسيطة مباشرة حتمية لشعوب تعيش في فقر وتسمى إلى الحصول على أبسط وسيلة في الحياة . وبغير تحسين الفرص الإنمائية ، لا يمكننا أن نتوقع من تلك الشعوب أن تفعل أكثر من مجرد البحث عن الوقود والمأوى والحياة على أحسن وجه يمكنها تحقيقه . ويجب علينا أن نساعدنا - بتعاونها و صداقتها - على حماية تلك الموارد الغالية . إننا نحتاج حقبة جديدة من النمو الاقتصادي ، ولكننا نحتاج إلى نمو يحفظ ويوسع نطاق الموارد الخاصة بجميع البلدان الموجودة على هذا الكوكب ، وليس إلى نمو يسمم الهواء الذي نتنفسه والمياه التي نشربها .

وقد عبّر عن هذا أحسن تعبير كهل من سكان كندا الأصليين وهو يتكلم إلى لجنة حكومية كندية حين قال :

"إننا لم نرك الأرض - وإنما نحن أوصياء عليها لمصلحة أبنائنا" .

وفي عالم لا يمكن السيطرة فيه على الأنهار والرياح بالقوانين أو بالحدود ، من الواضح أن المبادرات الوطنية ليست في حد ذاتها كافية . والكنديون يعلمون هذا جيدا ، واقتصادنا - شأنه شأن بيئتنا - يخربه يوميا المطر الحمضي . وقد اتخذنا تدابير داخلية هامة لمواجهة المشكلة . وطلبنا بطريقة عاجلة من جارتنا أن تحذو حذونا ، وأن تبرم معاهدة معنا بغرض تخفيف الدمار الذي تتعرض له البيئة ، وذلك بمقادير معينة في إطار جدول زمني محدد . لكن المطر الحمضي ليس قاصرا على دولة واحدة أو قارة واحدة . فهو مشكلة دولية ، واعتقد أنه يتطلب حلا دوليا شافيا . إن أثر الدفيئة وتدهور طبقة الأوزون ، والتخلص من النفايات السامة تسبب قلقا له ما يبهره هنا وفي جميع أنحاء العالم .

(تكلم بالفرنسية)

إنني أشعر بالتشجيع نتيجة التركيز القوي على البيئة من جانب وفود أخرى فسي المناقشة العامة هذا العام . ومشاكل حماية البيئة تتطلب تعزيز التعاون الدولي وللأمم المتحدة دور رئيسي تفضلع به .

وكما هو الحال بالنسبة للمسائل الامنية ، بدئ باتخاذ إجراء هام . والتوقيع الذي جرى في مونتريال منذ عام على بروتوكول بشأن حماية طبقة الاوزون يعدُّ مثالا بارزا على ما يمكن للدول أن تقوم به عندما تعمل معا . وإنني أحث جميع الدول التي لم توقع أو تصدق على البروتوكول على أن تقوم بذلك دون تأخير . وقد حظيت المسألة المتزايدة الإلحاح ، مسألة ارتفاع درجة الحرارة في العالم والتغير المناخي باهتمام جاد في المؤتمر الدولي المعني بالجو المتغير ، الذي عُقد في تورنتو في شهر حزيران/يونيه الماضي . وينبغي أن يكون هدفنا هو إبرام اتفاقية دولية لحماية الجو بحلول عام ١٩٩٢ .

وإننا نشني على العمل الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة للبيئة في وضع اتفاقية عالمية بشأن تحركات المخلفات الضارة عبر الحدود . ونأمل في أن تكون معدة للتوقيع من جانب الدول الاعضاء في العام المقبل . وهذه الدفعة القوية يجب أن يُحافظ عليها بل أن تُدعم . وهناك حاجة إلى اتخاذ خطوات أخرى .

(واصل الكلمة بالإنكليزية)

إن كندا تؤيد القيام بدراسة جدوى بشأن بنك صيانة عالمي يعمل بالتنسيق مع البنك العالمي . وتطلب كندا إلى البنك العالمي أن يعزز في اجتماعه السنوي فسي برلين الغربية دمج الاهتمامات البيئية عند وضع وتنفيذ مشاريعه .

وتؤيد كندا تأييدا كاملا عقد مؤتمر قمة بشأن البيئة على مستوى رؤساء الحكومات . وتحث كندا جميع المؤسسات والروابط الصناعية والتجارية الدولية على أن تعزز وتطور قواعد السلوك في مجال البيئة وأن تطبق تلك القواعد بإحكام . من الواضح أن الدول الأكثر ثراء عليها أن تقدم المزيد من المساعدة والدعم لمساعدة البلدان النامية على تحقيق النمو الذي لا يؤدي الى تدمير بيئتها . ولهذا السبب تجعل الوكالة الانمائية الدولية الكندية الحماية البيئية أحد معاييرها فيما يتعلق بالمشاريع الانمائية .

وأود أن أعلن اليوم أن كندا سوف تنشر مركزا يعزز مفهوم التنمية المستمرة في مجال البيئة وسيقع هذا المركز في وينيبغ ، بمانيتوبا ، وسيعمل عن كثب مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومع غيره من المؤسسات والمنظمات الدولية التي تعمل في الميدان نفسه .

وتؤيد كندا بقوة المطالبة بعقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن التنمية المستمرة في عام ١٩٩٢ .

إن التحديات العالمية التي نواجهها كبيرة ، ونحن نشبت أنه بالوسع مواجهتها بل ويمكن حلها أيضا .

فليس تدمير الجنس البشري لنفسه قدرا مفروضا عليه ، والحرب أمر يمكن تجنبه ، والفقر أيضا يمكن التخفيف من شدته والبيئة يمكن المحافظة عليها ، وأوجه الظلم يمكن تصحيحها .

إن الأمم المتحدة ليست مؤسسة تتسم بالكمال ولن تكون كذلك أبدا . لكنها أثبتت خلال السنوات القليلة الماضية أنها يمكن أن تجري الاملاحة اللازمة وأن تطالع العالم كهيئة أكثر قوة وأكثر فعالية . ويجب علينا أن نواصل تحسين هذه المنظمة التي لا غنى عنها . وسيحكم المواطنون في بلادنا على الأمم المتحدة لا من خلال البلاغيات الخطابية - ونحن قادرون على إلقائها - ولكن عن طريق الاعمال التي أنجزناها في الماضي والتي يمكن أن ينجزها خلفاؤنا في المستقبل بالعمل معا .

إن برنامج التحصين الذي ينقذ حياة الاطفال في الدول النامية ، يعتبر في حد ذاته زخما مستمرا للقيمة العميقة التي تتمتع بها هذه المؤسسة ، ومن المؤكد أن هناك الكثير من أوجه الزخم الأخرى تقنع أي مراقب موضوعي بالقيمة العميقة الدائمة لمؤسسة تعامل أعضائها على أساس من التكافؤ والاحترام المتبادل . والآن بعد أن تحسن الجو السياسي الدولي يمكن للأمم المتحدة أن تظلع بالدور المشار اليه في الميثاق .

قال السيد ليستر بيرسون ، رجل الدولة الكندي الكبير الذي حضر إنشاء هذه المنظمة ذات مرة ، إن الأمم المتحدة هي "الرمز الحي لاستقلالنا وهي تمثل شعور المجتمع الدولي الذي يتجاوز الأمم والمناطق والذي يمكنه وحده أن ينقذنا في هذا العصر النووي" .

والأمم المتحدة في رأيي ، وفي رأي حكومتي ، تجسد رؤى أملنا مثلما تجسد آمال أطفالنا .

إن جدول الأعمال المطروح على الأمم المتحدة يشد الانتباه بقوة والخيارات واضحة ، بما فيه الكفاية ، وهي أن ندير قوى التغيير التي لا تقاوم التي تدوم حولنا ، وأن نعترف بالتكافل الحميم لعالمنا والترابط الوثيق بين المسائل المعروضة علينا ، وأن نكفل إقامة عالم أكثر أمنا وأعظم رفاها وأعمق إنسانية ؛ عالم تتحللى فيه الأمم القوية بالعدل والأمم الثرية بالكرم ، عالم يكون فيه لكل الأمم بلا استثناء ، أمل مشروع في التمتع بعدالة اجتماعية واقتصادية أعظم ، ونفهم فيه جميعا ما يجب أن نفهمه جيدا وهو أن هناك أرضا واحدة يجب علينا جميعا أن نحافظ عليها من أجل أطفالنا .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الأسبانية) : باسم الجمعية العامة ، أتوجه

بالشكر الى رئيس وزراء كندا على البيان الهام الذي أدلى به لتوه .

أمطح السيد براين مولروني رئيس وزراء كندا من المنصة .

السيد مالميركا بيولي (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : السيد

الرئيس ، بالنيابة عن شعب وحكومة جمهورية كوبا وباسمي شخصيا أود في البداية أن أعرب عن تهانينا الحارة لكم بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة .

إنني سعيد بشكل خاص بانتخابكم ، أولا لأنكم تمثلون أمة شقيقة من أمم أمريكا اللاتينية أبدت مرارا تمسكها بالسيادة والاستقلال ، أمة تربطنا بها روابط تاريخية من التفاهم والأخوة ، وشانها ، بسبب صداقتنا الوثيقة طويلة الأمد التي ستزداد قوة في هذه الدورة لمنظمتنا العالمية .

نحن واثقون من أنكم في هذه المناسبة ، ستثبتون صفاتكم العالية كرجل دولة . ويتعهد الوفد الكوبي بأن يبذل كل جهد لإنجاح الدورة الثالثة والأربعين والعمل على تحقيق السلم والتنمية لجميع شعوب العالم .

في العام الماضي ، قلنا في هذا المحفل أننا ، على الرغم من الصعوبات الكبيرة السائدة ، نعيش في وقت يخجل بالتوقعات المشجعة لأن الممود المغمم بالانتصار لحكومة ريغان قد أوقف وأخذ في الشحوب . كذلك تعززت أنشطة المنظمات الدولية الرئيسية وساد مناخ موافق لإجراء المفاوضات في أوروبا ، وأمريكا الوسطى ، والجنوب الأفريقي ، وأفغانستان ، وجنوب شرقي آسيا .

إن وقائع التاريخ ، وجهود القوى المحبة للسلم والساعية إليه ، طردت الاتجاهات المناوئة للتقدم في العلاقات الدولية ودفعتها إلى الإفلاس الكامل بعد أن كان قد بدا في بداية هذا العقد كما لو كانت تلك الاتجاهات يمكن أن تؤدي بنا إلى حافة الجنون وإلى المحرقة . إن الأفكار التي ادعت أن الحرب النووية يمكن أن تكسب والتي دعت إلى التفوق العسكري كوسيلة لضمان التوازن والسلم بدأت تضعف بالفعل ، ولم يعد هناك من يؤيدها .

فهناك رفض متزايد للتدابير التي يمكن أن تؤدي إلى استمرار سباق التسلح وتفضي إلى إمكان التدمير الكامل لكوكبنا ، وأعني بذلك ما يسمى بمبادرة الدفاع الاستراتيجي .

ويبرز الآن نظام جديد فعال للعلاقات الدولية يقوم على الحوار والتفاهم والتسوية التفاوضية للمنازعات التي ما برحت منذ سنين تلقي بظلالها على العالم وتقرب أممنا باستمرار من حافة هاوية ذات أبعاد لا حصر لها .

ولا يمثل اعتماد اتفاقات هامة لنزع السلاح بين الدولتين النوويتين الرئيسيتين إسهاما في تحقيق السلم العالمي والامن الدولي للأجيال الحاضرة والمقبلة فحسب وإنما أيضا في تمكيننا من أن نتوخى ، في فترة زمنية معقولة ، توفير موارد كبيرة لتنمية الدول كافة والمساعدة في التغلب على آثار الازمة الاقتصادية العالمية التي تتهددنا الآن .

لقد بدأت جهود الاتحاد السوفياتي وغيره من القوى التقدمية والمحبة للسلم تؤتي ثمارها . ولذا فإننا نرحب ترحيبا حارا باجتماع موسكو بين الامين العام غورباتشوف والرئيس ريفان ، ونرحب بالاتفاقات التي تم التوصل اليها هناك والطريقة التي تنفذ بها الآن . ونرى أن هذا يمثل خطوة رئيسية صوب نزع السلاح ولكنها خطوة لا بد من تطويرها وإكمالها . وفي ريكيافيك اقترح الرفيق ميخائيل غورباتشوف العمل على إعداد مشروع اتفاق لتخفيض الاملحة الامتراتيجية بما لا يقل عن ٥٠ في المائة والقضاء عليها قضاء تاما قبل نهاية هذا القرن . وما زال هذا الاقتراح معلقا .

وعلى الرغم من أنه يبدو جليا أننا نتحرك صوب عملية التفسير ، ما زال يتعين عمل الكثير ، وبعض المواقف التي ينبغي التخلي عنها ما زال يجري التمسك بها . ومثال ذلك دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح المعسودة هذا العام . فالجهود المجددة التي تبذلها دول عدم الانحياز والدول الاشتراكية والدول المحايدة الأخرى للتوصل الى اتفاقات تساير الواقع الجديد الذي يبدو أنه بزغ في ميدان نزع السلاح - هذه الجهود - اصطدمت بالموقف اللامعقول الذي يتخذه الرافضون بعناد قبول أن تتخذ الجمعية العامة أي شيء خلاف القرارات المبهمه المليئة بالعموميات . هذا الموقف غير المسؤول لا بد من ادانته .

غير أنه لو كانت التغييرات التي نحاول إحداثها في العلاقات الدولية في إطار مسعانا لتحقيق العدالة والانصاف على الوجه الاكمل لا تتجاوز تدابير نزع السلاح ، ولو كانت هذه التغييرات لا تستهدف تعزيز الحل العاجل للمشاكل التي تعصف باقتصادات العالم الثالث واقامة نظام دولي جديد فستكون هذه غير كاملة - رغم ما نلمسه من بارقة أمل . ويكفي ، كيما نفهم موقف بلدي ، أن نتذكر ما ورد على لسان الرئيس فيديل كاسترو في كيتو ، باكوادور ، حيث قال :

"لكن مشاكل العالم لا تقتصر على مشاكل الاسلحة النووية وتهديدات الحرب النووية التي لا تزال قائمة للألف ، فما زال ملايين من البشر في العالم يواجهون مشاكل رهيبة مثل التخلف والفقر والجوع وعدم توافر التعليم والرعاية الصحية" .

وعلى الرغم من أن احتمالات الحرب النووية وما ينجم عنها من موت ودمار احتمالات مشيرة للجزع ، ليست الحياة التي يعيشها ملايين الناس على الارض أقل مدعاة للجزع . وما فتئ الحفاظ على الحياة البشرية حافزا لنا على السعي من أجل تحقيق نزع السلاح النووي ونزع السلاح العام الكامل ، ويجب أن يكون الحفاظ على الحياة البشرية قوة دافعة لنا لا من أجل اتخاذ تدابير لنزع السلاح وحسب بل وأيضا من أجل التوصل الى حلول فعالة للمشاكل الناشئة عن التخلف والفقر . ذلك أنه إن كان من المحتمل أن تؤدي الحرب النووية بحياة الملايين من الضحايا الابرياء فمن المؤكد بالمشمل أن التخلف والفقر يوديان كل يوم بحياة الآلاف من الضحايا الابرياء . ويكفي أن نشير فسي هذا الصدد الى أن عدد الاطفال الذين يموتون كل ثلاثة أيام في العالم الثالث يزيد على عدد كل من ماتوا في القصف النووي الاجرامي لهيروشيما في نهاية الحرب العالمية الثانية .

وفي الظروف الحالية ، تشير البيانات الصادرة عن مؤسسة الامم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) الى أن واحدا من كل أربعة أطفال يعاني من سوء التغذية ، وأربعة من كل خمسة أطفال في المناطق الريفية لا تتوفر لهم المياه الصالحة للشرب أو

المرافق الصحية الكافية ؛ واشنين من كل خمسة أطفال فيما بين سن السادسة والحادية عشرة لا يذهبون الى المدرسة ؛ وأربعة من كل خمسة أطفال لا يحصلون على الرعاية الصحية الحديثة . يجب أن تحرك هذه الحقائق ضميرنا .

في يوم الاثنين ٢٦ أيلول/سبتمبر ودعنا الرئيس ريغان . ولكنه قبل أن يتكلم الينا كنا قد ودعنا سياسته القائمة على المواجهة والحرب ؛ بل إننا لم نودع هذه السياسة فحسب ولكننا دحرناها أيضا . فلقد رفض المجتمع الدولي محاولات دفع العالم نحو المحرقة النووية وأعلن تصميمه على المضي قدما نحو السلم ونزع السلاح والاستقلال والتنمية .

وخصم الرئيس ريغان لكوبا بضع فقرات من بيانه أكد فيها جهله المعروف تماما بحقائق عالم اليوم وخلقيتها التاريخية بل وبأبسط الحقائق الجغرافية ، ولذا فإننا لن نرد على بيانه إلا لتصحيحه وإيراد الحقائق كما هي بالفعل والمطالبة باحترام الحقيقة .

لقد حاول الرئيس ريغان تحريف نتائج اجتماع لجنة حقوق الإنسان المعقود في جنيف في آذار/مارس الماضي بما يتفق ورغباته على الرغم من أنه مُني في ذلك الاجتماع بالهزيمة بغضل احترام البلدان الاعضاء لمقاصد تلك اللجنة .

وإن كوبا لفخورة بسجلها في ميدان حقوق الإنسان . وقمنا بعد دحر تلك المناورات الأمريكية بدعوة وفد من لجنة حقوق الإنسان لزيارة بلدنا ومراقبة حالة حقوق الإنسان فيه .

وتختلف الحالة اليوم اختلافا كبيرا عما كانت عليه منذ ٢٠ سنة عندما كنا تحت السيطرة الاستعمارية الجديدة للولايات المتحدة وعندما كان السفير الأمريكي يقوم بدور الحاكم الاداري الذي ينقل الاوامر لمن يشغلون منصب الرئاسة . لقد اختفت الامية الان ، وارتفع متوسط العمر المتوقع من ٥٥ الى ٧٤ سنة ؛ وانخفض معدل وفيات الرضع من ٦٠ الى ١٢ لكل الف من المواليد الأحياء ؛ وتم القضاء على الأمراض الوبائية التي كانت في الماضي تودي بحياة أكبر عدد من الضحايا ، وتم القضاء كلية على شلل الاطفال والدرن وغيرهما من الأمراض . وفي حين كان عدد طلاب الجامعات أنثى يبلغ ٢٠ ألفا ،

يزيد هذا العدد الآن على ٣٠٠ ألف طالب وفي حين كانت نسبة البطالة لدينا آنذاك ٣٠ في المائة يستطيع الآن كل الكوبيين الذين هم في سن العمل ممارسة حقهم في العمل . ما زال عدد من المناوشين للشورة مسجونين في كوبا . وهذا أمر طبيعي جدا لأن السنوات الثلاثين التي انقضت منذ انتصار ثورتنا كانت سنوات خاض فيها شعبنا كفاحا مظفرا ضد العدوان المستمر الذي شنته حكومات الولايات المتحدة المتعاقبة وبخاصة حكومة ريغان . ومن يُمن الطالع أن الذين يستخدمهم أعداء كوبا - وهم عملاء وكالسة المخابرات المركزية وغيرها من الدوائر - فشلوا في محاولاتهم وأودعوا السجن حيث يلقون معاملة كريمة وتحترم حقوقهم الإنسانية . ولم تحدث أي حالة تعذيب أو سوء معاملة ولم يختف أي سجين على الإطلاق .

كذلك تجاهل الرئيس ريغان الحقائق عندما تكلم عن الحالة في الجنوب الافريقي . وأصر على سياسته الفاشلة القائمة على دعم نظام الفصل العنصري البغيض . وحاول أن يماثل بين قوات جنوب افريقيا الغازية والمقاتلين الامميين الكوبيين الذين ذهبوا الى أنغولا منذ ١٣ سنة بناء على طلب شعبها لرد القوات العنصرية الغازية . هل يبدو أن الرئيس ريغان لا يقرأ الصحف اليومية . وإلا فكيف نفسر إصراره على أن الاتفاق المتعلق بالانسحاب الكامل للقوات الاجنبية ينبغي أن يطبق في المقام الاول على القوات الكوبية ؟ لقد انسحبت قوات جنوب افريقيا من أنغولا بالفعل بعد أن مُنيت بالهزيمة في كيتو كوانافالي .

إن انسحاب قوات جنوب افريقيا من ناميبيا التزام منبثق عن تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وتلبية لمطلب المجتمع الدولي . وستنسحب القوات الكوبية الاممية المناضلة ، وذلك كما ذكر ، بموجب قرار أنغولي كوبي .

لقد أدت سياسة الارتباط البتاء الى إطالة أمد نظام الفصل العنصري واحتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا لمدة تزيد على ١٠ أعوام . إلا أن سياسة الارتباط البتاء لم تنجح في الحيلولة دون اخفاق الغزو الذي شنته جنوب افريقيا العنصرية على جمهورية أنغولا الشعبية . وفي عام ١٩٨٨ ، شهدنا في الجنوب الافريقي تطورات هامة أحييت الأمل في أن نرى بعض أهداف بلدان المنطقة وقد تحققت - وهي على وجه التحديد استقلال ناميبيا على أساس قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي اتخذته مجلس الامن قبل ١٠ أعوام بالضبط ، وضمان حرمة حدود جمهورية أنغولا الشعبية .

وفي إطار المحادثات الرباعية التي جرت بين وفد مشترك يمثل جمهورية أنغولا الشعبية وجمهورية كوبا ، ووفد يمثل جمهورية جنوب افريقيا ، الى جانب وفد الولايات المتحدة بوصفه وسيطا ، عُقدت عدة اجتماعات كانت مشاكل المنطقة فيها موضوع مناقشات واسعة أدت الى تحديد مبادئ تسوية سلمية للمشاكل التي تحيق بهذه المنطقة .

وفي هذا الصدد ، صدر عقب الجولة السابعة للمحادثات الرباعية في برازيفيل بيان أحيى الأمين العام للأمم المتحدة فيه علما بأن قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) لاستقلال ناميبيا سيدخل حيز التنفيذ اعتبارا من ١ تشرين الثاني/نوفمبر . وإنها لصدفة سعيدة أن يحدث هذا بعد ١٠ أعوام بالضبط من اعتماد القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . ونأمل في أن تصبح ناميبيا في القريب العاجل دولة مستقلة وتحتل مقعدها بوصفها الدولة الستين بعد المائة في الأمم المتحدة .

وفي هذا الإطار ، نؤكد ثانية وجود روابط وشيقة لا تنفصم بين كوبا وجمهورية أنغولا الشعبية ، حكومة وشعبا . وقد توشقت تلك الروابط بالدماء التي أراقها الكوبيون والانغوليون في الكفاح من أجل حرية وسيادة تلك الدولة الشقيقة . إن كوبا لا تسعى الى تحقيق نصر عسكري ، وليس لديها أية نية أو رغبة في إذلال أحد ، وببساطة

إننا نتحرك رغبة منا في تقديم مساهمة متواضعة في صون استقلال أنغولا ولكي نضمن نجاح المفاوضات بشأن ناميبيا ويتحقق السلم والأمن في ذلك الجزء من افريقيا . وعليه ، فإن كوبا على استعداد لمواصلة تلك المشاورات وتتطلع الى الوصول بها الى نهاية ناجحة ، مع أنها تدرك العقبات والصعاب التي لا يزال ينبغي التغلب عليها ، وما يستدعيه ذلك من وقت وجهد .

إننا نؤكد ثانية على تضامننا الذي لا يتزعزع مع وطنيي ناميبيا بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، ومع وطنيي جنوب افريقيا ممثلين بالمؤتمر الوطني الافريقي . إننا نؤيد كفاحهم الصلب ضد الاضطهاد . وبالمثل ، ينبغي ضمان أمن دول المواجهة أيضا ، وذلك لإنهاء السلوك العدواني لنظام جنوب افريقيا .

ينبغي إيلاء اهتمام خاص لوضع السيد نيلسون مانديلا ، الذي أصبح اطلاق سراحه من سجون جنوب افريقيا مشار قلق عالمي . ومن على هذه المنصة نهنته بعيد ميلاده السبعين ونؤكد له ثانية تأييد حكومة كوبا وشعبها له ولقضيته التي نشاطرها مع البشرية بأسرها .

إن العملية التفاوضية التي بدأت مؤخرا بغية إنهاء الحرب الايرانية العراقية تقدم دلائل مشجعة أيضا ، على الرغم من الصعوبات التي ينطوي عليها الامر . إن تلك الحرب ، التي ما كان ينبغي لها أن تندلع ، يجب إنهاؤها لا من أجل الفوائد التي سيجنها الشعبان من السلم والإعمار الوطني فحسب ، بل ولصالح وحدة عدم الانحياز والسلم العالمي أيضا . فضلا عن ذلك ، سيضع وقف الحرب بين هاتين الدولتين نهاية للوجود الامبريالي في الخليج ، ذلك الوجود الذي يجب اقتلاع جذوره أيضا . فالقوات البحرية تلك لا تعمل كضامنة للسلم وإنما كمصدر للتوتر وتهديد استقلال دول المنطقة .

وفي أمريكا الوسطى ، كان يؤمل أن يخيم السلام وفقا لاتفاقات اسكويبولان ومحادثات سابو . إلا أن تلك الآمال اصطدمت بعناد وغطرمة الامبرياليين . وينبغي للجهود المتجددة التي تبذلها حكومة نيكاراغوا ومجموعة كونتادورا ومجموعة الدعم سعيا لتحقيق سلام عادل ومشرف في المنطقة أن توفي حقها من التقدير .

لقد انقضى أكثر من عام منذ أن طرح رؤساء أمريكا الوسطى الخمسة مبادرات السلم هذه . إلا أنها لم تثمر حتى الآن نتيجة لمناورات القوى المنهكة بعرقلة تنفيذها ، ونتيجة للعمل بسياسة تقوم على العدوان على حكومة نيكاراغوا وزعزعة استقرارها وحصارها . إن الحالة في أمريكا الوسطى تستدعي فطنة وحكمة وتأييدا لا يتزعزع من المجتمع الدولي بغية الحيلولة دون مزيد من التصعيد للحرب القذرة التي تُشن على نيكاراغوا ، وتحقيق حل سياسي لذلك الصراع الاقليمي عن طريق المفاوضات وضمان تحقيق الإعمار الاقتصادي في المنطقة . وينبغي لنا أيضا أن نؤيد جهود السلم التي تبذلها مجموعة كونتادورا ومجموعة الدعم . ويتعين علينا أن نرفض أية محاولة لاستبعادهما من عملية المفاوضات . وبالإضافة الى ذلك ، ينبغي ضمان عملية تفاوضية للسلفادور وغواتيمالا بمشاركة جميع الذين اضطروا للجوء الى النضال المسلح لتحقيق ما حرموا منه بالقانون والديمقراطية ، وهي مشاركة لا بد منها .

تؤكد كوبا ثانية تضامنها التام مع حكومة وشعب نيكاراغوا وعلى أن لنيكاراغوا حقا سياسيا في أن تختار طريقها بمنأى عن أي شكل من أشكال التدخل الخارجي .

وبغفر أمريكي لاتيني كاريبي نرحب بالمثل المشرف الذي ضربه شعب بنما بمسوده ودحره جميع أعمال العدوان والحصار الاقتصادي والتهديدات الامبريالية الموجهة ضده ، مدلا على القوة الهائلة التي يمتلكها الشعب المتحد دفاعا عن سيادته واستقلاله . كما نرحب أيضا بالاتفاقات الهامة التي تم التوصل اليها في جنيف بشأن أفغانستان ، والتي تشكل مصدر ارتياح لنا . إن الحالة الجديدة التي تواجهها حاليا تلك الدولة الآسيوية تستدعي بذل مساع متجددة ومستمرة من جميع الاطراف ومن المجتمع الدولي ككل لكي تنفذ الاتفاقات المتصلة بسيادة أفغانستان وسلامتها الاقليمية بسرعة ، لضمان التغلب على جميع العقبات التي تقف أمام إحلال السلام في تلك المنطقة . وكوبا تؤيد تأييدا تاما جمهورية أفغانستان في عملية المصالحة الوطنية الصعبة والمعقدة التي تضطلع بها .

إننا نرحب بجهود التفاوض التي تبذلها دول الهند الصينية بغية إحلال السلم ، الذي طال انتظاره في جنوب شرق آسيا ، وبالحوار البنّاء والمرن فيما بين بلدان المنطقة ، وبمبادرة رئيس حركة عدم الانحياز في محاولة منه للإسهام في التوصل الى حل تفاوضي . وفي هذا الإطار ، نكرر الإعراب عن تأييدنا التام لسياسة المصالحة الوطنية التي وضعتها جمهورية كمبوتشيا الشعبية . إن تلك التطورات تمثل مصدر أمل في جو ملبد بالاحتمالات المساوية .

لقد انعقد المؤتمر الوزاري لبلدان عدم الانحياز قبل أيام قليلة فقط في نيقوسيا ، عاصمة قبرص الجميلة الدافئة . وكانت المناقشات الناجحة في ذلك المؤتمر ، والجو الاخوي البنّاء الذي ساد المحادثات ، وحضور جميع الدول الاعضاء في الحركة تقريبا ، حيث ترأس معظم الوفود وزراء خارجيتها ، برهانا لا يمكن دحضه على التقدم الذي أحرزته حركتنا وشاهدا على زيادة وحدتها وقدرتها على العمل .

وفي قبرص كررنا دعوتنا إلى النضال من أجل السلم والتنمية . ورحبنا بما تحقق من تقدم في المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح وحذرنا في الوقت ذاته من أن أعمال العدوان ما زالت مستمرة وأنه لا بد من ابداء التضامن والتشجيع لشعوب العالم في نضالها .

وقد اتفقنا على أن نلتقي في العام القادم في بلغراد - حيث عقد في عام ١٩٦١ - اجتماع القمة الاول لبلدان عدم الانحياز - وهناك سنعقد مؤتمر القمة التاسع لرؤساء الدول أو الحكومات من أجل تعزيز الدور الحاسم الذي ينبغي أن نطلع به في الدفاع عن السلم وتعزيز التنمية .

وقد أكدنا في العام الماضي أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تمارس كل نفوذها من أجل الوصول إلى السلم والتسوية السيامية للمنازعات والخلافات بين الدول . ونحن نشهد الآن تجندا لمساهمة الأمم المتحدة ، ولا سيما المساهمات التي قدمها الأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار . فقد كان له دور كبير في تسوية الكثير من المنازعات الإقليمية تلك . ولاحظنا مع الارتياح أن إنجازات الأمم المتحدة في هذا العام فتت النظريات التي أعلنت نهاية التعددية وعدم جدوى الأمم المتحدة . وقد حققت الأمم المتحدة ذلك بتنفيذها للالتزامات المنصوص عليها في الميثاق .

وينطوي الوضع في أمريكا اللاتينية والكاريبي على الأمل والخطر معا . فهو ينطوي على الأمل بسبب التقدم المستمر في المجالين السياسي والاجتماعي في قارتنا ، وبسبب الوعي المتزايد بالمشاكل المشتركة ، وبسبب الوحدة المتزايدة بروح التعددية التي لم تمرق لها الاختلافات الطبيعية بين بلدان منطقتنا في الايديولوجيا أو في الثروة أو في المساحة الجغرافية . وسيكون مستقبل قارتنا مشرقا إذا نجحت منطقتنا أمريكا اللاتينية والكاريبي في ممارسة الاتحاد والترابط ، وإذا اتعظنا بـدروس التاريخ الذي خلفه لنا أسلافنا ، أي بوليفار وسان مارتين وأوهجنس وسوكر وخواريز ومارتي ، وإذا نجحنا في تحديد مشاكلنا المشتركة وفي الوصول إلى حلول مشتركة . وبإيجاز ، إذا استطعنا أن نقوم بجهد حقيقي من أجل التكامل مع التعدد ، مستفيدين بجميع السمات التي تقرب بيننا بدلا من التركيز على المسائل التي تفرق بيننا .

وكان الحوار غير الرسمي الذي دار بين وزراء خارجية بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي الذي عقد في الآونة الأخيرة في كراكاس دليلاً مشجعاً على ازدياد الوحدة والتقارب والحاجة الملحة إلى التكامل والتعاون . وبين هذا الاجتماع أن صوتنا الموحد صوت قوي سوف يُسمع حيثما تظهر اتجاهات للتكامل .

وسوف تبذل كوبا كل ما في وسعها للمساهمة في هذه العملية الرامية إلى توحيد أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وإلى التعاون والتكامل بين بلدانها . لقد حققت الديمقراطية تقدماً في أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي ، وأصبحت النظم الدكتاتورية أكثر عزلة مما كانت في أي وقت مضى ومرفوضة من جانب شعوبها ذاتها ومن جانب مجتمع أمريكا اللاتينية والكاريبي . ونحن على ثقة من أننا سنتكمن من توجيه مستقبلنا بصورة جماعية لما فيه مصلحة شعوبنا .

غير أن أمريكا اللاتينية تواجه موقفاً مخوفاً بالمخاطر ، شبيهاً بالموقف الذي تواجهه البلدان الأخرى في العالم الثالث . فقد تترتب على الأزمة الاقتصادية الدولية نتائج لا يمكن تحملها . إذ أدت إلى تدهور مستمر في مستويات المعيشة لشعوبنا والتآكل المطرد لاقتصاداتنا وازدياد المظالم والعلاقات غير المتكافئة مع البلدان الصناعية في الغرب . وفوق ذلك جعل سباق التسلح في السنوات الأخيرة ، وزيادته بوتيرة معادلة هندسية ، آفاق التنمية أقل إشراقاً وأصبحت مبالغ متزايدة بإطراد من الموارد تستهلك في سباق التسلح بينما كان يمكن بدونها أن تستخدم للتخفيف من آثار الأزمة .

والطريق العسير الذي كان علينا أن نملكه خلال السنوات الـ ١٤ التي مضت منذ اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة إعلان وبرنامج عمل إنشَاء النظام الاقتصادي الدولي الجديد ازداد صعوبة وعموضاً . وقد كشف ذلك الطابع الخطير للمشاكل التي نواجهها والحاجة إلى حلول عاجلة .

ما زالت الظواهر التي أشرت تقليدياً على العلاقات الاقتصادية الدولية ، ولا سيما تلك الظواهر المتعلقة بالبلدان الرأسمالية المتقدمة من ناحية والعالم

الثالث من ناحية أخرى تزداد تفاقما إلى درجة لم يعرف لها مثيل من قبل . وأصبحت الحمائية ، والصعوبات التي تواجهها بلدان العالم الثالث في تصدير سلعها وفي الوصول إلى الأسواق ، بالإضافة إلى معدلات التبادل التجاري غير المتكافئة ، وسياسة اغراق الأسواق ، والديون الخارجية ، محنة أدت إلى وقوع عدد كبير من البلدان في براثن "أزمة وجود" اقتصادية ، يتطلب حلها إعادة تنظيم أساسي في الاقتصاد العالمي وفي طرائق تشغيله .

وهذا الوضع هو من أكبر مفارقات هذا العصر . فبينما نشهد علامات مشجعة على التقدم في العلاقات السياسية الدولية ، والتقدم فيما يتعلق بنزع السلاح والاتجاه إلى حل كثير من المنازعات المحلية ، نلاحظ في الوقت ذاته أن المحنة الاقتصادية في البلدان المختلفة تزداد سوءا . وبينما توافق الدول الرأسمالية الرئيسية على إجراء مفاوضات حول المسائل المتعلقة بالحرب والسلام فإنها ما زالت ترفض إجراء مفاوضات شاملة لحل أكثر المشاكل الاقتصادية إلحاحا في العالم المعاصر .

أفلا تدرك هذه البلدان أنه مهما بلغ سعيها إلى الأمن ، فإن الأمن لن يكون كاملا ما دامت الهوة الاقتصادية قائمة ، بل وآخذة في الاتساع بين مجموعة من الدول ومجموعة أخرى ؟

ما زلنا نهدف إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد . وقد سمعنا في السنوات الأخيرة مرارا بعض الآراء التي تشكل في جدوى هذا النظام في الأوضاع الحاضرة . ونحن لا نوافق على هذه الآراء . إذ كيف يمكن لأحد أن يقول بجديّة وبشكل مسؤول أن أداة لم تطبق في أي وقت قد فقدت صلاحيتها ؟ هل يمكن أن يقال إن الظروف التي أدت إلى وجودها قد اختفت بهذه السرعة ؟

ومن بين جميع الظواهر التي أشرنا إليها ، فإن أخطرها جميعا هو الديون الخارجية المتعاظمة لبلداننا والتي ربما تكون أكبر الأخطار على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في قطاعات واسعة من العالم .

لقد ذكرنا مرارا وتكرارا أن الديون الخارجية لبلدان العالم الثالث مسألة سياسية يجب أن تعالج على هذا الأسس وينبغي لجميع الأطراف المعنية - البلدان الدائنة والمدينة والبنوك والمؤسسات المالية - أن توحد جهودها لحل هذه المشكلة .

إننا بحاجة إلى الوصول إلى حل عاجل لهذه المشكلة . وقد عرفنا عددا من العوامل التي تربط هذا الحل بالبحث عن حلول لمشاكل أخرى تؤثر على اقتصادات العالم الثالث . غير أن الديون التي تجاوزت تريليون دولار ليست مشكلة يكفي التسليم بها أو معالجتها على أسس افتراضات نظرية . فقد طالت معاناة بلداننا من الفقر والجوع والامية وعدم كفاية الخدمات الصحية وهي الآن ترغب في المساواة والعدالة .

قرر الاجتماع الرابع عشر الذي عقده مؤخرا مجلس النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية عقد مؤتمر إقليمي بشأن الديون الخارجية . فالجميع يتفقون على أن هذه الديون أصبحت متعذرة السداد ومتعذرة التحصيل . ونحن في حاجة إلى وضع استراتيجية شاملة لمعالجة مشكلة الديون ومواجهتها بمنهج جديد . ومنذ بضعة أعوام اقترح الرئيس فيديل كاسترو صيغة تعرفها هذه الجمعية العامة معرفة جيدة . ونؤمن إيمانا عميقا بدقة وقوة الحجج التي قدمها ، وقد أثبتت صحة ذلك أحداث السنوات الماضية .

إننا على أبواب عقد جديد وعلينا أن نعمل من أجل الغية جديدة من السلم والتعايش في التسعينات ، يقوم فيها شكل جديد إيجابي من العلاقات الدولية يختلف عن المواقف والسياسات التي سادت خلال الثمانينات . فيجب أن يُخلى العدوان المكان لعلاقات حسن الجوار بين الأمم . واستخدام القوة يجب أن يُخلى المكان للتشاور والحوار . وسياسات الضغط والإكراه يجب أن تتراجع أمام التفاوض لحماية المصالح المشتركة . وشروط التبادل التجاري غير المتكافئة يجب أن تتراجع أمام التجارة الدولية العادلة والمتكافئة . والنظام البالي القائم على أسس اتفاقات بريتون وودز يجب أن يُخلى المكان لنظام نقدي دولي جديد يقضي على الاستغلال العلني والسري .

ويمكن للعملية التي تبدأ الآن فيما يتعلق بعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع أن تشكل إطارا مناسباً للسعي إلى تحقيق هذه الأهداف . و "الكلمة الآن" للذين يملكون بشكل غير مشروع ثروة العالم . فهم الذين يتعين عليهم أن يظهروا حكمتهم وحرصهم الحقيقي على مصير العالم ؛ وإلا فإن العالم سينحدر إلى حالة انهيار محفوفة بمخاطر لا يمكن التنبؤ بعواقبها .

وفي هذا السياق نرحب بالجهود التي بذلتها لجنة الجنوب ، وخاصة بالنتائج التي توصلت إليها في الاجتماع الذي عقدته في المكسيك . ونعتقد أن مؤسسات من هذا النوع قد تكون عظيمة النفع في رفع وعي العالم بضرورات التنمية وفي طرح أفكار جديدة تستهدف حل أكثر مشاكل العالم الثالث إلحاحاً . ويسرنا بوجه خاص أن نرى هذه اللجنة وقد ترأسها السيد جوليوس نيريري وهو شخصية سياسية معاصرة بارزة وأحد القادة المرموقين لاستقلال أفريقيا .

ونلاحظ بارتياح أن مؤتمر المحيط الهندي سيعقد في ١٩٩٥ . وينبغي لنا أن نستجمع إرادتنا الجماعية حتى تكون تلك المنطقة قد تحررت بحلول موعد بدء المؤتمر من الضغوط العسكرية وتحولت إلى منطقة سلم . ونعتقد أن المسار الجديد الذي نلمح بزوغه في العلاقات الدولية قد يشكل اسهاماً حاسماً في تهيئة مناخ يُفضي إلى إزالة الأسلحة من المنطقة .

ونؤكد مجدداً تأييدنا لجمهوريتي كوريا الشقيقتين وتضامننا القوي مع تطلعاتهما لتوحيد بلدهما وللانسحاب الكامل لقوات الاحتلال التابعة للولايات المتحدة من جنوب شبه الجزيرة . ونحن واثقون من أننا سنرى في الأجل القريب وفد كوريا الموحدة وقد تبوأ مكانه في الأمم المتحدة .

ونكرر أيضاً الإعراب عن تأييدنا للبرقيات المشروعة لقبرص ، التي هي بلد غير منحاز تربطنا به صداقة وثيقة . وندعو إلى صون استقلالها وسيادتها ووحدتها الوطنية وسلامتها الإقليمية ومركزها غير المنحاز . كما نرحب بالمحادثات بين ممثلي الطائفتين القبرصيتين اليونانية والتركية . ونؤيد عقد مؤتمر دولي بشأن قبرص تحت رعاية الأمم المتحدة .

وينبغي لنا ، في المنعطف الدولي الراهن ، أن نضاعف جهودنا لوضع حد للحياة الشقية التي يقاسمها الشعب الفلسطيني الذي ما فتئ يتعرض لاعتداءات لا مثيل لها في أرض بلاده . لقد اتخذ رد الشعب الفلسطيني على الإساءة الصهيونية شكل انتفاضة شعبية وطنية مثلت منذ بدايتها في شهر كانون الاول/ديسمبر الماضي فاتحة مرحلة جديدة في النضال الطويل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني ضد الاستعمار والسيطرة الاجنبيين .

إننا نؤكد من جديد تأييدنا لعقد مؤتمر ملام دولي بشأن الشرق الاوسط تشترك فيه كل أطراف الصراع على قدم المساواة بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . ونؤكد مجددا اقتناعنا بأنه لا يمكن إيجاد حل للصراع في الشرق الاوسط بغير حل القضية الفلسطينية وبغير الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، بما فيها حقه في إنشاء دولة خاصة به .

ونؤيد القضية العادلة لشعب لبنان في نضاله المشروع من أجل وحدته الوطنية واحترام سلامته الإقليمية ومون مركزه غير المنحاز . ونؤيد الدعوة إلى انسحاب القوات والإدارة المغربيين من أراضي الصحراء الغربية وإنشاء دولة صحراوية مستقلة وذات سيادة .

ونواصل تأييد حق بوليفيا العادل في الوصول المباشر والعملي إلى البحر ، وهو حق تؤيده بلدان امريكا اللاتينية والكاريبية .

ونؤيد مطلب الأرجنتين بسيادتها على جزر مالغيناس . ونكرر الإعراب عن تضامننا مع مدغشقر ومطالبها في جزر غلوريوز ، وخوان دي نوبا ، ويوروبا ، وباساس دي انديا الملفاشية . كما نؤيد تطلعات جزر القمر لاستعادة سيادتها على مايوت* .

إن بعض بقايا الاستعمار لا تزال باقية أيضا في غوام ، وبرمودا ، وجزر كايمان ، وتيمورالشرقية ، وجبل طارق ، وكاليدونيا الجديدة ، وانغولا ، وبهيتكرن ، ومونتسيرات ، وجزر فرجن البريطانية ، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، وجزر

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد دلاميني (سوازيلند) .

تركس وكايكوس وأماكن أخرى . ولا يمكننا أن نتغافل عن المحاولات الرامية إلى منع استقلال وسيادة الإقليم المسمى بميكرونيزيا .

إن كوبا لا تزال تعاني من احتلال الولايات المتحدة غير المشروع للقاعدة البحرية في غوانتانامو ، وهو احتلال لا يزال قائما هناك ضد رغبة شعبنا وحكومتنا وفي انتهاك لأبسط المعايير الأساسية للقانون الدولي . غير أن اليوم الذي سنمارس فيه سيادتنا على كل جزء من أراضينا آت لا محالة .

منذ نهاية القرن الماضي ، ظلت بورتوريكو خاضعة لنير أقوى نظام استعماري في قرننا . لذا فإن الواجب الثابت للثورة الكوبية ، التي حررت شعبها من الأصفاد ، هو الاسهام في استقلال بورتوريكو ، اهتداء بما قاله خوسيه مارتى عندما أسس الحزب الثوري الكوبي منذ قرابة مائة عام والحيلولة دون استخدام بورتوريكو في شن عدوان متواصل على الدول الأخرى في المنطقة .

إن الجمعية العامة ملزمة بمواصلة السعي إلى تعزيز ممارسة الشعوب لحقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير ، والاستقلال ، والسيادة على مواردها الطبيعية ، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الحرة ، والدفاع عن تقاليدها ولغاتها وهوياتها الثقافية ، وحققها في المطالبة بإزالة القواعد العسكرية من بحارها وأراضيها .

إن العالم يواجه الآن مأزق السلم أو الحرب . ولا يحق لنا أن نتجاهل نداءات شعوبنا . يجب أن نكون مهيبين للعيش في سلم . ويجب أن ننشئ الآلية الكفيلة بتعزيز ودعم الثقة والأمن بين الأمم ، إلى جانب التعايش السلمي وزيادة الانتاج .

ويجب أن نرسي الأسس للعلاقات التي ينبغي أن تسود في المستقبل حتى تشعشع الأجيال التي ستعيش في الألف عام المقبلة بالفخر للتراث الذي تركه لها أسلافها . ذلك هو هدفنا .

السيد نفوز أكارل إيبوند (زاشير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد

انتخب الدورة الثالثة والأربعون للجمعية العامة السيد دانتي كابوتو لرئاسة أعمالها . ولذا أود بالنيابة عن وفد بلدي أن أعرب له بهذه المناسبة السارة عن خالص تهانينا وأحرها .

إن زاشير ، التي تعاونت تعاوناً وثيقاً مع السيد بيتر فلورين ، رئيس الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة وكذلك الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرمة لنزع السلاح ، تود أن تعرب له ، بوصفها الرئيس السابق للجنة الأولى ، عن عميق تقديرنا للنجاح الباهر الذي حققه طيلة الفترة التي اضطلع فيها بمهام منصبه والتي انتهت مؤخراً .

يتقدم وفد بلادي بغاية امتنانه للسيد خافيير بيريز دي كويبار - الرحالة الذي لا يكل من أجل خدمة السلم والامن الدوليين - لاختلامه بعض الوقت - بالرغم من التزاماته الدولية - ليقوم بزيارة رسمية إلى زائير في الفترة من ١٦ إلى ١٨ شباط/فبراير ١٩٨٨ ، لكي يطلع بنفسه على الحقائق المتعلقة ببلدي وشعبي . وقد تمكن شعب زائير بأكمله من تقدير أهمية هذه الزيارة الرسمية التي تلت منطقيا الزيارات التي قام بها من قبل الراحل داغ همرشولد والراحل يوشانت إبان فترة حرجة من تاريخنا .

وهكذا ، تستطيع زائير اليوم أيضا ، أكثر من أي بلد آخر ، أن تقدر ثمن السلم الذي اكتسب بثق الأنفس بغضل اصرار الأمم المتحدة على توطيد استقلالنا وضمنا وحدتنا .

إن أوجه النجاح العديدة التي حققها الأمين العام على نحو باهر في التسوية السلمية لبعض صراعات العصر الحاضر الدولية ، إنما تبرهن على فعالية ما اضطلع به من عمل وعلى أهميته ، كما تمكننا أيضا من أن نقدر تماما مواهبه العظيمة بمفتته دبلوماسية ممتازة ومفاوضا ماهرا . ومنح جائزة نوبل للسلم لقوات الأمم المتحدة لصيانة السلم اليوم دليل بالغ حي على الإسهام الذي تقدمه منظمنا الدولية لقضية السلم والامن الدوليين .

واسمحوا لي أن أعبر عن سعادة وفد بلادي زائير ، إذ يجد نفسه هنا مرة أخرى في هذا التجمع الدولي - أعظم محفل في تاريخ الإنسانية الذي ننظر إليه على أنه ضمير العالم - حيث تتاح لنا نحن ممثلي شعوب وحكومات ودول ومجتمعات هتي فرمة أخرى لنفكر موبيا بصوت مسموع بشأن وضع الجنس البشري .

يتم الوضع الدولي الراهن باصرار الغالبية العظمى للدول على تسوية منازعاتها بالوسائل السلمية ، كما نصت على ذلك المادة ٢٣ من ميثاق الأمم المتحدة . ومن ثم ، توامل المنظمة الاضطلاع بدورها الطبيعي في صون السلم والامن الدوليين . وقد اكتسبت مزيدا من الأهمية الآن بمفتتها هيئة تحظى باعتراف عالمي وتسمى - عن طريق التفاوض أو الاستقصاء أو الوساطة أو المصالحة أو غيرها من الوسائل

السلمية - إلى إيجاد الحلول للصراعات التي تنشأ بين الدول الاعضاء . وما تخفيف حدة التوتر - بين جملة أمور في أفغانستان وكمبوتشيا الديمقراطية والخليج الفارسي والمحراء الغربية - الذي يرجع الفضل فيه إلى ما قامت به الأمم المتحدة من عمل ممثلة في شخص أمينها العام ، إلى جانب التأييد القوي الذي قدمته الدولتان العظيمتان اللتان يبدو أن مصالحهما بدأت تلتقي ، إلا شاهدا ملموما على ذلك .

إن هذه التغيرات البعيدة الأثر التي تقع تدريجيا إنما تبشر بأن علاقات الثقة سوف تنمو بين الشرق والغرب ، ويحدونا الأمل في أن يساعد ذلك أيضا على تعزيز العلاقات بين الشمال والجنوب .

لقد شهد المجتمع الدولي مؤخرا تطورا إيجابيا تقريبا فيما يتعلق بالصراعات في العالم . فقد مكنت الجهود التي بذلها مجلس الأمن - والتي أسفرت عن اتخاذ القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) - الأمين العام من أن يواصل مشاوراته ومفاوضاته مع وزير خارجة إيران والعراق ، في أعقاب قبول الحكومة الإيرانية لذاك القرار ، وقد أفضت تلك المشاورات أخيرا إلى وقف إطلاق النار في الحرب التي استمرت منذ عام ١٩٧٩ بين العراق وإيران وهما بلدان شقيقتان وفضلا عن ذلك عضوان في حركة بلدان عدم الانحياز . إن الأبعاد التي اكتسبتها الحرب التي أطلق عليها حرب النفط في الخليج الفارسي أصبحت موضع قلق متزايد للمجتمع الدولي ، بما تسببت فيه من خسائر فادحة في الأرواح لكلا الطرفين ، واغراق العديد من السفن واسقاط العديد من الطائرات . وبلدي زاشير يحذوه خالم الأمل في أن يحترم الطرفان الالتزامات التي قطعها على نفسيهما احتراما صارما حتى يمكن استعادة الأمن والسلم الدوليين في هذه المنطقة الحساسة من العالم .

ويشعر المجتمع الدولي بالاعتباط إذ يرى الشعب الأفغاني الآن على وشك أن يمارس بالكامل سيادته وسيطرته على كل أراضيها الوطنية ، وفقا لاتفاقات جنيف المبرمة في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٨٨ ، التي دخلت حيز التنفيذ في ١٥ أيار/مايو ١٩٨٨ والتي تقوم على أساس الانسحاب الكامل للقوات السوفياتية من أفغانستان . وهذا يتماشى بالكامل مع تطلعات شعب ذلك البلد الذي هو أيضا عضو في حركة البلدان غير المنحازة .

يعتقد وفد بلادي أن هذا الميثاق الذي تضره القوات السوفياتية يجب أن تحتذى به القوات الفيتنامية المتواجدة في كمبوتشيا الديمقراطية ليتسنى لذلك البلد أن يستعيد كرامته وحرية ووحدة .

إن المحادثات التي أجريت في بوفور في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ بين وزراء خارجية الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وفيت نام وممثلي الفئات السياسية الأربعة في كمبوتشيا قد أفقت إلى تشكيل فريق عمل من مسؤولين رفيعي المستوى من كل هذه البلدان المذكورة ، مع تفويضه بدراسة جميع جوانب الحل السياسي للمشكلة الكمبوتشية دراسة متعمقة .

ومن المأمول فيه أن تصل رياح الحوار المواتية التي تهب حالياً على آسيا إلى الكوريتين . وفي هذا السياق ، يشعر وفد بلادي بأن انضمام هذين البلدين إلى عضوية الأمم المتحدة لا يمكن إلا أن يؤدي إلى تعزيز الدور الذي يظلمعان به بالفعل على الساحة الدولية .

وفي الوقت الذي تسود فيه روح الوئام والانسجام في الشرق الأقصى ، فإنه للأسف لا يمكن أن يقال نفس الشيء بالنسبة للشرق الأوسط ، حيث لا تزال العداوة والخصومة الشديدة تذكى لهيب الكراهية . وبالرغم من الجهود التي بذلتها بعض الدول المعنية مباشرة في الصراع ، ورغم جهود الأمم المتحدة ، لا يبدو أنه تم إحراز أي تقدم على طريق التسوية السلمية الشاملة لتلك القضية .

وبالنسبة لبلادي زائير ، فإن دولة إسرائيل موجودة وهي عضو في الأمم المتحدة ، كما أن الشعب الفلسطيني أيضاً واقع حي وينبغي أن تكون له دولة وأن يصبح عضواً في منظمتنا العالمية .

لهذا يناشد بلادي بالحاح كل الأطراف المعنية أن تتخلى عن أصوات الخلاف ، وتتبنى بدلاً من ذلك موقفاً مصلحاً يكون أكثر مواتية للحوار لأنه بالاعتراف الحق الشابت لكل فرد في الوجود داخل دولته يمكن لجميع الدول الأعضاء في منظمتنا أن تبرهن على إخلاصها لمقاصد الميثاق ومبادئه .

لقد اتخذت الأمم المتحدة العديد من القرارات التي تطالب نظام الاقلية البيضاء بأن يضع حدا لنظام الفصل العنصري السياسي في جنوب افريقيا الذي اعتبره العالم بالإجماع تقريبا جريمة ضد الإنسانية .

إن جمهورية زائير التي ترتبط جغرافيا وتاريخيا وثقافيا بالجنوب الافريقي تتابع باهتمام خاص التطورات التي تقع في ذلك الجزء من القارة .

وينبغي للمجتمع الدولي أن يشجّع عملية المفاوضات الرباعية الدائرة الآن بين الأطراف المعنية الرئيسية ، لأنها تبشّر بالخير فيما يتعلق بتحقيق استقلال ناميبيا ، ولأن انسحاب القوات الأجنبية من أنغولا وناميبيا الذي سينجم عن ذلك سيضع تلك المنطقة على الطريق الصحيح حتى يمكن لمناخ السلم والثقة أن ينمو بين الأطراف الرئيسية في ذلك الصراع .

ولوفد بلدي وجهة نظر إيجابية كذلك فيما يتعلق بالتطورات الجارية في الصحراء الغربية وتشاد ، حيث أخذت المشاورات الدائرة بين الأطراف المعنية تتيح إمكانية التوصل إلى حلّ سلمي ودائم .

ومن بواعت التشجيع كذلك أن نرى التقدم الكبير المحرز في عملية السلم في أمريكا الوسطى منذ التوقيع على اتفاقات اسكيبولاس الثانية وسابوا .

وإذ أنتقل الآن إلى الحالة الاقتصادية ، فلنني أود أن أبدأ بعرض بعض الأفكار المستمدة من منشور حديث بعنوان "من أجل افريقيا" ، يقول في جملة أمور :

"يحتوي باطن الأرض في افريقيا على ثروة معدنية كبيرة . ونحن نعلم أن به ٩٧ في المائة من احتياطي العالم من البلاتين ، و ٦٤ في المائة من المنغنيز ، و ٢٥ في المائة من اليورانيوم . ويوجد النحاس في زاشير وزامبيا ، والرصاص في ناميبيا ، والكوبالت في زاشير وزامبيا ، والنيكل في بوتسوانا وزمبابوي ، والفوسفات في توغو والسنغال والمغرب ، والذهب والفضة والماس في كل الجنوب الافريقي ... وربما كانت احتياطيات الحديد هي الأكثر إشراقا . ففي الوقت الذي أصبحت فيه الاحتياطيات العالمية من الحديد في طريقها إلى النضوب ، توجد تراكمت مترسبة كبيرة منه في السنغال وغابون وغينيا وموريتانيا . وتعتبر افريقيا قارة المستقبل للصناعة العالمية المتلهفة على المواد الخام" .

ويواصل مؤلف هذا المنشور استكمال الصورة فيقول :

"لا تمثل أسعار السلع الأساسية اليوم من حيث قيمتها الحقيقية سوى ٢٠ في المائة من قيمتها في عام ١٩٦٠ . وفي عام ١٩٨٥ ازدادت التجارة الدولية في السلع المصنّعة بنسبة ٦ في المائة ، بينما انخفضت التجارة في المنتجات

الزراعية والمعدنية بنسبة ٢,٥ في المائة . وتزداد عوامل أخرى كالمنافسة الشديدة والنزعة الحمائية ، والتقلبات المضطربة في النقد ، والتكلفة المرتفعة للطاقة ... وقد ألحقت جميع هذه العوامل الضرر بإفريقيا .

وخلاصة القول أن هذه هي الصورة القاتمة والسلبية والمتباينة تباينا حاداً للحالة الاقتصادية الدولية ، خاصة فيما يتعلق بالعلاقات بين البلدان الصناعية في نصف الكرة الشمالي والبلدان النامية في نصفها الجنوبي .

وفي هذا الصدد ينبغي لنا أن نؤكد أن عمق الأزمة التي أصابت الاقتصاد العالمي بالاضطراب يتطلب عملاً متضافراً بدلاً من عمليات الإصلاح المتضاربة والتي تجرى سطحياً على أساس قطاعي .

في ظل هذه الخلفية يكون من المناسب تماماً الآن إعادة فتح الحوار المخلص والحقيقي بين الشمال والجنوب إعادة إقامة نظام اقتصادي دولي جديد لمصلحة جميع الشعوب . فمن شأن هذا الحوار أن يفضي إلى إرساء نظام اقتصادي جديد يقوم على العدالة والمسؤولية الجماعية تجاه البشر جميعاً . كما يمكنه أن يوفر الحلول اللازمة للمشاكل الاقتصادية الرئيسية الموجودة في عصرنا . ومن الواضح أن في مقدمة هذه المشاكل مشكلة الديون الخارجية التي تواجه البلدان النامية . إن عبء هذه الديون الذي يبلغ بلايين عديدة من الدولارات ، يلحق الضرر بكل آفاق التنمية في بلداننا ويقوّض كل إمكانيات النمو .

فقد تحوّلت حصائل الصادرات في بلداننا صوب سدّاد الديون الخارجية بدلاً من استخدامها في تمويل التنمية ؛ وأصبحت بلداننا مصدّرة صافية لرأس المال ومستودعاً للموارد المالية للبلدان المتقدمة النمو . لذلك لا بد من اتخاذ نهج متففق عليه يقوم على مبدأ اقتسام المسؤولية بين البلدان الدائنة والبلدان المدينة ، لأن مقتضيات النمو والتنمية الاقتصادية ينبغي أن تكون لها الغلبة وأن تكون من بين الأولويات القصوى .

ولا بد لنا من أن نبرز الانقسام الواقع بين الإجراء السريع للبعض وبين الإنكار الذي يحدث بنفس السرعة للبعض الآخر رغم ارتباط الجميع بروابط التكافل . ويعتقد وفد

بلدي انه يجدر بنا أن نأمل في أن يدرك العالم أخيرا حقيقة هذه الحالة ، ويوفّر العلاج اللازم لها قبل فوات الأوان .

ويعلّق بلدي زائير ، أهمية كبيرة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، الذي ستحتفل الأمم المتحدة بذكراه السنوية الأربعين يوم ١٠ كانون الأول/ديسمبر هذا العام . ويسعدنا أيضا أن نلاحظ أن هذا اليوم ، ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، يوافق الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي يتضمن خطة استقلال ناميبيا ، وهو يوافق أيضا التاريخ الذي اختارته الدولتان العظميان في قمتهما الأخيرة في موسكو لوضع جدول زمني لانسحاب القوات الكوبية من أنغولا .

ووفقا للقرار ١٣٩/٤١ الذي يشجّع جميع الدول الأعضاء على اتخاذ الخطوات المناسبة لإنشاء مؤسسات وطنية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان ، أنشأت زائير في عام ١٩٨٦ إدارة خاصة لحقوق المواطنين وحررياتهم . وتشمل مهمتها بوجه خاص جمع ودراسة شكاوى وتظلمات أي مواطن تكون حقوقه وحرياته قد انتهكت دون وجه حق من جانب السلطات العامة أو نتيجة لحكم قضائي أو أي سبيل آخر ، وذلك بعد استنفاد كل سبل العلاج المصرّح بها قانونيا ، أو ش_bot عدم فعاليتها ، أو عندما يكون الظلم صارخا .

والى جانب المعاناة المادية والمعنوية التي تتعرض لها افريقيا تعاني بعض أجزاء القارة الكثير بسبب الجفاف والتصحر وغزو الجراد ، بينما تصيب المجاعة الناجمة عن ذلك الملايين من البشر . وتعدّ مسألة النفايات السامة والمشعة من المسائل العويصة التي تشير في الوقت الحالي قلعا كبيرا لبلدان العالم الثالثة ، ولافريقيا بوجه خاص . وهذا هو ما دعا المارشال موبوتو سيسي سيكو رئيس جمهورية زائير ليقول وبحق من نفس هذه المنصة يوم ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ :

"نحن ، في زائير ، نشعر بزهو عندما يعتبرنا البعض أنصارا لحماية الطبيعة . ولكن ما فائدة ما نبذله من جهود وطنية في هذا السبيل إذا كانت تلك الجهود سيحبطها أناس يبعدون عنا بالآلاف الكيلومترات" . (A/PV.2140 ، ص ٧٦ [بالانكليزية]) .

ان هذه العبارات تصدق على ما نشعر به في يومنا هذا .

وفي الفترة من ٣١ أيار/مايو الى ٢٦ حزيران/يونيه عقدت الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرّسة لنزع السلاح هنا في نيويورك . وكان المجتمع الدولي يأمل آنذاك أن يمتد مناخ التفاهم الجديد الذي بدأ يسود بين الدولتين النوويتين العظميين الى دول أعضاء أخرى في أعقاب التوقيع على معاهدة القضاء على القذائف النووية المتوسطة المدى والاقصر مدى في واشنطن في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ والتصديق عليها في موسكو في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٨ . وكانت الجمعية العامة آنذاك قد عقدت الآمال على أن يكون لهذا العمل المتضافر من جانب الدولتين النوويتين العظميين تأثير إيجابي على الدول النووية الأخرى . ومهما كانت قرارات الدورة الاستثنائية الثالثة المكرّسة لنزع السلاح مخيبة للآمال ، فإنها لا يمكن بأي حال من الأحوال أن توهن عزيمة المجتمع الدولي على مواصلة النهج الجديد الذي رسمته الدولتان العظميان بغية تحقيق نزع السلاح عام وشامل تحت رقابة دولية فعالة .

وقد قال فيلسوف بريطاني :

"ان الذين لا يعملون معا لا يمكن أن يحققوا نتائج مثمرة ؛ ومن لا يعملون من منطلق الثقة لا يمكن أن يعملوا معا . ومن لا تربط بينهم نظرة مشتركة ومشاعر مشتركة ومصالح مشتركة لا يمكنهم العمل من منطلق الثقة" .

ولما كان المجتمع الدولي يتشاطر مصالح مشتركة ، فإن عليه أن يعمل من منطلق الثقة لكي يحقق النتائج المرجوة والكفيلة بضمان بقاء الجنس البشري .

وكما ورد على لسان مفكر افريقي فإنه :

"بهذا الثمن ، وبهذا الثمن وحده نستطيع أن نتفادي اليأس من أنفسنا ، لأننا سنكون بذلك قد سلطنا سلوك الرجال - رجال السلم والحوار وكرم النفس ؛ رجال جيل لم يعيش من أجل لا شيء ؛ قضية جيل اكتشف القمر ، وممرّ بكواكب المريخ وزحل وهبط على كوكب الزهرة وشاهد الجوزاء ، ثم عاد مرفوع الرأس الى الأرض لكي يمسك بزمام مصيره ؛ مصير البشرية" .

السيد فرنانديز أوردونيز (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

ان انتخابكم رئيسا للجمعية العامة وانتم صديق وزميل عزيز علينا مبعث رضى وارتياح عميقين . واود ان اهنئكم ، سيدى الرئيس ، وان نهنيء انفسنا إذ نشعر بثقة تامة من انكم بفضل قدراتكم المهنية ومهارتكم الدبلوماسية ستضمنون ان تحرز المناقشات التي تجري في هذا المحفل نتائج ايجابية نأمل تحقيقها جميعا . واود ايضا ان اعرب عن امتناننا للعمل الذي انجزه سلفكم السيد بيتر فلورين .

لقد لاحظنا بمشاعر الإحباط ، ونحن نناقش المسائل الهامة المدرجة في جدول أعمالنا عاما بعد عام ، ان العديد من النزاعات كانت تبقى دون ان يطرأ عليها أي تغيير ، وانه ما من شيء وما من أحد يبدو قادرا على التصدي للأيدي الاثمة التي تشمل نيران الحروب . وعلاوة على هذا الشعور بالعجز ، كان هناك شعور بالإحباط نتيجة النزعة الواسعة النطاق الى اغفال أمر الأمم المتحدة ومبدأ تعدد الاطراف بصفة عامة كوسيلة ملائمة لحل المشاكل الاكثرا تعقيدا وصعوبة التي تواجهها البشرية .

بيد انه شمة بوادر معقولة اليوم تدعونا الى التفاؤل . فقد أسفر عمل الأمم المتحدة في العام الماضي عن نتائج جيدة في مجال الحل السلمي للنزاعات الدولية . وتعزز دور منظماتنا واكتسب المصداقية في العالم أجمع .

ان حكومتي ما فتئت تؤمن بالحاجة الى النهج المتعددة الاطراف وجدواها في عالم اليوم . ولقد أكد رئيس الوزراء فيليب غونزاليز من جديد ، قبل ثلاث سنوات ، بمناسبة الذكرى الأربعين لتأسيس المنظمة ، تأييد اسبانيا الراسخ لمبدأ تعدد الاطراف وللأمم المتحدة بصفة خاصة . وبعد مضي عام ، كانت تلك هي الفكرة الاساسية التي أكد عليها جلالة الملك خوان كارلوس الاول في الخطاب الذي ألقاه في الجمعية العامة . ونحن نعتقد دائما انه طالما توفرت الإرادة السياسية الضرورية من جانب الدول الاعضاء ، وطالما استطعنا إجراء عمليات التكيف التي تدعو إليها الضرورة في أية لحظة من اللحظات ، فإن إمكانات هذه المنظمة ينبغي ان تكون بلا حدود .

وإن حسن نية الدول الاعضاء ومناخ الحوار بين الدولتين العظميين الذي انعكس مؤخرا في العمل الموحد بين الدول دائمة العضوية في مجلس الامن لم يكونا هما فقط اللذين ساهما في التوصل الى هذه الحالة المشجعة ، وإنما ساعد على ذلك أيضا ما يتحلّى به الامين العام من صبر ومثابرة ومهارة . وإن حكومتي لتؤيد تأييدا راسخا العمل الشاق الذي يضطلع به والذي يحظى الآن عن جدارة بثناء عالمي . ونحن على ثقة من اننا نشهد الآن بداية حقبة ناجحة ستكون فيها الامم المتحدة محفلا تتضافر فيه كل الجهود من أجل تنفيذ الاهداف والمبادئ المكرّسة في الميثاق .

وفيما يتعلق بالمشاكل الإقليمية ، سأبدأ بالتكلم عن الحرب المروّعة والطويلة التي خاضتها كل من إيران والعراق . وقد بدأ العمل الموحد في مجلس الامن وتعاونه مع الامين العام يؤتيان ثمارهما ، إذ أرسى مجلس الامن عن طريق اتخاذ القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) الاسس للتوصل الى حل عادل ودائم ، وأدى قبول الطرفين لهذا القرار في مجموعته الى بدء عملية المفاوضات بصورة رسمية تحت رعاية الامين العام وممثلته الخاص ، السفير الياسون ، اللذين يتعيّن عليهما رغم العقبات والصعوبات العديدة التي تعترض سبيلهما أن يتوصلا لا الى ضمان وقف إطلاق النار فحسب ، بل والى تحقيق سلم حقيقي لهذين الشعبين اللذين عانيا من الموت والدمار .

وفيما يتصل بالنزاع في أفغانستان ، فمن الممكن أيضا أن نلمح بداية لحسمه نتيجة للتوقيع على اتفاقات جنيف في شهر نيسان/ابريل الماضي ، وهي الاتفاقات التي لعب تصميم الامين العام وممثلته الخاص ، السيد كوردوبيز ، ومثابرتها دورا حاسما في تحقيقها . وعلينا الآن أن نأمل في أن تتقيّد الاطراف المعنية المختلفة بهذه الاتفاقات ، وأن تنسحب قوات الاحتلال السوفياتية وفقا للجدول الزمني المتفق عليه ، وأن يتمكن الشعب الافغاني من ممارسة حقه في تقرير المصير ، وأن يحقق في نهاية المطاف سيادته واستقلاله الحقيقيين . وان تشكيل حكومة تمثّل كل قطاعات الشعب ، وإتاحة العودة بحرية ودون عقبات للعديد من اللاجئين الذين يرغبون في العودة الى ديارهم ستمثّل دليلا قاطعا على المصالحة الوطنية التي يتعيّن على المجتمع الدولي أن يسهم فيها بأقصى قدر ممكن من المساعدة من أجل التوصل الحثيث الى إعادة بناء أفغانستان ، وذلك من خلال المنسّق الخاص الذي عينه الامين العام .

وفي الجنوب الافريقي نلاحظ ، الى جانب التقدّم الذي يوحى بالامل صوب إيجاد حل للمشاكل في انغولا وناميبيا ، أن سياسة جنوب افريقيا الرامية الى زعزعة الاستقرار في البلدان المجاورة لا تزال مستمرة ، وأن نظام الفصل العنصرى الشائه البغيض لا يزال قائما . وأن التدابير القمعية التي اتخذت بكافة أشكالها في الأشهر القليلة الماضية وإعادة فرض الاحكام العرفية لتدل بوضوح على عدم استعداد حكومة بريتوريا للاشتراك في حوار ، بينما هي تدفع الحالة الى التطرف والاستقطاب وتجعل حل المشاكل المحلية أكثر صعوبة . ونحن نكرر نداءنا من أجل إطلاق سراح نيلسون مانديلا والسجناء السياسيين الآخرين على الفور ، والاعتراف القانوني بكل الشنظيمات السياسية . ونحن ، شأننا شأن شركائنا في المجموعة الاوروبية ، مصممون على تعزيز التدابير الإيجابية وممارسة الضغط اللازم من أجل النهوض في جنوب افريقيا بالتغيير السلمي الذي من شأنه أن يمهد الطريق الى قيام مجتمع تعددي وديمقراطي وغير عنصري .

بيد أن هناك أيضا فيما يبدو مؤشرات للأمل في المنطقة . فنحن نرى من ناحية في المحادثات الجارية الآن بين حكومات انغولا ، وكوبا ، وجنوب افريقيا ، بوساطة إيجابية من الولايات المتحدة ، رغبة في المرونة ، وإرادة سياسية عامة للتغلب على آخر العقبات التي لا تزال تعوق إحلال السلام والاستقرار في انغولا ، ومن ناحية أخرى ، فنحن نقرب بإطراد ، بعد سنوات من الركود ، من تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ، وخاصة قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي يتصادف اليوم وقوع الذكرى العاشرة لاعتماده . ولا شك في أن عملية استقلال ناميبيا ستحتاج الى جهود كبيرة من جانب هذه المنظمة ، والدول الاعضاء فيها . واسبانيا مستعدة للتعاون الكامل مع الأمين العام في هذه العملية ، ولتوفير الدعم العسكري والبشري ، اللازم للتوصل الى خاتمة ناجحة إذا ما طلب منها ذلك .

وهناك أيضا آمال أفضل لإيجاد حل لمشكلة كمبوتشيا . فلأول مرة منذ سنوات عديدة قد تكون هناك فرصة كي ينعم هذا الشعب السيء الحظ ، ومنطقة جنوب شرقي آسيا كلها ، بالسلام والاستقرار ، وتنتهي أعمال العنف ، ومما يشجعنا في هذا الصدد الحوار الذي بدأ بين مختلف أطراف النزاع ، والبلدان المعنية . ونحن نؤيد الجهود المبذولة لبلدان رابطة جنوب شرقي آسيا ، ونعتقد أن الاتصالات التي جرت بين الصين والاتحاد السوفياتي حول هذه المسألة يمكن أن تكون مفيدة أيضا . ويقتضي أي حل دائم انسحاب القوات الأجنبية من كمبوتشيا ، وقيام حكومة مصالحة وطنية تمثل الأحزاب السياسية المختلفة ، بحيث تحول بشكل نهائي دون خطر عودة الماضي القريب الذي أدناه جميعا . وفي المغرب الذي يرتبط به بلدي بروابط لا حصر لها ، لاحظنا انخفاضا ملحوظا في التوتر في الأشهر القليلة الماضية . وقد رحبت اسبانيا ، مع الارتياح الشديد ، بعودة العلاقات الدبلوماسية بين اثنين من أصدقائنا ، هما الجزائر والمغرب ، كما رحبنا بالخطوات الأولى صوب التكامل الإقليمي المطرد . وفي هذا السياق الجديد ، لاحظنا اتخاذ خطوات هامة لحل نزاع الصحراء الغربية ، وهو نزاع يثير قلق بلدي كما هو مفهوم . وقد قام الأمين العام بعمل بناء في هذا المجال مسترشدا بقرارات هذه

الجمعية ، وبمؤازرة رئيس منظمة الوحدة الافريقية ؛ وقد تضمن هذا العمل إرسال بعثة فنية الى المنطقة لجمع المعلومات ، والاتصال المستمر مع طرفي النزاع - وهما المغرب وجبهة البوليساريو - وتقديم مقترحات محددة لكلا الطرفين في الصيف الماضي بغية إجراء استفتاء لتقرير المصير وتنظيمه هذه المنظمة وتشرف عليه بشكل كامل . ونحن نلاحظ مع الارتياح أن هذه المقترحات قد لاقت موافقة مبدئية من الطرفين . فقد خوّّل مجلس الأمن الأمين العام مؤخرًا أن يعيّن ممثلًا خاصًا ، أمامه مهمة دقيقة لتحقيق خاتمة ناجحة لخطة السلام . واسبانيا على استعداد لتقديم كل تعاون فني قد يحتاجه الأمين العام في هذه العملية . ونحن على ثقة أنه من خلال التعبير الحر غير المقيّد لإرادة الشعب المحراوي سيوضع حد لهذا النزاع المؤلم الذي يعوق التقدم في المستقبل صوب التكامل الذي تريده شعوب المغرب .

ونود ، أيضا ، أن نعبر عن ارتياحنا للتقدم الذي أحرز في مسألة قبرص . فالمحادثات التي جرت مؤخرًا بين قادة الطائفتين تحت رعاية الأمين العام هي بشير طيب باحتمال التوصل الى سبيل لحسم نزاع آخر طال أمده . وتؤيد حكومتي هذا الحوار المباشر ، وهي موقنة من انه سيؤدي الى تسوية نهائية تضمن وحدة جمهورية قبرص ، وسيادتها ، واستقلالها ، وسلامة أراضيها وفقا لقرارات الأمم المتحدة ، وتتيح في نفس الوقت إمكانية التعايش السلمي بين الطائفتين في الجزيرة .

ومن سوء الحظ اننا لا نستطيع القول بحدوث تقدم ملحوظ في الأشهر القليلة الاخيرة بالنسبة للنزاعات الإقليمية الأخرى .

وفي العام الماضي ، ومن فوق هذا المنبر ، أشرت الى أن من المستحسن عدم تأخير عقد مؤتمر سلام دولي تحت رعاية الأمم المتحدة لإيجاد حل عادل وشامل ودائم للنزاع في الشرق الأوسط . وبعد ذلك بأشهر قليلة هب الشعب الفلسطيني فسي الأراضي المحتلة معبرًا عن احتجاجه . وقد جذب هذا انتباه المجتمع الدولي ، سواء بسبب تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي والمظالم التي يعاني منها الشعب الفلسطيني ، أو بسبب الإجراءات القمعية التي تتخذها اسرائيل بهدف خنق التطورات الوطنية للشعب .

وان تدهور الحالة في الاراضي المحتلة ليجبرز الاخطار الناجمة عن ركود عملية السلام . وبلدي على ثقة من انه يمكن - برعاية الامم المتحدة - تقديم مبادرات ببناء وتدرجية من شأنها التوصل الى اتفاق من حيث المبدأ بين كل الاطراف المعنية على عقد مؤتمر يتيح إيجاد اتفاق نهائي . ولا بد أن يضمن هذا الاتفاق احترام حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة ، بما فيها حقه في تقرير المصير ، وكذلك حق الوجود لكل بلدان المنطقة ، بما فيها اسرائيل ، داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا ، وفي نفس الوقت ، فإن قرار الاردن الاخير بقطع الروابط القانونية والإدارية بين ضفتي نهر الاردن قد ترك فراغا يتطلب ، من جهة ، مشاركة أكبر من جانب المجتمع الدولي ومعونته ، كما يتطلب من جهة أخرى قدرا كبيرا من الاعتدال والحكمة والواقعية من جانب كل الاطراف المشتركة مباشرة في هذا النزاع .

وفي سياق الكلام عن الشرق الاوسط ، فإننا ننظر بقلق شديد الى تفاقم الازمة السياسية مؤخرا في لبنان ، وهي أزمة استمرت سنين طويلة . وتؤيد اسبانيا رغبات الشعب اللبناني في وضع حد للمواجهات الدموية التي راح ضحيتها أرواح كثيرة في هذا البلد منذ عام ١٩٧٥ ، وتثق أنه من خلال الحوار بين كل الطوائف يمكن التوصل الى تعزيز مؤسساته الدستورية بما يجعل التعايش السلمي أمرا ممكنا في لبنان موحد ومستقل وذو سيادة .

ان حكومتي مستمرة في تقديم دعمها الحازم لعملية تعزيز الديمقراطية في امريكا اللاتينية . رغم أن التهديدات الظاهرة والمقاومة الواضحة لتقدم الحرية لا تزال مستمرة لسوء الحظ . وتتطلب الديمقراطية عددا من الشروط المسبقة ، وهي تعدد الاحزاب ، واحترام حقوق الإنسان ، وكذلك حق الشعوب في أن تقرر بحرية وبدون تدخل خارجي أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ولهذا ، فقد رحبنا بالتفاهم الذي تم في أكابولكو من أجل السلام ، والتنمية ، والديمقراطية والذي وقّعه رؤساء ثمانية بلدان من امريكا اللاتينية في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي . ونأمل أن تعود شيلي بصفة نهائية في القريب العاجل الى تبني تراشها الديمقراطي .

وفيما يتعلق بالازمة الخطيرة في امريكا الوسطى ، رحبت اسبانيا ، في أمل ، بتوقيع اتفاق اسكيبولاس الثاني باعتباره خطوة هامة صوب السلام ، والمصالحة ، والإنعاش الاقتصادي والاجتماعي بكل بلدان الإقليم . وصحيح انه قد تم اتخاذ خطوات هامة أخرى منذ ذلك التاريخ ، وانه لم يطرأ تغيير على عزم الشعوب المعنية على التوصل الى حلول إقليمية حقيقية لمشاكل المنطقة . ولكن هناك ، بوجه عام ، ركود يثير القلق لا بد من التغلب عليه بأسرع وقت ممكن . وفي هذا الصدد فإن عقد اجتماع القمة لرؤساء دول امريكا الوسطى ، الذي طال تأجيله ، والذي ازداد الأمل في عقده مؤخراً ، من شأنه أن يوفر حافزا جديدا لعملية السلام . وينبغي للحوار الوطني أن يستمر ، ولحقوق الإنسان أن تلقى مزيدا من التعزيز ، وأن تراعى كل الأطراف المعنية التزاماتها بمقتضى اتفاقات اسكيبولاس بكل دقة . فليس هناك بديل لعملية السلام هذه أو لإطار السلام هذا . وفي الوقت نفسه ، فإنه من العناصر الأساسية لتعزيز الزخم صوب السلام تنفيذ وتطوير الخطة الخاصة لمساعدة امريكا الوسطى ، والتي سيواصل بلندي دعمها دعما كاملا . وكما رددنا باستمرار ، فإن مشاكل هذا الإقليم الخطيرة تضرب جذورها في التخلف ، وفي استمرار الهياكل الاجتماعية والاقتصادية غير العادلة .

إن هذه الجمعية التي تؤدي دورا حافزا حقيقيا في عملية القضاء على الاستعمار لم تتمكن ، على الرغم من ذلك من القضاء على بعض المسائل المعلقة في جدول أعمالها . وفيما يتعلق بتييمور الشرقية ، فإننا نشق في أن الاتصالات بين البرتغال واندونيسيا سوف تستمر ، وانه سوف يتم إحراز تقدم تجاه تسوية عادلة ومقبولة دوليا . وبالنسبة لجزر مالدينا ، فإنه ينبغي عقد مفاوضات مباشرة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة لتمكين الأرجنتين من استعادة سيادتها الإقليمية وحماية المصالح المشروعة لسكان الجزر في الوقت نفسه .

ولا يسعني أن أغفل ذكر مسألة استعمارية معلقة أخرى تؤثر بشكل مباشر في بلدي . فاسبانيا ، حكومة وشعبا ، ستواصل تصميمها الراسخ على إيجاد تسوية حاسمة لمشكلة جبل طارق ، ليتمكن بلدنا من استعادة هذا الجزء ، مع تأمين مصالح سكان هذه المنطقة ونحن نواصل الحوار في هذا الصدد مع المملكة المتحدة ، وسوف نواصله في المستقبل تمشيا مع الاتفاقات الواردة في إعلان بروكسل لعام ١٩٨٤ ، ووفقا للقرار الذي اتخذته الحكومتان في جنيف في عام ١٩٨٥ لمعالجة وتسوية جميع جوانب المشكلة ، بما في ذلك مسألة السيادة ، وذلك من خلال المفاوضات . ولقد تم تحقيق تقدم ملحوظ خلال العام الماضي في المحادثات التي جرت بشأن بعض المسائل التقنية ، مثل المرافق الجوية . ونحن ننوي مواصلة المفاوضات بكل جدية بهدف إتمام عملية القضاء على الاستعمار عن طريق استعادة سيادتنا الإقليمية ، فنكون بذلك قد نفذنا القرارات التي اعتمدها هذه الجمعية آنذاك .

ولقد ازدادت أهمية أنشطة حفظ السلم التي تضطلع بها الأمم المتحدة نتيجة للتطورات الإيجابية التي حدثت مؤخرا فيما يتعلق ببعض النزاعات الإقليمية ونتيجة للجهود المتواصلة التي بذلتها هذه المنظمة وأمينها العام لتسوية نزاعات أخرى . وكما ذكر من قبل ، فإننا نرحب ونسعد بحصول قوات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة على جائزة نوبل للسلام لعام ١٩٨٨ .

إن العمل الحاسم الذي اضطلع به مجلس الأمن في هذا المجال ، يعتبر بصفة خاصة عاملا مشجعا . وإن إلتزام الدول الاعضاء ، على نحو متزايد ، بمفهوم حفظ السلم وممارسة عملياته ، وأهم من ذلك توفر الاستعداد السياسي والتعاون في تنفيذ هذه العمليات من جانب الدول التي أبدت تحفظا شديدا في الماضي ، يتيح أساسا طيبا لتطوير هذه العمليات تطورا أكثر فعالية وفي وقت مناسب مثل الوقت الحالي .

ونحن نشعر أن الوقت قد حان لإعداد قواعد عامة بشأن الترتيبات المالية ، وقيام الدول الاعضاء بتوفير المرافق والخدمات والموظفين . ويرى وفدي أن من المستصوب إعادة تنظيم وتعزيز الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلم ، والتي اجتمعت عدة مرات في الشهور الاخيرة بعد مرور خمس سنوات دون أن تعقد أي اجتماع ، وهو أمر يعزز تفاؤلنا بشأن الدور الذي يمكن أن تؤديه في المستقبل في هذا المجال الهام من أعمال المنظومة .

إن الاتجاه الجديد الذي ظهر على المسرح العالمي نحو تحقيق السلم قد دفعني إلى تناول النزاعات الإقليمية أولا ، ولكن من الواضح أن مهمة هذه المنظومة لا تنتهي بمجرد تسوية النزاعات الإقليمية ؛ فهناك مجالات أخرى برهنت فيها الأمم المتحدة على مدى سنوات طوال بطريقة أقل إثارة ، ولكن بفضل جهود دؤوبة ومتواصلة ، على قدرتها على معالجة المشاكل الرئيسية التي يواجهها المجتمع الدولي . وفي ذهني ثلاثة مجالات لا يمكن أن نتجاهل أهمية تعددية الأطراف بالنسبة لها ، وهي مجالات كانت لجهود المنظمة فيها أهمية خاصة ؛ وهذه المجالات هي : نزع السلاح ، والتعاون من أجل التنمية ، وحماية حقوق الانسان والنهوض بها .

ومنذ حوالي ثلاثة شهور ، في الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرمة لنزع السلاح ، قدمت موجزا تفصيليا لآراء حكومتي بشأن الكثير من بنود جدول الأعمال المتعلقة بهذا الموضوع الهام . وأود في بداية هذه الدورة الثالثة والأربعين ، أن أبدي بعض الملاحظات ذات الطابع العام .

فلقد بيّنت عدة تطورات وقعت خلال هذه السنة أن هناك إمكانية لاستحداث نمط جديد من العلاقات بين الشرق والغرب ، وهي علاقات كانت من قبل تركز على المواجهة دون إتاحة أي فرصة للحوار والتعاون إلا في حالات نادرة .

إن معاهدة إزالة القذائف المتوسطة والقصيرة المدى ، أي معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى ، والتقدم الوشيد ولكن الاكيد ، الذي أُحرز في المحادثات الخاصة بتخفيض الاسلحة الاستراتيجية ، والتقدم المحرز تجاه الحد من التجارب النووية ثم منعها في النهاية ، لهما مراحل في عملية حوار ثنائي جديد بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يستهدف لأول مرة وقف سباق التسلح على الأرض ، وعكس اتجاه هذا السباق ، ثم منع انتشاره في الفضاء الخارجي . بيد أن أهميتها لا تقتصر على مجال الحد من الاسلحة ونزع السلاح ، ولا على الإطار المحصور في العلاقات الثنائية بين القوتين العظميين .

إن التنفيذ المرضي لإجراءات التحقق المدققة المنصوص عليها بموجب معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى يشكل عنصرا هاما من عناصر بناء الثقة من شأنه أن يؤثر في مجالات أخرى . وهكذا ، ففي مجال الحد من الاسلحة ونزع السلاح ، أصبح من الممكن توفير زخم جديد ، والتقدم أيضا بمبادرات جديدة في المحافل الدولية .

ومما يؤسفنا انه لم يمكن الاتفاق على وثيقة ختامية في الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، غير أن هذه الحقيقة لا تقلل من شغتنا في تعددية الاطراف . وفي رأينا أن الوثيقة التي لم يُكتب لها أن ترى النور على الرغم من توافق الآراء بشأن معظم المسائل الواردة فيها ، تتضمن عناصر كثيرة تستحق معالجة أكثر تدقيقا في المستقبل القريب ، لأنها عناصر من الممكن أن تتيح أساسا لعمل ممتاز بالنسبة لمناقشات هذه الدورة .

إن لمسألة الاستقرار التقليدي أهمية خاصة في الإطار الإقليمي الأوروبي . وفي هذا الصدد ، وفي سياق المؤتمر المعني بالامن والتعاون في أوروبا ، من الضروري الشروع دون إبطاء في تخفيض الاختلافات القائمة في المجال التقليدي مما يتيح كفاءة

الامن بقوات أقل حجما . وفي الوقت نفسه ، تؤيد اسبانيا إقرار تدابير جديدة لبناء الثقة تكمل وتعزز التدابير التي اعتمدها مؤتمر ستوكهولم .

إن التقدم في مجال الامن يجب أن يكون مصحوبا بتقدم كبير في مجالات أخرى ، من المجالات التي يغطيها المؤتمر المعني بالامن والتعاون في أوروبا ، ولاسيما فيما يتعلق بحقوق الانسان وحرياته الاساسية . واننا نتابع باهتمام بالغ عملية الانفتاح الكبير التي تحدث في أوروبا الشرقية ، والتي نأمل أن يكون لها تأثير إيجابي على اجتماع فيينا . واسبانيا واثقة في إمكان الاتفاق بسرعة بشأن إنجاز وثيقة ختامية متوازنة وهامة خلال ذلك الاجتماع ، بحيث يمكن البدء في مفاوضات بشأن الامن في أقرب وقت ممكن .

بيد انني أود أن أؤكد على مسألة تسبب لنا قلقا بالغا ، وهي استخدام الاسلحة الكيميائية من جديد ، وانتشار القذائف التسيارية ، مما يضيء أهمية ملحة على الحاجة إلى إنجاز تقدم حاسم نحو عقد اتفاق لإزالة جميع فئات الاسلحة الكيميائية إزالة تامة وفعالة .

ومن المسائل الرئيسية الأخرى التي يواجهها المجتمع الدولي مسألة التنمية الاقتصادية ، ولعلها أن تكون أهم مسألة يواجهها هذا المجتمع الدولي . إن الانتعاش الاقتصادي الذي حدث مؤخرا في البلدان الصناعية أدى إلى توسيع الفجوة بينها وبين البلدان النامية ، وأبرز على نحو أوضح مشكلة الفقر في البلدان الأخيرة . وكانت أسعار السلع الأساسية عنصرا آخر من عناصر الاضطراب في السنوات القليلة الماضية . أما الحمائية فترتبط ارتباطا مباشرا بالقوة الاقتصادية . ولقد فرضت ست سنوات من الديون الخارجية على غالبية تلك البلدان بذل جهود أليمة وغير مثمرة ، ولاسيما في أمريكا اللاتينية التي بدأ الحديث فيها عن عقد ضائع .

إن الحالة في أمريكا اللاتينية لمن دواعي قلقنا البالغ ، حيث أسفر عبء خدمة الدين وعدم إمكان التنبؤ بالتدفقات المالية من أجل التنمية ، عن تحوّل بلدان المنطقة إلى مُصدرة صافية لرأس المال ، وهي ظاهرة لم يسبق لها مثيل في العلاقات الاقتصادية الدولية .

وفي الوقت الذي أتحدث فيه عن موضوع الدين بالنسبة لهذه البلدان ذات الدخل المتوسط ، أود أن أشير إلى الكلمات التي أدلى بها رئيس الوزراء الاسباني منذ بضعة أيام ، عندما وجّه الكلمة إلى محافظي البنوك المركزية في أمريكا اللاتينية والخليج ، حيث قال :

"تشير الحقائق إلى فشل الاستراتيجية الحالية المتبعة لحل أزمة

الديون في إيجاد تسوية للمشاكل المعلقة في وقت مناسب" .

فلنواجه الحقيقة إذن ، وهي أننا في حاجة إلى إعادة النظر في هذه الاستراتيجية الآن ، بعد أن أصبحت الظروف مؤاتية فيما يتعلق بالرأي العام وبالحالة المصرفية معا .

وينبغي تناول المشكلة على الصعيد المتعدد الاطراف في إطار المؤسسات المالية الدولية ، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، حيث أمكن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تحويل فوائد الديون إلى رؤوس أموال وتخفيض عبء الدين . ويمكن استخدام الفوائد المالية الناتجة في دعم سياسات التكيف الضرورية التي ينبغي الاستمرار في تنفيذها . وفيما يتعلق بأقل البلدان نموا سندرس بعناية اقتراحات اجتماع قمة تورونتو . ونحن على استعداد أيضا للاشتراك بنشاط في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا ، الذي من المقرر عقده في باريس في عام ١٩٩٠ ، ومما لا شك فيه أن المسائل المالية ستكون ذات أهمية خاصة في ذلك المؤتمر .

سبق أن أشرت إلى الصلة بين الدين الخارجي الواقع على البلدان النامية وتطور أسعار السلع الأساسية . على الرغم من انتعاش بعض أسواق السلع الأساسية ، لاتزال غالبية أسعار السلع الأساسية أدنى من مستويات عام ١٩٨٠ . وهنا ، قد يبعث على الأمل بدء السريان المرتقب للصندوق المشترك للسلع الأساسية .

وفي مواجهة الضغوط الحماية التي ظهرت في التجارة الدولية ، فإن التقدم المحرز في الدورة الحالية للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ، إنطلاقا من إعلان بونتا دل ايستي لعام ١٩٨٦ ، يعتبر أيضا علامة مشجعة . وعلى الرغم من الصعوبات الحالية ، لا يمكننا أن نسمح بغفل هذه الجولة . ونأمل ، مع توفر الإرادة السياسية الضرورية ، أن يصبح استعراض التقدم المحرز ، المقرر أن يجرى في الاجتماع الوزاري في كانون الاول/ديسمبر المقبل في مونتريال ، إسهاما قيما وإيجابيا صوب تحقيق النجاح النهائي لجولة أوروغواي .

وأخيرا تتسم بالروعة جهود وتصميم الأمم المتحدة من أجل التخفيف من حدة أكثر المشاكل إلحاحا . وتكتسب أهمية كبيرة في هذا الخصوص الصناديق والبرامج المحددة ، ومن بينها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يواصل العمل بفعالية لمساعدة البلدان النامية . واسبانيا عازمة على مواصلة زيادة تبرعاتها لهذه الصناديق ولبرامج الأنشطة التنفيذية للتنمية .

وكما نعلم جميعا ، تواجه القارة الافريقية في الوقت الحالي إحدى أشد مشاكل التنمية في العالم صعوبة وإيلاما . وهذه الدورة للجمعية العامة تعتبر نقطة تحوُّل هامة في تقييم برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ . وتتضمن نواة برنامج العمل الالتزام الشئسي للبلدان الافريقية والمجتمع الدولي . فمن ناحية ينبغي لافريقيا أن ترسي دعائم تنمية مستقرة ونمو مستمر عن طريق إجراء تكييفات وتحسينات هيكلية في سياساتها الاقتصادية ، ومن ناحية أخرى ينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد زيادة كبيرة من مساعدته لها وأن يتخذ المبادرات الكفيلة بدعم الجهود الافريقية . وعلى الرغم من أنه من الصحيح انه ليس لأي من هذين الالتزامين أية نتائج ملموسة في الامد القصير ، فإنه من الصحيح أيضا أن برنامجا متوسط الامد كهذا البرنامج يحتاج إلى وقت كاف لان يتعزز على النحو المطلوب . ومتواصل اسبانيا مساعدة البلدان الافريقية سواء على الصعيد المتعدد الاطراف أو عن طريق اشتراكها في اتفاقيات وبرامج المجموعة الاقتصادية الاوروبية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووكالات الامم المتحدة ، وعلى الصعيد الشئسي عن طريق اتفاقات التعاون مع البلدان الافريقية فرادى .

ومن غير المقبول عند الكلام عن التنمية عدم التعرُّض للمخاطر الكامنة في الاختلالات البيئية . فمن الضروري على نحو ملح بالنسبة لنا جميعا وعلى وجه الخصوص بالنسبة للبلدان الصناعية القيام بكل شيء مستطاع للحفاظ على البيئة ، وذلك حتى نكفل للأجيال المقبلة عالما أكثر صلاحية للمعيشة . ومما له أهمية أساسية في هذا الخصوص تقرير برونتلاند والتدابير التي اتخذت فيما بعد .

ومن المجالات التي اتسم فيها عمل الامم المتحدة بالإبداع والنجاح مجال النهوض بحقوق الانسان وحمايتها . فبفضل جهود هذه المنظمة يتوفر لدى المجتمع الدولي في الوقت الحالي عدد كبير من الصكوك القانونية التي تعرِّف حقوق الانسان الأساسية وتقرر الآليات الضرورية للتحقق منها والدفاع عنها . ويتمثل حجر الزاوية الأساسي في هذا الصرح الرائع في الإعلان العالمي لحقوق الانسان ، الذي سنحتفل بذكره السنوية الأربعين

في كانون الاول/ديسمبر القادم . وتشتمل أحكامه القليلة المختصرة على إعادة تأكيد رائع على الإيمان بقيمة وكرامة الانسان الفرد وبالمبدأ الذي أرساه الميثاق بشأن الاحترام العالمي لحقوق الانسان محل اهتمام جميع الشعوب والحكومات . وأفضل دليل على القيمة المعنوية والقانونية للإعلان يتمثل في طريقة تأثيره على الكثير من الدساتير والتشريعات الوطنية ، وكذلك في النظام القانوني الدولي الذي تبلور عبر العقود القليلة الماضية ابتداءً من العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وانتهاءً بالاتفاقية التي أبرمت مؤخراً لمناهضة التعذيب والتي صدقَ بلدي عليها في تشرين الاول/اكتوبر من العام الماضي .

وحكومة اسبانيا مقتنعة بأننا ينبغي أن نواصل التقدم بحزم على هذا الدرب . ولكن ، للأسف ، توضح الحالة في الكثير من البلدان انه لايزال أمامنا طريق طويل علينا أن نقطعه حتى نصل إلى الهدف المنشود . ونحن نعتقد انه من الآن فصاعداً ينبغي أن توجه جهودنا فوق كل شيء صوب تطبيق وتطوير الصكوك القانونية الحالية والرمود الفعال للامتثال لها ، وذلك دون أن ننسى وضع صكوك قانونية جديدة ترمي إلى مقل النظام الدولي الحالي ومد فجواته الممكنة . ومن الطرق الطيبة لإحراز تقدم في هذا المجال الحملة العالمية للإعلام بشأن حقوق الانسان ، وهي الحملة التي اقترح الامين العام شتتها في ذكرى اعتماد الإعلان .

منذ ثلاث سنوات مضت اتخذت الجمعية العامة خطوة هامة عندما أذانت بالإجماع وعلى نحو قاطع جميع أعمال وأساليب وممارسات الإرهاب حيثما ارتكبت وأيما كان مرتكبوها . وينبغي لهيئات ووكالات هذه المنظمة الآن أن تواصل التقدم على هذا الدرب الذي بدأ عند ذلك وأن تضع ، كل في مجال اختصاصها ، استراتيجيات لمكافحة الارهاب . ونحن نؤيد تأييدا كاملا المبادرات الرامية إلى تعزيز الحماية الدولية للملاحة المدنية وتشجيع الامن في البحار . إن خطر الإرهاب قد اتخذ أبعادا عالمية ، لذلك فإن الجهود الرامية إلى استئصاله يجب أن تكون عالمية .

ومن الجدير بالذكر أيضا عمل المنظمة في الميدان الاجتماعي . إن عملية وضع اتفاقية دولية لمناهضة الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة ستنتهي يقينا في كانون الاول/ديسمبر . ودخولها في حيز النفاذ سيمكّن المجتمع الدولي من التصديّ بفعالية لمشكلة ذات أبعاد عالمية لم تعد أشارها تقتصر على مجرد الاثار الاجتماعية والاقتصادية ، نظرا لتشعباتها التي تربط الاتجار غير المشروع بالمخدرات بأنشطة مثل الاتجار بالاسلحة والإرهاب ، ويعتمد حلها على التعاون الدولي الوثيق الموطد العزم . وإن السرعة والتصميم اللذين يتقدم بهما العمل صوب إبرام الاتفاقية يوضحان وعي المجتمع الدولي بهذه المسألة .

ذكرت في بداية بياني أن الوقت الراهن يعتبر مبشرا بالخير العميم للأمم المتحدة . ومع ذلك هناك سحابة تهدد عمل المنظمة ، وأقصد الازمة المالية التي مافتتت منذ ثلاث سنوات تحوم فوق عملها اليومي نتيجة لعدم وفاء بعض الدول الاعضاء بالتزاماتها بموجب الميثاق . وأثناء ذلك الوقت بُذلت جهود هامة لاستخدام الموارد الحالية على نحو أفضل . وقد أُحرز تقدم أيضا بخصوص مسائل جوهرية مثل عملية اتخاذ القرار في مسائل الميزانية والبدء في عملية استعراض إعادة الهيكلة الضرورية للقطاعين الاقتصادي والاجتماعي ، وإن كان عملية معقدة . وأود أن أناشد جميع البلدان الممثلة هنا أن تبذل قصاراها للوفاء بالتزاماتها المالية تجاه منظمنا وأن تتعاون بأن تقترح ، في هذا الوقت المؤاتي بصفة خاصة ، التكييفات اللازمة لتعجيل وترشييد عملها وجعله أكثر مرونة .

العام تلو العام ، مع مقدم الخريف إلى نيويورك ، نجتمع في هذه الجمعية العامة في عملية شعائرية مستقرة منذ وقت طويل تلقى فيها الخطابات وتُعقد فيها الاجتماعات ويجرى فيها التفاوض على الاتفاقات . وفي هذا الوقت لدينا جميعا انطباع بأن هذه الممارسة ، التي تجرى عبر السنة ، يمكن أن تكون ناجحة بل هي كذلك . ونحن نعلم تماما من واقع خبرتنا أن ما يحدث ليس نتيجة قدر محتوم ، بل اننا ، بالاحرى ،

نواجه مسائل من صنع الانسان في الوقت الحالي أو فيما مضى ، وان هذه المسائل ينبغي حلها عن طريق الانسان الآن أو في المستقبل . وعلى أي حال ، نحن نتحمل المسؤولية اليوم أكثر من أي وقت مضى لاننا على بيّنة من الأمر على نحو أفضل ولدينا موارد أكثر من مواردنا في أي وقت مضى .

إن الحكمة الرواقية المأثورة تكمن في معرفة ما يعتمد علينا وما لا يعتمد علينا . والآن ان كل شيء تقريبا يعتمد علينا ، المشاكل وحلولها على السواء . ونحن نجد الحلول وسنواصل عملية التوصل إلى حلول ليس بقدر أقل من الحوار ولكن بقدر أكبر منه ، ليس بعدالة أقل ولكن بعدالة أكبر ، ليس بحرية أقل ولكن بحرية أكبر ، وابتداءً من هذه الجمعية العامة ، التي أصبحت الآن مشجعة جدا ، سنعمل ذلك ليس بأمل أقل ولكن بمزيد من الأمل .

السيد عبد الله (عمان) : إنه لمن دواعي السرور في بداية كلمتي أن أتقدم بالتهنئة لانتخابكم رئيساً للدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة . وإن وفد بلادي لعلى ثقة من أن مداوات الجمعية العامة في هذه الدورة سوف تكفل بالتوفيق وستحقق بفضل ما تتمفون به من قدرات رفيعة ودراية وحكمة النتائج المرجوة . كما أشيد كذلك بسلفكم معادة السيد فلورين مساعد وزير خارجية جمهورية ألمانيا الديمقراطية الذي أدار أعمال الدورة الماضية بتميز واقتدار ، ولا شك ، يا سيادة الرئيس ، بأنكم ستكونون خير خلف لخير سلف .

لقد فقد العالم منذ فترة أحد زعمائه البارزين ، وهو الجنرال محمد ضياء الحق رئيس جمهورية باكستان الاسلامية . وعلى الرغم من أن فقدان الرئيس ضياء الحق يعد خسارة كبرى ، فإننا نشق بأن القيادة الباكستانية الجديدة سوف تلعب دوراً سياسياً مهماً يتفق مع المكانة التي يتميز بها الشعب الباكستاني على الصعيدين الإقليمي والدولي .

وفي هذه الدورة تود سلطنة عمان مرة أخرى أن تؤكد من جديد إيمانها وشقتها بالمبادئ السامية التي يتضمنها ميثاق هيئة الأمم المتحدة وتؤكد على اقتناعها بالدور البنّاء الذي تؤديه هيئات ومؤسسات هذه المنظمة العالمية في إيجاد حلول للمشاكل والازمات التي تحيط بالبشرية ، وان اقتناع سلطنة عمان نابع من إيماننا بأن الحوار والتفاهم بين الدول في كنف الأمم المتحدة لهما الوسيلة المثلى للتخلص من المشكلات والازمات .

إن قرار لجنة جائزة نوبل للسلام بمنح جائزة نوبل لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام هذا العام إنما يعبر عن التقدير العالمي لدور الأمم المتحدة تجاه السلام والامن . وإن هذا التقدير منعطف تاريخي لدور الأمم المتحدة ، فضلا عن أن قرار لجنة نوبل قد جاء متزامناً مع الشعور العام لدى الشعوب والأمم بأهمية دعم قضية السلام العالمي . وإننا نشعر بالسعادة والاعتباط . واننا نهنئ جميع العاملين في هيئة الأمم المتحدة ، وعلى وجه الخصوص الضباط والافراد الذين يعملون في مختلف بقاع الأرض على حماية السلام والامن .

إن من أهداف هذا الميثاق إقامة وصيانة مناخ من الثقة والتفاهم في المجتمع الدولي ، وإيجاد علاقات طبيعية عادلة ومتكافئة بين حكومات الأمم والشعوب على أساس الحوار والامتناع عن اللجوء إلى الحرب كوسيلة لحل المنازعات ، والامتناع لقاءة الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية . وإن الأمم المتحدة لديها من الامكانيات والوسائل ما يمكن استخدامها في سبيل تحقيق الاهداف والمبادئ التي نتمنى عليها الميثاق .

وكما تعلمون في مستهل كل دورة من الدورات السبع الماضية للجمعية العامة ، كنا نأتي في مثل هذا الوقت للمشاركة في أعمال دورة الجمعية العامة والتحدث من على هذا المنبر الجليل عن المشاكل التي تؤرق السلم والامن العالميين ، وكان في مقدمة ما كنا نتحدث عنه الحرب العراقية - الإيرانية باعتبارها من أكثر المشاكل الإقليمية خطرا على الامن والسلم . وفي هذه الدورة فإننا نقف اليوم لنزف التهنئة من فوق هذا المنبر إلى كل من العراق وإيران لما توصلا إليه من اتفاق حول تنفيذ قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) ولنهنئ المجتمع الدولي على نجاح الجهود التي بذلها لإخماد نار أطول وأخطر حرب إقليمية شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية . وإنه لا يمكننا في هذه الدورة إلا أن نعبر عن شعورنا الفياض بالارتياح والرضى لذلك .

كما نرى انه من الواجب علينا كذلك أن نزف التهنئة بشكل خاص إلى معالي الأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار على دوره الإيجابي والبنّاء وصبره المتواصل وتحمله ثقل هذه المشكلة النفسية والانساني حتى استطاع أن يصل بها إلى ساحة السلم . إن ذلك سيسجل للأمين العام إنجازا قل مثيله في صفحات تاريخ الأمم المتحدة . إن دور الأمم المتحدة كان قد شهد تراجعا مثيرا للقلق بين جميع الأمم والشعوب في السنين الماضية حول مستقبل الامن والسلم ، إلا أن ما تحقق في عهد الأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار قد أعاد الثقة إلى الأمم المتحدة وإلى دورها السلمي في الحفاظ على الامن والاستقرار ، كما أضاف ذلك فصلا جديدا في مصداقية الأمم المتحدة ، وفي اعتبارها حاميا للسلم يمكن للدول صغيرها وكبيرها أن تجتمع في ظلها وأن

تتجاوز من خلالها لتحقيق بواسطتها الاستقرار والطمأنينة والسلم كما تجسد ذلك في مبادئ الميثاق . ولذا فإننا ندعو إلى مزيد من التفاني في سبيل الحفاظ على الزخم الجديد في جهود الأمم المتحدة والعمل على دعمها ودعم دور الأمين العام والتعاون معه في سعيه لحل المشاكل الإقليمية الأخرى ، فله منا الشكر والتأييد لما يبذله من جهود في سبيل إيجاد عالم أكثر طمأنينة وسلماً .

إن ما تحقق من اتفاق حول تنفيذ قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) في منطقة الخليج لهو بداية لمستقبل مفعم بالأمن والأمل والسلم والرخاء . ولم يكن ذلك ممكناً لولا الدور الشجاع والحكيم للقادة في كل من العراق وإيران . ولا شك أن ما حققه القرار سوف يذكره التاريخ على أنصع صفحاته في إطار الأعمال الجليلة التي تتصف بها الشعوب والأمم العظيمة . ولنا الأمل بأن يكون هذا الاتفاق بين كل من العراق وإيران هو مسك الختام وبداية لحقبة طويلة وشاملة من السلام والتعاون .

إن السياسة العمانية تهدف ضمن توجهاتها الأساسية إلى تخفيف حدة التوتر في المنطقة والأخذ بمسببات الأمن والاستقرار وتشجيع كل الأطراف على بناء ثقة متبادلة في سبيل إنهاء الخلافات والوصول إلى سلام مبني على حسن الجوار واحترام المصالح بين شعوب المنطقة . إن الخطوات التي خطتها الدولتان الشقيقتان العراق وإيران حتى الآن تجعلنا على ثقة من أصالة التوجه نحو خطوات إيجابية لتنفيذ القرار ٥٩٨ . واننا نحیی باغتباط ما تحلّت به الدولتان من صبر وعمل دؤوب ونعقد الأمل على ما تبديانه من مرونة وتعاون في المباحثات الجارية بينهما مما يساعد على تحقيق السلم والأمن في المدى القريب .

إن من أهم عناصر السلم العادل والثابت بين البلدين يتمثل فيما يمكن أن تحققه الدولتان من إعادة البناء والتعمير ، ولذا فإن المجتمع الدولي لابد أن يدعم جهودهما بشتى الصور والوسائل حتى يتمكننا من إعادة البناء والتعمير التي لا شك سيكون لها الأثر البالغ في تخفيف حدة المرارة التي خلفتها الحرب بين الشعبين ومساعدتهما على تحقيق التنمية والازدهار ، وهما الأساسان القويان لبناء السلام الدائم .

إن بلادي وبصفتها إحدى الدولتين المطلتين على مضيق هرمز والمعنية أكثر ممن غيرها بتنظيم الملاحة في هذا المضيق أدت ولا تزال تؤدي دورها على أكمل وجه في تنظيم الملاحة في هذا الممر المائي الدولي الهام طبقا لما تمت عليه اتفاقية قانون البحار وطبقا للقواعد التي وضعتها المنظمة البحرية الدولية (امو) . إن سلطنة عمان تؤكد عزمها على الاستمرار في القيام بدورها بما يمكن سير الملاحة في هذا الممر المائي الهام بكل يسر وطمانينة ، وطبقا للمنظمة الدولية ذات الصلة .

تعطي اتفاقية قانون البحار . وما تضعه المنظمة البحرية الدولية (امو) ممن أنظمة ، كل الدول ، الساحلية والمغلقة منها ، الحقوق المتساوية في استخدام المضائق المائية ، ومنها مضيق هرمز ، مادام هذا الاستخدام سلميا ولا يشكل تهديدا للأمن والسلام .

وعلى الرغم من الدروس التي خلصت من الحرب العراقية - الإيرانية والمتعلقة بالملاحة في الخليج وما رافقتها من تطورات سلبية ، فإن الأمم المتحدة مدعوة لتضمين وشائق السلام في الخليج بالدعوة الى احترام حرية الملاحة الدولية وعدم إعاقتها ، سواء في المياه الدولية أو الإقليمية بما في ذلك الموانئ والمراسي والمنشآت البحرية ، سواء في أوقات السلم أو الحرب وفقا للقانون الدولي والقواعد المتعارف عليها وفي إطار العمل الجماعي للشرعية الدولية ، لأن من شأن تحقيق ذلك أن يمنع اعتبار ما تعرضت له الملاحة في الخليج في سنوات الحرب سابقة مقبولة في القانون الدولي يمكن استخدامها في المناطق الأخرى في العالم .

إن الحديث عن الملاحة في الخليج سيكون مبتورا دون التطرق الى التواجد الاجنبي فيه . إننا ، إذ نشير الى الجدل الناشئ حول التواجد البحري الاجنبي ، نود ان نؤكد على أهمية التعاون الدولي في إطار السلام من أجل جعل منطقة الخليج منطقة خالية من الصراعات الدولية ، وامتناع كل الدول عن أي استخدام من شأنه زيادة التوتر والإضرار بمصالح أي من الدول المطلة على الخليج .

إننا نتطلع الى اليوم الذي نتحدث فيه من على هذا المنبر عن قضية فلسطين بقلوب يملؤها السرور والاعتباط وقد تحقق للشعب الفلسطيني ما يصبو اليه ، ونأمل أن يكون هذا غير بعيد . إلا أنه وفي هذه الدورة لا بد أن نعرب عن القلق البالغ لاستمرار احتلال اسرائيل للأراضي العربية والفلسطينية ، وعدم استجابتها للعروض السلمية الدولية من أجل تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه وتمكين الدول العربية من الإحساس بالأمن والسلام . إن اسرائيل قد رفضت كل المحاولات السياسية الدولية التي تهدف الى تحقيق التعايش السلمي مع جيرانها ، وتصر على استمرار حالة العداء في المنطقة ، كما تصر على استمرارها في الاحتلال غير المشروع للأراضي العربية وإذلال الشعب الفلسطيني بالتنكر لحقوقه التي ضمنها الأمم المتحدة في الميثاق وميثاق القرارات الصادرة عن هذه الجمعية والهيئات التابعة للأمم المتحدة ، وفي مقدمتها مجلس الأمن الدولي المسؤول عن حماية الأمن والسلام الدوليين . ولقد آن لاسرائيل أن تعي بأنها إذا كانت حقا تنشد السلام مع جيرانها والتعايش بين شعوب المنطقة العربية ، فلا بد أن توقف على الفور سياساتها الحالية ووسائل الاعتداء والبطش . إن السلام في المقام الاول مرهون بالتعايش مع الشعب الفلسطيني ، ولذا فإنه يجب على اسرائيل ان تعي حقائق الانتفاضة السلمية للشعب الفلسطيني في الأراضي العربية المحتلة والاستجابة لها من خلال إعلان موافقتها على عقد المؤتمر الدولي المعني بحل قضية الشرق الاوسط عوضا عن استخدامها القوة والبطش ضد الشعب الفلسطيني المسالم .

ولم يحدث في التاريخ أن واجه شعب مصاعب قاسية من سلطة الاحتلال كتلك التي يواجهها الشعب الفلسطيني في نضاله السلمي المشروع ضد الاحتلال الاسرائيلي . إن الشعب

الفلستيني ، رغم عدم استطاعة المجتمع الدولي ممارسة دوره بما يتناسب مع حجم معاناته والبعد العلمي لانتفاضته ، لا يزال يتطلع بأمل كبير الى أن يحظى بالعدل والإنصاف من المجتمع الدولي ممثلاً في الأمم المتحدة لتحقيق أمنيه وحقوقه المشروعة في إقامة دولته المستقلة .

إن الاجراءات التي أعلن عنها جلالة الملك الحسين بن طلال ، ملك المملكة الاردنية الهاشمية ، في ٢١ تموز/يوليه ١٩٨٨ حول فك العلاقة القانونية والادارية بين الاردن والضفة الغربية المحتلة ، سوف تؤدي وبلا شك الى دعم التوجه العربي نحو السلام ، كما أن من شأنها كذلك تسهيل اجراءات عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط . كما ان ذلك يؤكد على الدور الايجابي والهام للمملكة الاردنية الهاشمية في تحقيق السلام ، ذلك الدور الذي لا يمكن الاستغناء عنه في عملية البحث عن السلام في الشرق الاوسط .

إن هذه التطورات الايجابية قد أوجدت فرما تاريخية جديدة لاجلال سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط يضمن حقوق الاطراف المعنية كافة . وإذا لم تستثمر هذه الفرصة الآن فإن المستقبل قد لا يوفر فرما مماثلة وستظل هذه القضية تهدد السلام والأمن الدوليين . وإذا كانت الدلائل تشير الى اقتراب ايجاد حلول لبعض القضايا الاقليمية الاخرى التي كانت الى زمن قريب تعكر صفو السلم والأمن الدوليين ، فإن ذلك يجيب أن يكون خير دافع لوضع قضية الشرق الاوسط في مقدمة قائمة القضايا الاقليمية التي ينبغي التعجيل بايجاد حل لها .

إن حكومة سلطنة عمان تشعر بالرضى لما وصلت اليه تطورات القضية الافغانية خصوصا بعد التوقيع على اتفاقات جنيف في ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، وهي ، في هذا الصدد ، تؤيد الاتفاق وتشيد بالجهود التي بذلتها الأمم المتحدة حيال هذه القضية ، التي اضطلع بها الامين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، وممثل السيد ديفيو كوردوفيز . ونعرب عن ارتياحنا التام للخطوات التي تحققت بالنسبة لانسحاب القوات الاجنبية من افغانستان ، وإفساح المجال للشعب الافغاني لاختيار النظام الذي يرتضيه

دونما أي تدخل خارجي . كما تدعو سلطنة عمان الى التعجيل بحل جميع المسائل الخاصة بتطبيق الاتفاقات المشار اليها بما فيها وضع الحكومة الافغانية المقبلة . إننا نناشد المجتمع الدولي وجميع الدول المحبة للسلام بذل المزيد من الجهود للمساعدة في إعادة إعمار افغانستان للتخفيف من الآثار المدمرة المترتبة على الحرب التي لحقت بهذا البلد .

إن حكومة بلادي لتأمل في أن الزخم الدولي المفعم بالتفاؤل سوف يساعد على حل المشكلة الكمبوتشية المتفاقمة . وفي هذا الصدد نود أن نشيد بالجهود الحثيثة التي تبذلها رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لحل هذه القضية ، ونشيد بوجه خاص بالجهود التي تبذلها اندونيسيا باسم هذه الرابطة . ونستبشر خيرا بنتائج الاجتماع غير الرسمي للأطراف الكمبوتشية الذي عقد في جاكرتا في شهر تموز/يوليه الماضي . اننا نأمل أن يكون هذا الاجتماع بمثابة فاتحة مباركة ، بإذن الله ، لحل هذه الازمة ، متمنين لجميع الجهود المبذولة لحل القضية الكمبوتشية التوفيق والنجاح حتى يتمكن الشعب الكمبوتشي من العيش بسلام واختيار النظام الذي يرضيه لنفسه بنفسه .

إن بلادي ، ومنذ انضمامها الى اللجنة المختصة للمحيط الهندي ، قد بذلت جهودا متواضعة مع الدول الاخرى الاعضاء في هذه اللجنة لتطبيق إعلان الجمعية العامة الصادر عام ١٩٧١ الوارد في القرار ٢٨٣٢ (د - ٢٦) والخاص بجعل منطقة المحيط الهندي منطقة سلم ، لان من شأن تنفيذ هذا الإعلان حفظ التوازن في المنطقة وإبعادهما عن تنافس الدول الكبرى .

ورغم الصبر الذي كاد أن ينفد بسبب الجهود التي طوق عمل هذه اللجنة خلال السنوات الاخيرة ، فإنه يسرنا أن نرى نجاحا ملحوظا في الاعمال التحضيرية للجنة التي عقدت خلال هذا العام ، ويحدونا الامل في أن يكون هذا النجاح بالإضافة الى التطورات الايجابية التي شهدتها المنطقة مؤخرا خيرا دافع الى عقد المؤتمر المعني في كولومبو عام ١٩٩٠ كخطوة أولى نحو تنفيذ إعلان الجمعية العامة بجعل منطقة المحيط الهندي منطقة سلام .

إننا نشعر بارتياح إزاء سعي بلدان أمريكا الوسطى الحثيث نحو تنفيذ اتفاق اجراءات اقامة السلم الوطيد والدائم في أمريكا الوسطى الذي وقعه رؤساء دول هذه المنطقة في آب/اغسطس ١٩٨٧ . إن هذا الاتفاق يبشر بمستقبل مفعم بالسلم والرخاء ليس لمنطقة أمريكا الوسطى فحسب ، بل لكل منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي . وننتهز هذه الفرصة لنعرب عن تأييد سلطنة عمان للجهود المبذولة كافة من أجل إقرار السلم

في منطقة أمريكا الوسطى ، خصوصا جهود مجموعة كونتادورا التي ما برحت تبذل الجهود المضنية من أجل وضع اتفاق ١٩٨٧ نما وروحا حيز التنفيذ .

من الطبيعي أن بناء عالم يسوده الأمن والمحبة والوثام يقتضي منا القضاء على المظاهر غير الانسانية التي لايزال المجتمع الدولي يعاني منها حتى الآن مثل التمييز العنصري . إن سياسة التمييز العنصري البغيضة التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا ضد الاغلبية السوداء لم تات إلا بيزيد من التدمير وإراقة الدماء . إننا إذ ندین هذه السياسة لنامل من المجتمع الدولي ألا يآلو جهدا في تحقيق أماني الشعوب الافريقية المضطهدة في الحرية والاستقرار .

وبهذا الصدد ترحب سلطنة عمان بالتقدم الذي تم إحرازه حتى الآن في جولات المباحثات التي ترعاها الولايات المتحدة الأمريكية والتي تجري بين أنغولا وكوبا من جهة وجنوب افريقيا من جهة أخرى من أجل إقرار السلام بين أنغولا وجنوب افريقيا وتحقيق استقلال ناميبيا ، آمليين أن تكون نتائج هذه الجهود محققة لما يخدم مصلحة الشعوب الافريقية ويعيد الأمن والسلام الى تلك المنطقة الهامة من العالم .

إن العالم يشهد الآن تجمعا فريدا يمثل العلم في أنبل معانيه ، وأعني بذلك الالعب الاولمبية التي تحتضنها الآن سيول عاصمة جمهورية كوريا الجنوبية . وتامل سلطنة عمان أن تبعث روح السلام المتمثلة في هذه الالعب الثقة والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية . وبهذا الصدد ترحب بلادي بأي جهد دولي يبذل من أجل انضمام أي من الدولتين الكوريتين الى منظمة الأمم المتحدة ، وعلى وجه الخصوص نرحب بالرغبة المخلمة التي أبدتها جمهورية كوريا الجنوبية في التحدث الى الجمعية العامة ، وخاصة إنها أعلنت في البيان الخاص الذي ألقاه رئيس جمهورية كوريا الجنوبية يوم ٧ تموز/يوليه ١٩٨٨ إنهاء حالة الدبلوماسية العدائية المتسمة بالتنافس والمواجهة مع الشمال ، كما إن من شأن ذلك تعزيز مبدأ العالمية الذي هو حجر أساس هذه المنظمة .

إنه لمن المشجع أن نلمس اليوم أن عملية الحوار والتفاوض بين الدولتين الأعظم قد بدأت مسارها وتطورها ، وإن النتائج الايجابية لهذه العملية قد بدأت تسفر عن آثار محسوسة في التخفيف من حدة التوتر الدولي وتشكل أساسا سليما لعالم أكثر طمأنينة ، كما تبشر بآفاق حوار يتسع نطاقه بالاتفاق على حل عدد متزايد من القضايا الدولية . إن معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية التي دخلت حيز التنفيذ حدث تاريخي هام . إن هذه المعاهدة ، بالإضافة الى كونها الاولى من نوعها ، قد أكدت على حقيقة واحدة وهي ان اي دولة مهما بلغت قوتها العسكرية التدميرية فإن ذلك لن يوفر لها السلام والطمأنينة ، وإن الطريق الوحيد لتحقيق الامن والاستقرار هو إجراء الحوار واحترام المصالح على أساس العدل لجميع الأمم كبيرها وصغيرها .

إن هذه المعاهدة ، رغم أهميتها ، لم تمس سوى اليسير من الاسلحة النووية المتواجدة على سطح هذه المعمورة . ومع ذلك فقد خطونا خطوة واحدة نحو العالم السلمي توخاه الميثاق على الرغم مما هو متوفر لدينا من احصاءات حول الانفاق العسكري إذ يكفي أن نذكر على سبيل المثال أن العالم يخفق مليونا وثلاثمائة ألف دولار كل دقيقة على الاغراض العسكرية في وقت يموت فيه مئات من الاطفال في بعض البلدان النامية بسبب سوء التغذية والمرض ناهيك عن معاناة ٥٧٠ مليون من البشر من الجوع واقتتار ١ ٥٠٠ مليون منهم الى الخدمات الصحية وبقاء أكثر من ٨٠٠ مليون في ظلمات الامية ووجود ٣٠٠ مليون عاطل عن العمل .

إن هذه الحقائق والحقائق الاخرى ذات الصلة تستوجب علينا أن نخطو خطوات حثيثة من أجل تجاوز الاخفاق الذي طرأ على مسيرة نزع السلاح في الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح . إن قضية نزع السلاح لا تنفرد بها دولة أو مجموعة من الدول وإنما هي قضية عالمية تخص الشعوب كافة ، لان احدا لن ينجو من الكارثة النووية . وبما أننا نؤمن بأن الحرب النووية ستقضي على التراث والتقدم البشري على هذا الكوكب فلا بد من العمل الجماعي لمنع وقوعها ، وهذا بالطبع لن يتأتى إلا إذا

تحملت كل دولة وبحماس وتفخية مسؤوليتها لتمهيد الطريق أمام تضافر جهد عالمي
النطاق من أجل وضع برنامج شامل وكامل لنزع السلاح .
إن ما شهده الاقتصاد العالمي خلال الثمانينيات من تغييرات هيكلية يشير
التساؤل والقلق نظرا للتدهور الحاد الذي انتابه ، فالتغييرات التي نتجت عن التقدم
التكنولوجي والعلمي بالإضافة الى السياسات الاقتصادية الكلية للدول الصناعية الكبرى
قد تمخضت عنها آثار سلبية على أداء النمو والتنمية في العالم بصفة عامة والسدول
النامية بصفة خاصة .

إن هذا الوضع المتردي للاقتصاد العالمي يعود الى تضافر عدة عوامل من بينها تدهور أسعار السلع الأساسية التي تعتمد عليها اقتصادات الدول النامية ، وعدم استقرار أسعار العملات الرئيسية ، والاجراءات الاحصائية التي تتخذها الدول المتقدمة ، وأعباء مديونية الدول النامية ، وتدهور معدلات التبادل التجاري لغير مصلحة الدول النامية ، وتقلص التدفقات المالية المتجهة للبلدان النامية ، مما أدى الى تفاقم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها هذه الدول . ولعل انخفاض متوسط الدخل الحقيقي للفرد في هذه البلدان لخير دليل على ذلك .

إن استمرار مثل هذا الوضع غير الطبيعي دون ضوابط من شأنه مضاعفة معاناة المزيد من أبناء شعوب بلدان العالم الثالث . كما أن السماح باستقرار هذه السياسات من قبل الدول الغنية سوف يعني استمرار الدول النامية في حالة التخلف والفقر ، وعدم إعطائها الفرصة لتحقيق معدلات إضافية من النمو والانتعاش في اقتصاداتها .

ومع أن هناك بداية نهج جديد من قبل الدول الصناعية في قمة تورونتو الاخيرة لتخفيف عبء مديونية العالم الثالث وتمديد آجال سدادها وتخفيض الفوائد عليها ، فذلك ليس كليا ، ونأمل ألا يكون مرحليا ، بل نطالب الدول الصناعية والمتقدمة بمزيد من التعاون البناء للنهوض بمعدلات التنمية في الدول النامية وتخفيف أعباء الديون عنها . كما نطلب منها أن تبدي مرونة وجدية أكثر في المفاوضات المتعلقة بهذا الشأن .

إن حل كثير من القضايا التي يواجهها مجتمعنا مرهون بتحسين الاقتصاد الدولي وضمان النمو المتكافئ والعدل لكل الدول . وبالطبع فإن هذا يتطلب تحلي الدول المعنية بالمرونة حتى تستطيع إعادة الحوار بين الشمال والجنوب .

إننا نعتقد بأن الدورة الحالية توفر فرصة ممتازة لدعم التفاؤل الذي انبعث نتيجة استئناف الحوار بين المنتجين والمستهلكين . ومن واجبنا أن نتعاون متضامنين لتهيئة الظروف اللازمة لإيجاد اقتصاد عالمي أكثر توازنا يعود بالفائدة ، على نحو منصف ومتوازن ، على البلدان الصناعية والبلدان النامية على السواء .

لقد اضطلعت الأمم المتحدة بدور رائد في إيجاد حلول للمشاكل العالمية وفي استتباب السلم والأمن العالميين . وقد أثبتت المنظمة كفاءتها وجدارتها في إيجاد حلول للعديد من المشاكل التي كان يبدو من المستحيل إيجاد حل لها . كما أنها نجحت في كسر طوق الجمود عن مشاكل اعتبرت أنها وصلت إلى طريق مسدود .

إن الأمم المتحدة ستبقى ملاذ البشرية الآملة في السلم والأمن . وإن سلطنة عمان ، اتساقاً مع سياساتها التي تستهدف إقامة علاقات ودية وسلمية مع محيطها وعلى امتداد العالم ، ستبقى مؤيدة لكل الجهود المبذولة لتعزيز دور الأمم المتحدة باعتبارها الأداة الجماعية الرئيسية القادرة على حل المشاكل المستعصية التي تواجه البشرية .

السيد غوبيلز (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : تنعقد هذه

الدورة للجمعية العامة في ظل ظروف تبشر بالخير . فبينما كنا نتحدث في السنة الماضية عن بعض التحسن في العلاقات الدولية ، لا يسعنا الآن إلا أن نلاحظ أن التحرك الذي بادرت به الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بدأ يفتح آفاقاً جديدة للسلم في حالات عديدة من الصراعات وبؤر التوتر في العالم .

لقد كانت الأعمال التي أنجزتها الأمم المتحدة وعلى رأسها الأمين العام ، أعمالاً مثالية حقاً . فالجهود الدؤوبة التي يبذلها أميننا العام ومعاونوه البارزون أضفت على منظمتنا مكانة جديدة .

منذ انشاء الأمم المتحدة ، نادراً ما توفرت أحداث تسعدنا بالقدر الذي توفّر لنا في غضون هذه السنة .

ففي مجال نزع السلاح ، للمرة الأولى يؤدي الاتفاق المتعلق بالقذائف النووية المتوسطة المدى إلى تدمير فئة كاملة من الأسلحة ، وما زالت المفاوضات جارية بين الدولتين العظميين بغية خفض الأسلحة الاستراتيجية بنسبة ٥٠ في المائة .

وشمة آفاق جديدة أمام طائفة كاملة من الصراعات التي كثيراً ما توصف بأنها نزاعات اقليمية : في أفغانستان ، وبين إيران والعراق وفي الجنوب الأفريقي وفي قبرص وفي الصحراء الغربية وكمبوديا .

وفي مناطق أخرى للصراع أو التوتر يسود اليوم مناخ من الانفراج أو التقارب بين أطراف كان حتى الأمر بعضها يتربس ببعض . وهذا ما يحدث حاليا في القرن الأفريقي وفي المغرب العربي وفي كوريا .

هذا التقدم وهذه الانجازات بمفة عامة دليل ملموس على التحسن الكبير الذي طرأ على العلاقات الدولية . ففي كل يوم تلوح في الأفق بوادر جديدة تبشر بمزيد من المصالح المشتركة والتقارب في وجهات النظر .

لكن لنتوخ الحذر من التفاؤل المغالى فيه . ولنتأكد أولا من أن الاتفاقات الموقع عليها تحترم ويجرى تنفيذها بحسن نية . إن مجرد الاتفاق على المبدأ أو حتى التوقيع ، لا يؤدي دائما الى السلام .

في أمريكا الوسطى على سبيل المثال لم يفض بعد اتفاق اسكيبولاس الثاني - رغم التوقيع عليه - الى وضع حد للتوتر في المنطقة .

وفي الشرق الاوسط وجنوب افريقيا تزداد الأوضاع سوءا .

وشمة صراعات مسلحة دامية أخرى مازالت تدور رحاها ولا يرد ذكرها كثيرا للأسف الشديد .

ومازال الطريق شاقا وطويلا فيما يتعلق بنزع السلاح .

ومازال الارهاب يعيث في الأرض فسادا ويشيع الغوضى والخراب ويهدد ارواح المدنيين الابرياء .

أما البطالة وعدم احترام الاقليات وظهور أشكال جديدة من الإجحاف ، وعدم التسامح بجميع مظاهره وانتهاكات حقوق الانسان ، فقد أصبحت الوقود اليومي الذي يغذي التوتر والعنف والإحباط .

ومازالت حالة العالم الاقتصادية والاجتماعية تشير قلقا عميقا .

كما أن التحديات الايكولوجية تشير مزيدا من القلق يوما بعد يوم .

وبوصفنا أوروبيين ، فإننا نتابع باهتمام خاص التطورات التي تحدث حاليا في الاتحاد السوفياتي وفي بلدان أخرى في أوروبا الشرقية . إن التغييرات التي يُعلن

عنها ينبغي أن تؤدي إلى إصلاح شامل في تلك الدول ، عن طريق تعميم الديمقراطية في الهيئات السياسية على أساس توخي الشفافية الصادقة في الشؤون العامة ، واللامركزية في الهياكل الاقتصادية .

إن السياسة الخارجية الجديدة التي ينتهجها الاتحاد السوفياتي تتميز بدوغمائية أقل ومزيد من الواقعية والروح العملية في تقييم الأحداث الدولية . وما من شك في أن هذا التطور في الاتحاد السوفياتي قد ساهم إلى حد كبير في تحسين العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة .

ومما شجع هذا التغيير إدراك الدول - حتى العظمى منها - أن هناك حدوداً لقدرتها في ميدان القوة العسكرية وفي التزاماتها بتزويد الدول الأخرى بالأسلحة . إن القيود التي تعاني منها التنمية الاقتصادية الداخلية ، والتكافل المتزايد في عالم متعدد الأقطاب لم تعد تسمح لدولة بأن تملئ إرادتها على دولة أخرى . وبالتالي أصبح إيجاد حلول للمشاكل أكثر احتمالاً من خلال الطرق السلمية والحوار والمفاوضات والتعاون .

من ذا الذي لا يرحب بالتقارب بين الدولتين العظميين ، الذي أكدته اجتماعا قمة واشنطن وموسكو ؟ وهذا المنطق وجد له أيضاً سبيلاً في أوروبا حيث بدأت مرحلة جديدة من الانفراج والتعاون .

ان الاعتراف بالمجموعة الاوروبية من جانب مختلف البلدان في أوروبا الشرقية قد تحقق الآن . وفي أعقاب الاتفاق الموقع في لكسمبرغ بين مجموعتنا ومجلس التعاضد الاقتصادي تجرى الآن مفاوضات مع بلدان أوروبا الشرقية ترمي الى ابرام اتفاقات يمكنها أن تعزز التعاون الاقتصادي .

وفي مؤتمر المتابعة في فيينا ، يوشك الموقعون الخمسة والثلاثون على وثيقة هلسنكي الختامية على الاتفاق على توجيهات جديدة تتناول بشكل خاص احترام حقوق الانسان والاتصالات الانسانية بين المواطنين الاوروبيين جميعا . وانني واثق بأن أعمال المؤتمر ستختتم قريبا وبأن ذلك سيعقبه بدء مفاوضات بشأن استقرار القوات التقليدية في أوروبا . ان الهدف الذي يُسعى الى تحقيقه ذو شقين : أولا ، أن يُنشأ توازن مستقر آمن يمكن التحقق منه للقوات التقليدية في أوروبا على مستوى أدنى عن طريق اجراء تخفيضات غير متماثلة ؛ وثانيا ، ان توجد تدابير جديدة يمكن أن تساعد أيضا في تدعيم الثقة والامن في أعقاب اتفاق استكهولم .

وفيما يتعلق بمسألة أفغانستان ، تؤيد حكومة لكسمبرغ احترام جميع الاطراف لاتفاقات جنيف . ونحن نتوقع ، في جملة أمور ، أن يختتم الاتحاد السوفياتي قريبا الانسحاب الكامل لقواته وفقا للجدول الزمني . إلا أنه لسوء الحظ ، يجب علينا أن نلاحظ أن القتال لايزال مستمرا في ذلك البلد ، الامر الذي يطيل معاناة الشعب الافغاني ويؤخر عودة حوالي ٥ ملايين لاجئ .

ان اقامة حكومة مستقلة تمثيلية حقا في اطار عملية حقيقية لتقرير المصير - بعبارة أخرى بمشاركة جميع الافغان ، بما في ذلك قوى المقاومة - هي الطريقة الوحيدة لجعل السلام الحقيقي أمرا ممكنا ، جنبا الى جنب مع اعادة بناء البلد ، الذي دمر نتيجة ثماني سنوات من الاحتلال . وحكومة بلادي راغبة في الاسهام في الجهود القائمة على التضامن الدولي تأييدا للشعب الافغاني .

لقد رحب الرأي العام العالمي بارتياح ورضا كبير بوقف الحرب المدمرة بين ايران والعراق . لقد دام ذلك الصراع ثماني سنوات ، مسببا موت أكثر من مليون شاب

من الجنود والمدنيين ، وتشويه مئات الألوف الأخرى ، وتدمير مدن بأكملها . فاي تضحية حمقاء وسخيفة هذه على مذبح وهم عظمة الدولة والتعصب الديني والقومية المطلقة العنان .

اننا نؤيد دون تحفظ جهود الأمين العام في المفاوضات الجارية لتحقيق تسوية عادلة وشاملة ودائمة وفقا لقرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) .

لقد لقي بث اللغام بانتظام في المياه الدولية في الخليج الفارسي ، وأعمال العنف المتكررة التي قام بها طرفان متقاتلان ضد سفن بلدان أخرى تبخر في المنطقة ، الادانة الجماعية في بلدي . واننا نشجب بالمثل تدمير طائرة الركاب الايرانية الذي أدى الى موت ثلاثمائة مدني . ونحن واثقون من أن الحالة في الخليج تعود الى طبيعتها الآن ، وانه يمكن تأمين حرية الملاحة وفقا للقانون الدولي .

وفي قبرص ، اتفق ممثلو الطائفتين في الجزيرة منذ أيام قليلة على استئناف المفاوضات في نيقوسيا تحت اشراف الأمين العام . وانني آمل مخلصا في أن يجرى هذا وفقا للجدول الزمني الموضوع . ان التسوية الشاملة للنزاع يجب أن تؤدي الى انسحاب القوات التركية التي تحتل جزءا من جمهورية قبرص ، والى التوفيق بين الطائفتين حتى يمكن انهاء أربعة عشر عاما من التقسيم .

وفي نزاع الصحراء الغربية يبدو أن الظروف قد هيئت من حيث المبدأ لتنفيذ خطة السلام التي قبلها الطرفان . ويجب أن يمكن إعلان وقف اطلاق النار ، وتنظيم الاستفتاء تحت اشراف هذه المنظمة ، الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير المصير بحرية ودون أية قيود .

أرحب أيضا بالتقدم الهام المحرز من جانب كوريا الجنوبية صوب اضاء طابع الديمقراطية . ان شباب العالم بأسره يجتمع الآن في ذلك البلد للمشاركة في دورة الالعاب الاولمبية . ألا ينبغي لنا بموجب مبدأ العالمية هذا نفسه أن ننظر الآن في قبول جمهورية كوريا في عضوية الأمم المتحدة ؟

وفيما يتعلق بمسألة كمبوديا ، نتابع باهتمام وأمل المبادرات الدبلوماسية المختلفة التي اتخذت في الشهور القليلة الماضية . انها تبين للمرة الاولى منذ نشوب الصراع ارادة سياسية متنامية من جانب جميع الاطراف المعنية للوصول الى تسوية تفاوضية .

وفي الاجتماع غير الرسمي في جاكرتا ، الذي جمع لأول مرة القوى السياسية المختلفة في كمبوديا . وفييت نام ، وبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، طرحت اقتراحات سلام مختلفة ونوقشت واتفق على القيام باجراء عملي . وكما أكدت الجمعية العامة مجددا عاما بعد عام ، فان انسحاب القوات الفيتنامية الكامل هو العنصر الرئيسي لاية تسوية يجب ان تمكن الشعب الكمبودي من ان يقرر بحرية ما يتعلق بمستقبله . واية امكانية للعودة الى الاعمال الوحشية المرتكبة في ظل نظام بول بوت يجب تجنبها تماما . ويمكن للأمم المتحدة والمجتمع الدولي ان يجدا نفسيهما وقد أوكلت اليهما مسؤولية حاسمة عن تنفيذ تلك التسوية .

هل ستتمكن منظماتنا في القريب من الترحيب بناميبيا بوصفها العضو الستين بعد المائة ، الامر الذي يعد التتويج الناجح للأعمال التي قامت بها الامم المتحدة منذ البداية تقريبا لانهاء احتلال غير شرعي واكمال المهمة التاريخية ، مهمة انهاء الاستعمار ؟ ان هذا السؤال يبدو ان له ما يبرره في ضوء النتائج المحققة حتى الان خلال المفاوضات التي دامت لبعض السنوات بين جنوب افريقيا وكوبا وأنغولا بفضل وساطة السيد تشيستر كروكر وكيل وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية للشؤون الافريقية . وقد توصلت تلك البلدان الان الى اتفاق بشأن مجموعة مبادئ لتسوية سياسية للنزاع .

ونحن نأمل ان توفر المفاوضات دون مزيد من التأخير اطارا زمنيا محسنا لانسحاب القوات الكوبية من أنغولا . لقد توقفت الاعمال العسكرية ، وتركت قوات جنوب افريقيا أنغولا ، ووافقت أطراف النزاع على ان تقترح على الامين العام يوم اول تشرين الثاني/نوفمبر القادم تاريخا لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي أصدره مجلس الامن منذ عشر سنوات . ويقضي ذلك القرار بانسحاب ادارة جنوب افريقيا غير الشرعية من ناميبيا

ونقل السلطة الى الشعب الناميبي والاعداد لحصول ناميبيا على الاستقلال عن طريق انتخابات حرة تحت اشراف ومراقبة الامم المتحدة .

ان الحالة في جنوب افريقيا لاتزال مثيرة للقلق الخطير ، اذ لم يحرز أي تقدم نحو الغاء نظام الفصل العنصري الذي لا يمكن تحمله . وبل على العكس من ذلك ، فبدلاً من أن تدخل حكومة جنوب افريقيا في حوار وطني ، أطالت وجددت حالة الطوارئ والتشريعات المصاحبة لها . انها جعلت نظام القمع أكثر قسوة وزادت من الرقابة .

لقد بلغ نلسون مانديلا منذ وقت قريب السبعين من عمره وهو في السجن . ان مانديلا ، هو مثال للملايين من الشعب المقهور داخل جنوب افريقيا وخارجها ، ويمثل الأمل الذي لا يمكن القضاء عليه من أجل إقامة جنوب افريقيا موحدة وديمقراطية وخالية من التمييز العنصري . وانني أكرر مرة أخرى النداء الذي وجهته حكومة بلادي - وحكومات أخرى عديدة - بالافراج عنه وعن سائر السجناء السياسيين والعديد من الاطفال والشباب المسجونين دون مبرر . ونحن نشعر بأننا معنيون بشكل مباشر ومسؤولون عن مصير أبناء شاربفيل الستة المحكوم عليهم بعقوبات .

لقد اعترفت حكومة جنوب افريقيا بمزايا التسوية التفاوضية في مسألة ناميبيا ، ويحدوني الامل أن يكون الوقت قد حان لايجاد حل تفاوضي للقضاء بالكامل على الفصل العنصري . وريشما يتحقق ذلك ، ستبقى حكومتي ملتزمة بالقرارات التي اتخذتها المجموعة الأوروبية تحت رئاسة لكسمبرغ سواء فيما يتعلق بمسألة الجزاءات أو التدابير الايجابية لتقديم الدعم لضحايا الفصل العنصري ولدول خط المواجهة . ومتواصل لكسمبرغ أيضا عملها ، على الصعيد الوطني ، وخصوصا في المجال المالي ، لدعم المنظمات التي تكافح سلميا ضد الفصل العنصري .

انتقل الآن الى مسألة امريكا الوسطى . ان الامل الضخم الذي ظهر منذ عام بسبب اتفاق اسكيبولاس الثاني ، قد تلاشى . وتعطلت المفاوضات على نحو خطير . ولئن كانت الأنشطة العسكرية تبدو أقل فان عملية المصالحة الوطنية لم تؤد الى أية نتائج حتى الآن في أي بلد من البلدان المعنية . ولم تعالج حتى الآن أوجه الظلم في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية ، التي تعتبر السبب الرئيسي للتقلبات التي تحدث في المنطقة . انني أناشد الحكومات المعنية أن تبدأ من جديد عملية السلم وأن تتحمل بشجاعة التزاماتها النائية عن اتفاق اسكيبولاس الثاني . ان السلام في المنطقة ينشأ عن قيام نظام تعددي ديمقراطي حقيقي من كل بلد من هذه البلدان ، واحترام حقوق الانسان والنهوض بالعدالة الاجتماعية . ويجب علينا بدورنا أن نحترم مبادئ القانون الدولي ، وبصفة خاصة مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى .

أما في الشرق الأوسط ، فان الانتفاضة التي يقوم بها الفلسطينيون في الأراضي المحتلة ، بما لها من طبيعة تلقائية ودائمة ، تبين بوضوح مدى ما يعانيه من احباط وخيبة أمل شعب حرم من حقوقه المشروعة ويرفض القبول بهذه الحالة المهينة على الرغم من ظروف الحياة القاسية التي يعيش فيها .

لقد دافعت بلادي دائما عن حق اسرائيل كدولة في الوجود . وسنفعل ذلك باستمرار . ولذلك يؤسفنا أشد الاسف لجوء اسرائيل في الأشهر القليلة الماضية الى تدابير القمع التي بلغت درجة كبيرة من القسوة . ان هذه التدابير لم تحل المشكلة بل أدت الى زيادة تصميم الفلسطينيين على رفض الاحتلال .

وقد حاول السيد هولتز وزير خارجية الولايات المتحدة عن طريق اتصالاته المستمرة الدؤوبة أن يحقق التجديد في عملية الحوار والبدء بعملية سلم على أساس خطة متسقة وشاملة .

لقد أظهرت أحداث الأشهر القليلة الماضية أن الوضع الراهن لم يعد مقبولاً . وأكدت الحاجة الملحة إلى إيجاد حل تفاوضي . ولذلك قبلت الغالبية المتزايدة من الدول الأعضاء فكرة عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة . ويمكن أن يكون هذا المؤتمر إطاراً لمفاوضات مباشرة بين الأطراف المعنية ، ويمكن أن يطلب من هذا المؤتمر أن يحدد التدابير الانتقالية وضمانات الأمن المطلوبة . ويجب على كل منا أن يشجع عملية التفاوض هذه وأن يطلب من الأمين العام أن يواصل مشاوراته .

ويجب أن تقوم أية تسوية شاملة وعادلة ودائمة على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، وعلى أساس الاعتراف بدولة إسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها ، والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير المصير .

إن قرار ملك الأردن بقطع العلاقات القانونية والإدارية بين بلاده والضفة الغربية عمل له مغزى كبير . فقد يدفع هذا القرار الفلسطينيين إلى أخذ مسؤوليات جديدة على عواتقهم ويفتح آفاقاً جديدة .

منذ أربعين سنة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ اعتمدت الجمعية العامة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . وكان ذلك في الواقع عملاً ذا مغزى تاريخي .

وعلى الرغم من التقدم الذي أحرز منذ ذلك الوقت لانزال انتهاكات حقوق الإنسان تحدث في العالم بدرجة تشير القلق . ولا يزال التعذيب ممارسة شبه مؤسسية في دول عديدة . والتمييز العنصري وكرهية الأجانب موجودان وقد بدأ يظهران بأشكال وأوجه جديدة ، حتى في أوروبا . وبيات أنواع جديدة من العنف تهدد أمن الأفراد وسلامتهم . ولا يزال جزء كبير من البشرية ، يعيش في ظروف غير مقبولة ، محروماً من حقوقه الأساسية حتى الآن .

فلنفتنم الغرض التي يوفرها المناخ الدولي الحالي لنعطي أبعادا جديدة للعمل الدولي في هذا المجال بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية . ويبدو لي أن مجالات الأولوية في العمل ينبغي أن تكون الاقلال من الانتقاد الانتقائي لانتهاكات حقوق الانسان والنضال الذي لا يرحم ضد التعذيب وجميع أشكال العنصرية ، والاهتمام من جديد بحماية حقوق الاقليات والمرأة والطفل .

وأرى أيضا ان انشاء مكتب لمفوض سام لحقوق الانسان - وهو الامر الذي طالبنا به من مدة - سيكون من شأنه تعزيز وسائل عملنا وسلطة منظماتنا .

اختتمت الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرمة لنزع السلاح في حزيران/يونيه الماضي دون توافق في الآراء . وآمل أن تتمكن الجمعية من تعزيز وصياغة أوجه التقارب التي تحققت مع ذلك في تلك الدورة بشأن عدد من المسائل الهامة . وسأقتصر هنا على التذكير بأن حكومتي ترى أن حل مشكلة الاتجار في الاسلحة يجب أن تكون له الأولوية . فمنذ الحرب العالمية الثانية قدمت هذه التجارة الاسلحة في ١٥٠ صراعا وحربا اقليمية ، قتل فيها ٢٠ مليونا من البشر ، وتكلفت أموالا طائلة .

وقد لاحظنا ان الاسلحة الكيميائية استخدمت بطريقة مروعة في مناسبات عديدة اثناء الحرب الدائرة بين ايران والعراق ، ولاحظنا أيضا أنها استخدمت مؤخرا ضد الاقلية الكردية في الجزء الشمالي من العراق ، وتدين حكومة بلادي بقوة استخدام هذه الاسلحة المروعة التي يجب أن تحظر الى الابد . وفي هذا الصدد اقترح الرئيس ريفان من فوق هذه المنصة عقد مؤتمر دولي للنظر في هذه المشكلة الهامة . وتؤيد حكومة بلادي هذا الاقتراح . وتدعو المجتمع الدولي الى أن يضع بسرعة التدابير اللازمة والجزاءات الفعالة لمنع استخدام هذه الاسلحة في المستقبل .

ان سلم وأمن الشعوب لا يعتمدان فقط على القضاء على الصراعات والتهديدات التي لها طابع عسكري ، فالتوازن الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في العالم تحدد على نفس المستوى ، ان لم يكن بصورة أكبر ، استقرار البشرية ورفاهتها .

ان الوسائل التي يحدث بها تجاهل البيئة بلغت أبعادا مقلقة . وخطر حدوث تغيرات لا رجعة فيها في النظام البيئي قائم . والأمطار الحمضية تهاجم الغابات وتدمرها والغابات الاستوائية يقضى عليها بمعدلات تدعو الى القلق . والمناطق التي تزال منها الغابات كل عام تساوي مساحة بلد مثل النمسا . وعشر تلك المساحة تقريبا يجري تحريجها . لقد أدى ذلك الى حدوث تغييرات مناخية كثيرة . وتآكل التربة يحدث بنسب خطيرة ويخشى أن يؤدي ذلك الى زيادة الكوارث الطبيعية ، كما حدث مؤخرا في نينغلاديش . وهذه الكوارث تعطل تدفق المياه وتقلل الانتاج الزراعي .

وتعتبر اساءة استخدام المبيدات الحشرية سببا رئيسيا من أسباب تلوث التربة والاختلال الزراعي . والاستهلاك السريع للوقود الاحفوري يغيّر في تكوين الغلاف الجوي ويؤثر على المناخ وقد يكون أحد أسباب ارتفاع حرارة الكوكب .

وفي افريقيا يتقدم التصحر بسرعة والمعروف الآن أن التصحر عقبة رئيسية في سبيل التنمية .

كما أن مشكلة تصريف ومعالجة وتصدير الفضلات الصناعية السامة تقتضي حلاً عاجلاً . وغني عن البيان أن الدول لا تستطيع فرادى السيطرة على المشاكل البيئية التي غالباً ما تكون عالمية وتتطلب حلولاً جماعية .

وقد أظهرت كارثة تشيرنوبيل أن التلوث النووي لا يقف عند الحدود الوطنية ، وأن المحطات النووية لا توفر بديلاً مطلقاً لمشاكل الطاقة ، وأن سلامتها أمر لا يخفى البلدان المنتجة وحدها .

فالمناخ والغلاف الجوي والبحار هي ملك للبشرية جمعاء .

والزيادة المطردة في تعداد سكان بلدان الجنوب تزيد التوترات الاجتماعية حدة وتضر بالبيئة . وفي عام ١٩٨٧ بلغ تعداد سكان العالم ٥ مليارات نسمة ، أي ضعف ما كان عليه عام ١٩٥٠ وقد يمل هذا الرقم إلى ٦ مليارات في نهاية القرن الحالي . ومن ثم يقتضي الأمر الاضطلاع ببرامج لتنظيم الأسرة مما ربما لا تروق لأنصار الحق في الحياة الذين غالباً ما ينسون ما يعانيه الأطفال اللقطاء من بؤس وشقاء وما يواجهونه من مستقبل مظلم .

وإزاء هذه المشاكل التي تهم النوع البشري بأسره ، يجب على الأمم المتحدة ، وهي المخفل الوحيد الذي يتصف بحق بطابع عالمي ، أن تنهض بمسؤولية جديدة في القرية العالمية التي نعيش فيها جميعنا معاً .

في عام ١٩٨٧ ، وقّع المجتمع الدولي في مونتريال بروتوكولا - صدّق عليه بلدي بعد ذلك - يستهدف حماية طبقة الأوزون . وقد ظل هذا الأسلوب في معالجة المشاكل حتى الآن هو الاستثناء . ولا بد أن يصبح القاعدة .

وينبغي متابعة عملية التوعية ودفعها على الصعيدين الوطني والدولي . وعندما نظرت الجمعية العامة ، في السنة الماضية ، في تقرير لجنة برونتلاند ، اعترفت بضرورة تلبية الاحتياجات الراهنة دونما مساس بالوفاء باحتياجات الأجيال المقبلة ، وبأنه لا بد من مراعاة الفطنة في إدارة موارد كوكبنا ونظمه البيئية ، وأنه ينبغي إصلاح المناطق التي أصابها التدهور ، وضرورة التحسب للأخطار ودرئها .

وما زالت حالة الاقتصاد العالمي تبعث على القلق الشديد وإن كانت هناك فروق ملحوظة في حصيلة الثمانينات . فعلى امتداد هذا العقد ، اتسمت الحالة بوجه عام بمعدل نمو أبطأ . ومن المسلم به أن بعض بلدان آسيا ، وفي مقدمتها الصين والبلدان الحديثة التصنيع ، حققت تقدما مشهودا ، ولكن حدث من ناحية أخرى ركود بل وتأخر خطير في بعض الحالات في افريقيا وأمريكا اللاتينية . كما أن الفجوة بين أكثر بلدان العالم ثراء وأكثرها فقرا ازدادت اتساعا .

وما زالت مشكلة الديون هي لب الصعوبات التي تعانيها البلدان النامية . فخدمة الديون تشكل اقتصاداتها إذ تبتلع نسبة مفرطة من حواصل التصدير التي تأثرت بدورها من جراء الهبوط الحاد في أسعار الكثير من المواد الأولية . كما أن التدفقات الدولية من رؤوس الاموال نحو تلك البلدان تضاءلت منذ عام ١٩٨٢ . ولا بد الآن من الشروع على وجه الاستعجال في تنفيذ الحلول التي اقترحت في قمة تورنتو الاخيرة وبخاصة تلك المتعلقة بأسوأ البلدان حالا .

وغالبا ما تتطلب سياسات التكيف وإعادة الهيكلة تضحيات جساما . ففي كثير من البلدان تستفحل الازمات الغذائية ، وتكتسب الهجرة من الريف وعملية التحضر التي لا ضابط لها أبعادا خطيرة ؛ ويستشري الفقر وسوء التغذية والمرض بدلا من انحسار هذه الآفات .

ومن الامور الاساسية ، في افريقيا كما في غيرها من المناطق أن يعود الاقتصاد إلى النمو . وعلى الحكومات الوطنية أن تنهض بشجاعة بمسؤوليتها الرئيسية ألا وهي تنمية بلدانها وأن تنتهج سياسات التكيف وإعادة البناء التي لا غنى عنها .

وكما أكد المشاركون في مؤتمر الخرطوم ، ينبغي أن يراعى في الاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية ضرورة أن تحظى العوامل البشرية في التنمية بنفس القدر من الاهتمام ؛ فيجب أن تنص تلك الاستراتيجيات على دعم التعليم وتعميمه والنهوض بالرعاية الصحية وتحسين فرص العمل وتشجيع مشاركة المواطنين بدرجة أكبر والسعي إلى توزيع الدخل توزيعا أكثر عدلا للارتقاء بنوعية الحياة والبيئة .

وأود أن أضيف أن إدارة الشؤون العامة بأسلوب أكثر صرامة وشفافية من شأنه أن يؤدي إلى انحسار الفساد وتعزيز الثقة لدى الشعوب . ولا بد أن يواكب ارتفاع معدلات النمو تحسن وليس تردي ظروف معيشة الاغلبية . وأملني أن تمنح المؤسسات الدولية تأييدها لتلك السياسات "ذات الوجه الإنساني" .

ومن المهم أيضا أن تسفر المفاوضات التجارية متعددة الاطراف التي ستجرى في إطار جولة أوروغواي ، والتي تهدف إلى رفع المزيد من القيود عن تجارة السلع والخدمات ، عن نتائج أولية توفر دفعة جديدة للتجارة العالمية .

وينبغي إيلاء عناية خاصة للزراعة وللظروف الخاصة التي تتطور في ظلها سواء في الشمال أو الجنوب . ولا نستطيع أن نتجاهل أن أسعار المنتجات الزراعية تتحكم إلى حد كبير في حواصل التصدير في كثير من البلدان النامية . ومن شأن تشبث هذه الاسعار أن يسهم في النهوض بالأمن الغذائي لكل بلد وفي تحسين توازن الإنتاج الزراعي على الصعيد العالمي .

ويجب أن نأخذ حيطتنا إزاء عدم الاستقرار الذي أصبح من سمات البيئة الاقتصادية العالمية ، حتى يمكن تعزيز ثقة القائمين على النشاط الاقتصادي وحتى يمكن توفير الاستثمارات الإنتاجية اللازمة . وتكتسب أهمية متزايدة في هذا السياق المنظمات الاقتصادية الإقليمية الآخذة في الظهور ومن أمثلتها الطيبة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا .

لقد خاضت المجموعة الاقتصادية الأوروبية التي يندرج بلدي ضمن أعضائها المؤسسين تجربة التكامل الخصب منذ أكثر من ٣٠ عاما . ولم يعد من المتصور الآن أن ينشب أي نزاع عسكري بين الدول الإثنتي عشرة في حين أن تلك الدول ظلت لقرون تنساق في مواجهات مروعة .

وتتأهب المجموعة إلى إكمال إنشاء سوقها الداخلية الكبيرة في غضون الفترة من الآن وحتى عام ١٩٩٢ . وقد تحقق بالفعل تقدم ملحوظ . وتوفر تلك السوق التي تضم ٣٢٠ مليون مواطن ومستهلك آفاقا جديدة للنمو وفرص العمل في داخلها . وتتيح تبعا لذلك إمكانيات متزايدة للتصدير إلى شركائنا التجاريين .

لم يتبق سوى بضع سنوات وينقضي القرن العشرون الذي شهد اضطرابات لا حصر لها . وها هي ذي نهاية هذا القرن تفتح آفاقا جديدة في مناخ يسوده الانفراج والواقعية وروح التعاون . ومحور هذا التطور هو منظماتنا التي كثيرا ما عولمت على نحو ينم عن عدم اكتراث بل وأحيانا عن ازدراء والتي تشهد حاليا فترة ازدهار تنبئ بخير عميم . وللمرة الاولى في تاريخ الأمم المتحدة يعترف بها الجميع كأداة متميزة وفعالة في فض النزاعات .

وحكومتي التي ما برحت تولي اهتماما كبيرا للأمم المتحدة ترقب تلك التطورات بمزيد الاغتباط . وإننا لنتوجه إلى الأمين العام السيد بيريز دي كوبيار بأسمى آيات العرفان لما يبذله على رأس منظماتنا من جهود في سبيل تدعيم السلم .

ويشهد على تمسك لكسمبرغ بالسلم وعدم العنف واحترام حقوق الإنسان ، إزاحة الستار غدا أمام مدخل المندوبين عن عمل فني يحمل مضامين رمزية قوية .

إن قوات الأمم المتحدة لصيانة السلم التي حظيت بالتكريم اليوم بات لها وجودها في شتى أنحاء العالم . فهي موجودة الآن في الشرق الاوسط وفي لبنان وقبرص وأفغانستان وإيران والعراق وربما نجدها غدا في ناميبيا والمحراء الغربية وغيرها .

وهذه المهمة الضخمة في خدمة السلام ، التي تتم لصالح جميع الدول الاعضاء ، لها آثار مالية كبيرة . وعلى ذلك فإن حكومة لكسمبرغ ستؤيد أي اقتراح يضمن تمويل قوات حفظ السلام ، لانه من غير المقبول أن يعاق عمل منظمنا السلس لعدم توفر الموارد المالية اللازمة ، في الوقت الذي نعدت فيه اصلاحات رئيسية لتعزيز كفاءة المنظمة مع تحقيق وفورات كبيرة .

وتعزى انجازات الأمم المتحدة الاخيرة إلى عامل حاسم واحد : هو الوفاق الدولي وتوفر إرادة التعاون لدى الدولتين العظميين . فبذلك نجد أنفسنا في نفس الوضع الذي كان قائما لدى إنشاء هذه المنظمة . فقد كان توافق الآراء أيضا هو الذي شجع على صياغة الميثاق . وهو الذي يجب أن يؤدي إلى تدعيم سيادة القانون وتطبيق هذا المبدأ على صعيد عالمي . وينبغي أن نعمل سويا لنجعل هذا التطور دائما ولا يمكن عكس مساره .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الذي طلب الكلمة ممارسة لحق الرد .

هل لي أن أذكر الاعضاء أنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٢٤ ، فإن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد محدودة بعشر دقائق في المرة الأولى وبخمس دقائق في المرة الثانية على أن تدلى بها الوفود من مقاعدها .

السيد روندون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : استهللت أعمال دورة الجمعية العامة هذه بروح من الأمل المتجدد والتعاون . ويأسف وقد بلدي بشدة لأن ممثل كوبا اتخذ مسارا مختلفا جدا وأقل انتاجية في الملاحظات المسهبة التي أدلى بها بعد ظهر اليوم . وإنني أرفض العبارات العدوانية وغير المقبولة التي استخدمها في كلامه عن رئيس الولايات المتحدة ، كما أرفض اتهاماته لبلدي التي لا أساس لها من الصحة .

ومن الواضح أن ما يسعى إليه ممثل كوبا ، وليست هذه أول مرة ، هو تحويل الانتباه عن الاخفاقات التي منيت بها الثورة الكوبية ، والكوارث التي جلبتها حكومة كوبا على شعبها ، وانتهاكاتهما المستمرة والصارخة لممارسة مواطنيها لحقوق الإنسان

والدليل على ذلك لا يدحض . فاستمرار تدفق اللاجئين شاهد واضح على انتهاكات حكومة كوبا الصارخة لأبسط الحقوق المدنية والسياسية ، كما أنه شاهد على عدم كفاءة الاقتصاد الكوبي وقسوته وعدم انتاجيته .

وما فتئت كوبا منذ عام ١٩٥٩ تتجاهل كلياً مبادئ الأمم المتحدة وميثاقها ، وما فتئت مصدراً رئيسياً للعدوان وزعزعة الاستقرار في العديد من أقاليم العالم . ولن تجدي البيانات الكاذبة والاتهامات الزائفة للآخرين في اخفاء تلك الحقائق .

ولا تزال كوبا تصر على تجاهل اعتراف الجمعية العامة في عام ١٩٥٢ بأن بورتوريكو مارست حقها في تقرير المصير . وقد رفضت الجمعية العامة المحاولات المتكررة التي بذلتها كوبا لإعادة ادراج مسألة بورتوريكو على جدول الأعمال . وستكون الانتخابات التي من المقرر أن تجرى في بورتوريكو في غضون أسابيع قليلة أبلغ مني في التعبير عن ذلك . والبورتوريكيون يمارسون حقهم في الاقتراع بحرية ويتمتعون باختيار صادق للمرشحين . ولا يمكن قول نفس الشيء عن كوبا ، التي حرم شعبها من حرية الاختيار منذ عام ١٩٥٩ .

السيد نونيوز موسكيرا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : عندما

يتخلى ممثلو حكومة ما عضو في الأمم المتحدة عن التقاليد التي أرمها أبطالها ، فلا بد أن هناك شيء غير سليم . وأعتقد أن أبراهام لنكولن هو الذي قال "إنك قد تستطيع أن تخدع جميع الناس بعض الوقت ، وأن تخدع بعض الناس كل الوقت ، إلا أنك لا تستطيع أن تخدع جميع الناس كل الوقت" . إلا أن هذا بالضبط هو ما يحاول وفد الولايات المتحدة أن يفعله . فمنذ بضع سنين الآن ، ووفد الولايات المتحدة يحاول أن يظل الجمعية . ونعلم أنه وزع في الدورة الثالثة والأربعين وثيقة - وثيقته التقليدية للأهداف - مليئة بالزيف والتضليل .

يقول ممثل الولايات المتحدة إن وزير خارجية بلدي هاجم بلده ورئيسه . وهذا أبعد ما يكون عن الحقيقة . فالولايات المتحدة هي التي أمرت بشدة وكررت القول أنه لا ينبغي تخصيص أي بلد بالاسم ، أي أنها ضد ما سُمي تنازلاً باللقاب ، إلا أن الرئيس

ريغان هو أول من لجأ في هذه الجمعية إلى التناوب باللقاب في أول يوم من المناقشة العامة . فقد تعرّض في هذه المناقشة للعديد من البلدان بالذم ، ولا تسمح لنا كرامتنا أن نلوذ بالصمت أو بأن يكون للزيف مجال في هذه الجمعية .

إن ممثل الولايات المتحدة لم يأت بجديد في تقريره المطول الذي استمعنا إليه للتو . وبوسعي أن أرد على كل ما قال في وقت يقل كثيرا عن عشر دقائق .

فبالنسبة للكارثة الاقتصادية ، اعتقد أن المثل الذي تضر به كوبا ، التي لا تبعد سوى ٩٠ ميلا عن الامبريالية ، وانجازاتها في مجالات الصحة والتعليم والاقتصاد وحقوق الإنسان دليل كاف ليرسم لهذه الجمعية صورة حقيقية عن واقع كوبا . والمجتمع الدولي يعرف واقع بلدي ، والوحيدون الذين يشككون في ذلك هم الناطقون باسم حكومة الولايات المتحدة ، الذين لا يفغرون للكوبيين أنهم أحدثوا ثورة اشتراكية وأصبح لهم بلد وحكومة يتحكمان في مصائرهما على بعد ٩٠ ميلا فقط من أكثر الدول الامبريالية في العالم عدوانية .

إن حكومة كوبا هي رافعة لواء حقوق الإنسان . وقد قلنا هذا في مناسبات عديدة . ونحن فخورون بمدى احترام حقوق الإنسان في كوبا : والتي تتمثل في الحق في العمل والثقافة والأمن والسكن المناسب . وفي كوبا إذا أصيب شخص بمرض فإنه يذهب إلى المستشفى ، حيث يوفر له العلاج بالمجان . وإذا كان بحاجة إلى زراعة عضو حيوي فإنه يزرع له بالمجان ، ولا يسأله أحد عما إذا كان مؤيدا للثورة أو معاديا لها ، أو عما إذا كان متدينا أم لا ، ولا يهم إذا كان أبيض أم أسود . أما في الولايات المتحدة فإن الحقيقة مختلفة تماما ، وكلنا نعرف ذلك .

وأفضل دليل على احترام حقوق الإنسان في بلدي أن الملايين من الرجال والنساء يحملون السلاح في الممانع دفاعا عن انجازات الثورة نظرا للتهديد المستمر من جانب امبريالية الولايات المتحدة . وأين هي الحكومة التي لا تحترم حقوق الإنسان ومع ذلك تعطي السلام للشعب ؟ إنني أدعو ممثل الولايات المتحدة أن يوصي حكومته بتسليح الاميين وآلاف اليائسين من أبناء بلده ، وعندئذ سيرى ما إذا كانت حقوق الإنسان محترمة فيه حقا .

وقد تكلم ممثل الولايات المتحدة عن تدفق اللاجئين من كوبا منذ عام ١٩٥٩ . وأعتقد أن الحقيقة تختلف تماما عن ذلك . فبعد انتصار الثورة الكوبية ، أسبغت الولايات المتحدة كرم ضيافتها على جميع القتلة ومرتكبي جرائم التعذيب من رجال حكومة باتستا . وبعد ذلك شجعت على خروج الكوبيين من كوبا . وعندما كان الناس يتقدمون للحصول على فيزا لدخول هذا البلد كانت طلباتهم ترفض ، أما عندما يصل أحدهم الى هنا بعد أن يهدد حياة المواطنين الآخرين بخطف الطائرات أو البواخر فإنه كان يستقبل استقبال الأبطال .

والولايات المتحدة التي أغلقت حدود بلدها في وجه التكامل الاقتصادي هي نفسها التي تحاول أن تجعل مما يسمى بخروج اللاجئين لعبة سياسية ، في حين يعرف الجميع ما كانت تفعله خلال الـ ٣٠ عاما التي انقضت منذ قيام الثورة الكوبية .

وقد تكلم أخيرا عن بورتوريكو . والحالة القائمة هناك هي حالة من حالات الاستعمار . وعندما قام جوزي مارتني منذ مائة عام بتأسيس الحزب الثوري الكوبي ، فعل ذلك من أجل النضال في سبيل استقلال كوبا والنهوض باستقلال بورتوريكو .

ولا شك في أن ممثل الولايات المتحدة يعرف أن الحالة في بورتوريكو تناقض كل عام في لجنة إنهاء الاستعمار . وكوبا ليست هي وحدها التي تقول ذلك ، بل يقوله أيضا المؤتمر الوزاري لبلدان عدم الانحياز الذي عقد مؤخرا في نيقوسيا عاصمة قبرص . واسمحوا لي أن أقرأ الفقرة المتعلقة ببورتوريكو في البيان الصادر عن وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز ، ويكون من المفيد لو أن ممثل الولايات المتحدة استمع الى هذه الفقرة بانتباه :

"ويؤكد الوزراء من جديد أن بورتوريكو جزء لا يتجزأ من أمريكا اللاتينية والكاريبي بمقتضى الأواصر التاريخية والجغرافية والثقافية . وهم يكررون تأييدهم لحق شعب بورتوريكو غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) . ويحيطون علما بالقرار الذي اعتمده لجنة الأمم المتحدة لانتهاء الاستعمار في ١٦ آب/أغسطس ١٩٨٨ . وهم يكررون أيضا الاعراب عن قلقهم بشأن ما يقال عن قيام الولايات المتحدة بسجن الوطنيين البورتوريكيين ، سواء في الولايات المتحدة أو في بورتوريكو .

ويطالبون باحترام الحقوق السياسية والمدنية لجميع المناظليين
البورتوريكيين".

وهناك الكثير الذي يمكن أن يقال عن بورتوريكو وعن وجود أسلحة نووية في تلك
الجزيرة ، بما يشكل انتهاكا للالتزامات التي قطعتها الولايات المتحدة على نفسها
بموجب معاهدة ثلاثيلوكو . لقد ألقى الرئيس ريفان بيننا كلمة وداع ، وستجرى
انتخابات في موعد قريب في هذا البلد : وربما اتاحت لنا الفرصة قريباً لأن نقول
للمتحدثين باسم الريفانية ، اعداء التعددية رقم ١ ، وهم أكثر الناس تعنتاً .
(تكلم بالانكليزية)

"عودوا الى بلادكم ومع أطيب تمنياتنا" .

السيد روندون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : لقد تأخر الوقت ، وأود فقط أن أتلو جملتين قالهما بعد ظهر اليوم
وزير خارجية كوبا ، لقد قال - وأنا أتفق معه :
"لقد حققت الديمقراطية تقدماً في أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي ،
وأصبحت النظم الدكتاتورية أكثر عزلة مما كانت في أي وقت مضى ومرفوضة من
جانب شعوبها ذاتها ومن جانب مجتمع أمريكا اللاتينية والكاريبي" . (أعلاه
ص ٨٢)

وهذا كلام صحيح . ومن المحزن أن كوبا هي استثناء من ذلك .

السيد نونيو موكويرا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : هذا

مثال آخر من التظليل الذي يقترفه دعاة الريفانية . وفي اعتقادي أن تواجد كوبا
المتزايد وتكاملها مع بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ، ومشاركتها في برلمان
أمريكا اللاتينية وفي النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية يكذب كل ما قاله الآن ممثل
الولايات المتحدة . انهم يريدون أن يفرضوا علينا الكذب حتى نعتاده ونقبله ، ولكنهم
لن ينجحوا في ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٣٥